مجلة الصحافة

العدد (18) | السنة الخامسة | صيف 2020

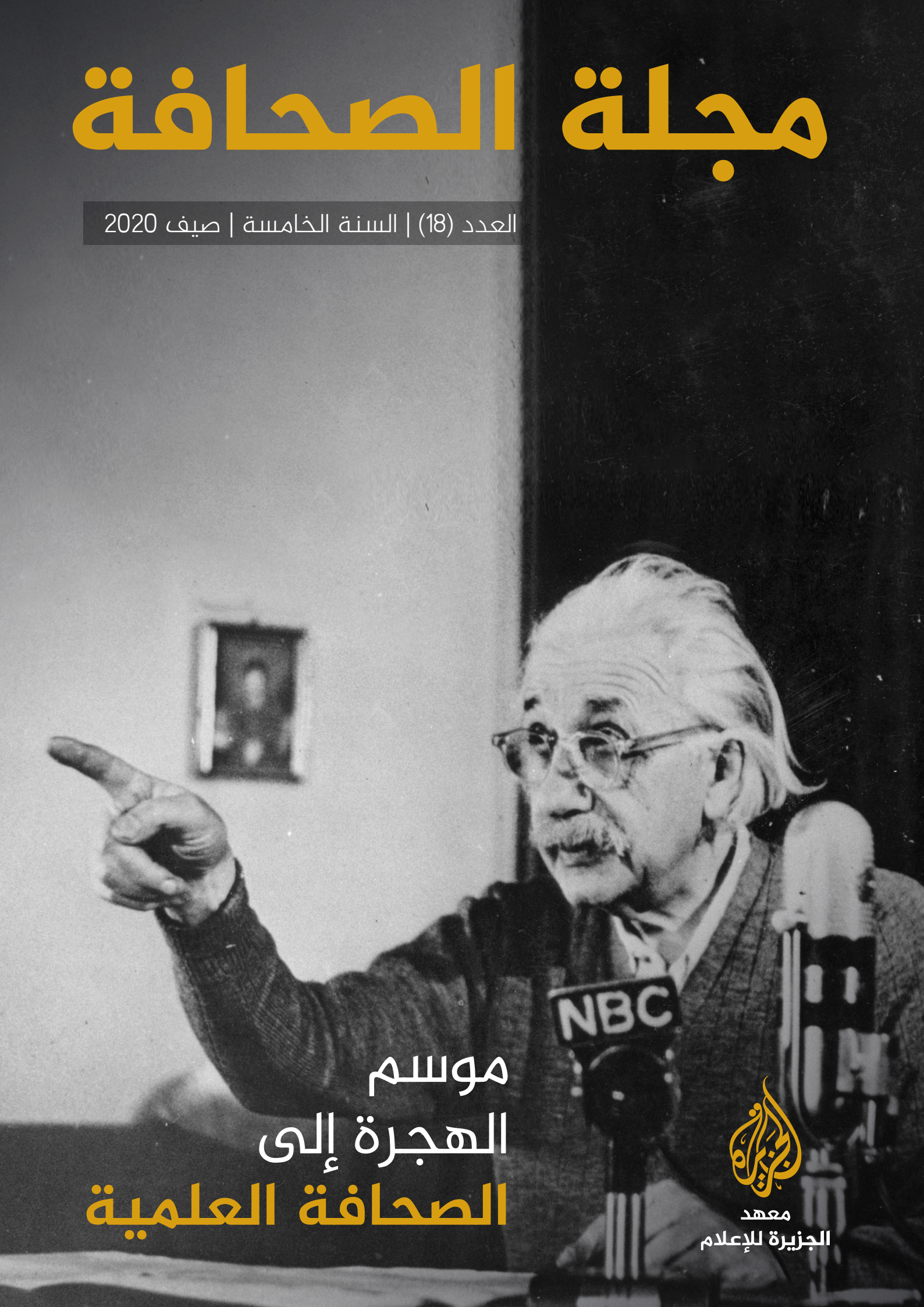

موسم الهجرة إلى الصحافة العلمية

معهد
الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

4 الصحافة العلمية.. «كيف تشرح فكرة لطفل في الخامسة»؟
علي شهاب

10 الصحافة الاستقصائية العلمية.. الرحلة من الشك إلى اليقين
محمد أحداد

16 الصحافة الصحية.. ما بعد كورونا ليس كما قبلها
دعاء الحاج حسن

20 الصحافة العلمية أصدق إنباء..
هاني بشر

24 دروس صحفية من زمن الوباء
أيمن الزبير

28 البحث عن سؤال أخلاقيات الصحافة في قضية فلويد
أحمد أبو حمد

34 «تدقيق الحقائق» في العالم العربي.. صحفيون في حقل ألغام
ربى سلمى

44 لماذا يحتاج الصحفيون التونسيون إلى «محكمة شرف»؟
محمد اليوسفي

54 الفلسطينيون على الفيسبوك.. «رجال في الشمس»
محمد أبو قمر

60 «كوبا والمصور».. حينما تمتزج الصحافة بالتعاطف
شفيق طبارة

64 صحفيات على خطوط النار
نزار الفراوي

70 التفاوت الجندري في الصحافة المصورة
دانيلا زانكمان
(ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس - جامعة هارفارد).

إصدار جديد لمعهد الجزيرة للإعلام

كتّاب المجلة

علي شهاب
صحفي ومنتج أفلام لبناني، يعمل مدربا تلفزيونياً.

ربى سلمى
طالبة ماجستير صحافة في معهد الدوحة للدراسات العليا.

محمد أحداد
صحفي في معهد الجزيرة للإعلام. أصدر كتاب «يد في الماء ويد في النار» حول الصحافة الاستقصائية.

محمد اليوسفي
صحفي وباحث من تونس.

دعاء الحاج حسن
صحفية لبنانية وطالبة ماجستير في الصحافة الصحيّة والبيئيّة.

محمد أبو قمر
صحفي فلسطيني مقيم في غزة، مدير تحرير صحيفة الرسالة ونائب رئيس منتدى الاعلاميين الفلسطينيين.

هاني بشر
منتج ومخرج مصري، يعد رسالة الدكتوراه بقسم دراسات الأفلام والتلفزيون بجامعة غلاسكو في اسكتلندا.

شفيق طبارة
صحفي وناقد سينمائي لبناني. يكتب في عدة صحف ومواقع إلكترونية.

أيمن الزبير
مراسل الجزيرة بمدريد منذ سنة 2007. حاصل على ماجستر في الصحافة. عمل في صحيفة ABC ومراسلا لوكالة الأنباء الإسبانية.

نزار الفراوي
صحفي بوكالة المغرب العربي للأنباء. صدر له كتاب «العولمة وأزمة الدولة الوطنية» وحاصل على الجائزة الوطنية للصحافة.

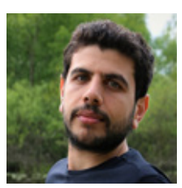

أحمد أبو حمد
صحفي مستقل أردني، عمل في تغطية الشؤون البرلمانية وقضايا اللجوء والهجرة.

دانيلا زانكمان
صحفية ومصورة وثائقية فيتامية – أميركية.

الصحافة العلمية.. طوق النجاة

حينما أراد عالم الرياضيات الإيطالي غاليلي، أن يواجه استبداد الكنيسة واستحواذها على الحق في تأويل النص الديني، نشر كتابه الأشهر «ساجياتوري» باللغة العامية الإيطالية كي يشكل رأيا عاما مناهضا لرجال الدين بعيدا عن اللغة المتعالية والمعقدة.

في وقت لاحق اعتبرت رسالة غاليلي، كأول محاولة لتبسيط العلوم، ولا شك أن الظرفية الاستثنائية التي عرفها العالم في الشهور الأخيرة بتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) وضعت مهنة الصحافة تحت محك اختبار حقيقي لتمتحن قدرتها على الاضطلاع بدور «الوسيط» بين أهل العلم الذين يوظفون لغة معقدة مليئة بالأرقام وبين رأي عام متلهف للمعلومة المبسطة.

هل نجحت الصحافة في هذا الاختبار المفاجئ؟
البدايات كانت مرتبكة جدا، لأنها وجدت نفسها أمام وضع «مستجد»، ولئن كانت تعاملت في السابق مع الحروب والكوارث الطبيعية لكن ليس بحجم جائحة أوقفت شرايين العالم.

تخبط البدايات كان واضحا: عدم دقة المصطلحات، طغيان منطق السبق على الدقة، التعويم، اللجوء إلى الرأي والتحليل مقابل غياب المعطيات العلمية المفسرة... بيد أن الخطير تمثل في انتشار الأخبار المزيفة والمضللة، وإذا كانت في المجال السياسي تؤدي إلى الاغتيال الرمزي، فإنها في مجال الصحة تفضي، مباشرة، إلى الموت الحقيقي والشواهد كثيرة.

على هذا النحو، وقد خف ضجيج الحروب وصراعات السياسيين على شاشات التلفزيون وعلى وسائل التواصل الاجتماعي لتحتل مكانها أخبار الفيروس، تبرز الصحافة العلمية كرهان وحيد لإحداث التوازن بين الدقة العلمية وبين تعطش الجمهور للمعلومة، ولتقطع الطريق على من يحاولون «تأميم» المعطيات العلمية خدمة للوبيات والمختبرات الباحثة عن الربح، ولو على حساب صحة الإنسان.

ستصبح المعلومة شعبية لا شعبوية، مبسطة لا مبتذلة، لو أيقنت غرف التحرير أن الصحافة العلمية، هي اليوم: طوق النجاة.

مجلة الصحافة

مجلة الصحافة

العدد (18) I السنة الخامسة I صيف 2020
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
ملاك خليل
محمد خمايسة
محمد أحداد

مراجعة لغوية
الفضيل بن السعيد

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

الصحافة العلمية.. «كيف تشرح فكرة لطفل في الخامسة»؟

علي شهاب

بأسلوب سردي وكلمات بسيطة وبقدرة عميقة على الاستقصاء وتوظيف ملكات النقد، ينبغي أن يدخل الإعلاميون غمار الصحافة العلمية، دون الحاجة إلى بنية الخبر التقليدي، فالسبق في الخبر العلمي لا يعني شيئا

هل أنت شخص منطقي يستخدم الجزء الأيسر من دماغه، أم أنك شخص مبدع تستخدم الجزء الأيمن؟ هل تُكثر من شرب الحليب لتقوية عظامك؟ هل أخبرك أهلك أن البحر لونه أزرق لأن السماء زرقاء؟ هل تعتقد حقا أن النحلة تموت بعد أن تلسعك؟ أهلا بكم في عصر العلوم "الكاذبة"!

باستثناء إجابات الأهل المألوفة (والمغلوطة) عن أسئلة أطفالهم البديهية كسبب لون البحر الأزرق، فإنّ معظم "الأخبار" و"المعلومات" التي تلبس لباس العلم تنشأ في الأغلب عن مصلحة تجارية بحتة!

وإذا ما علمت أن العديد من الدراسات العلمية تُموّلُ عادة عبر شركات تجارية ضخمة هدفها اكتساب المزيد من الأرباح عبر إقناعك بمعلومات مغلوطة ومضللة، فإنّ الأوعية المعرفية برمّتها باتت بحاجة إلى مقاييس للتدقيق والتمحيص والوزن، وهذا هو دور الصحافة العلمية.

في يناير/كانون الثاني 1943، أراد الرئيس الأميركي هيربرت هوفر إيجاد حلول للنقص في أسواق اللحوم المحلية العاجزة عن تلبية حاجة الحلفاء إبّان الحرب العالمية الثانية، فاستعانت الإدارة الأميركية بعلماء في "الأنثروبولوجيا" وعلم النفس والتسويق. وفي غضون أشهر قليلة، باتت أجزاء غير مألوفة بالنسبة للأميركيين قابلة للأكل والاستهلاك الغذائي. اعتمدت الحملات الإعلامية آنذاك على إقناع الأميركيين بالفوائد الصحية لأكل "الكبد" و"المخ" و"الأمعاء" و"القلب" وأعضاء أخرى في الأبقار والخرفان، بالاستناد إلى دراسات علمية مولتها الحكومة لغايات اقتصادية وسياسية بحتة.

تحكي العديد من الكتب تاريخ الاستغلال السياسي للعلم عبر الصحافة والإعلام، ومنها ما تذكره ليزي كولينغهام في كتابها "طعم الحرب" الصادر عام 2011.

لكن التضليل ليس دوما مقصودا في الصحافة العلمية. فقبل أعوام قليلة ماضية، نشرت صحيفة أميركية عريقة تقريرًا شديد الجاذبية بعنوانه حول دراسة قام بها أكاديميون نفسيون وأخصائيون في علم الأعصاب (هل العلماء حقا أثبتوا أن الحياة قائمة بعد الموت؟"، حول نشاط أعضاء الجسم، وتحديدا الدماغ، عند مشارفة الموت. وسرعان ما تناقلت المواقع والصحف والمجلات العالمية والعربية الخبر عن الدراسة بأنها دليل على وجود حياة بعد الموت.

وبعد انتشار الرواية الصحفية للبحث العلمي المذكور، قام الفريق الذي أجرى الدراسة بمراسلة الصحيفة الأميركية موضحا أن ما تم نشره في الإعلام مختزل إلى حد الاستنتاج الخاطئ، وأن هدف الدراسة تحديد النشاط الدماغي بعد الموت، وهو نشاط يستمر لوقت قليل من الزمن إلى حين نفاد الأوكسجين من الجسم وتوقف كافة الأعضاء عن العمل.

لم ينتشر توضيح الفريق البحثي، ولا يزال الشائع أن فريقا أميركيا أثبت وجود حياة بعد الموت سريريا.

أينما تلتفت من حولك تواجه سيلا من المعلومات التي تحتاج إلى تدقيق. يُطلق باحثون نفسيون دانماركيون على الظاهرة التي تُغرق الذهن طوال الوقت، مصطلح "عاصفة المعلومات".

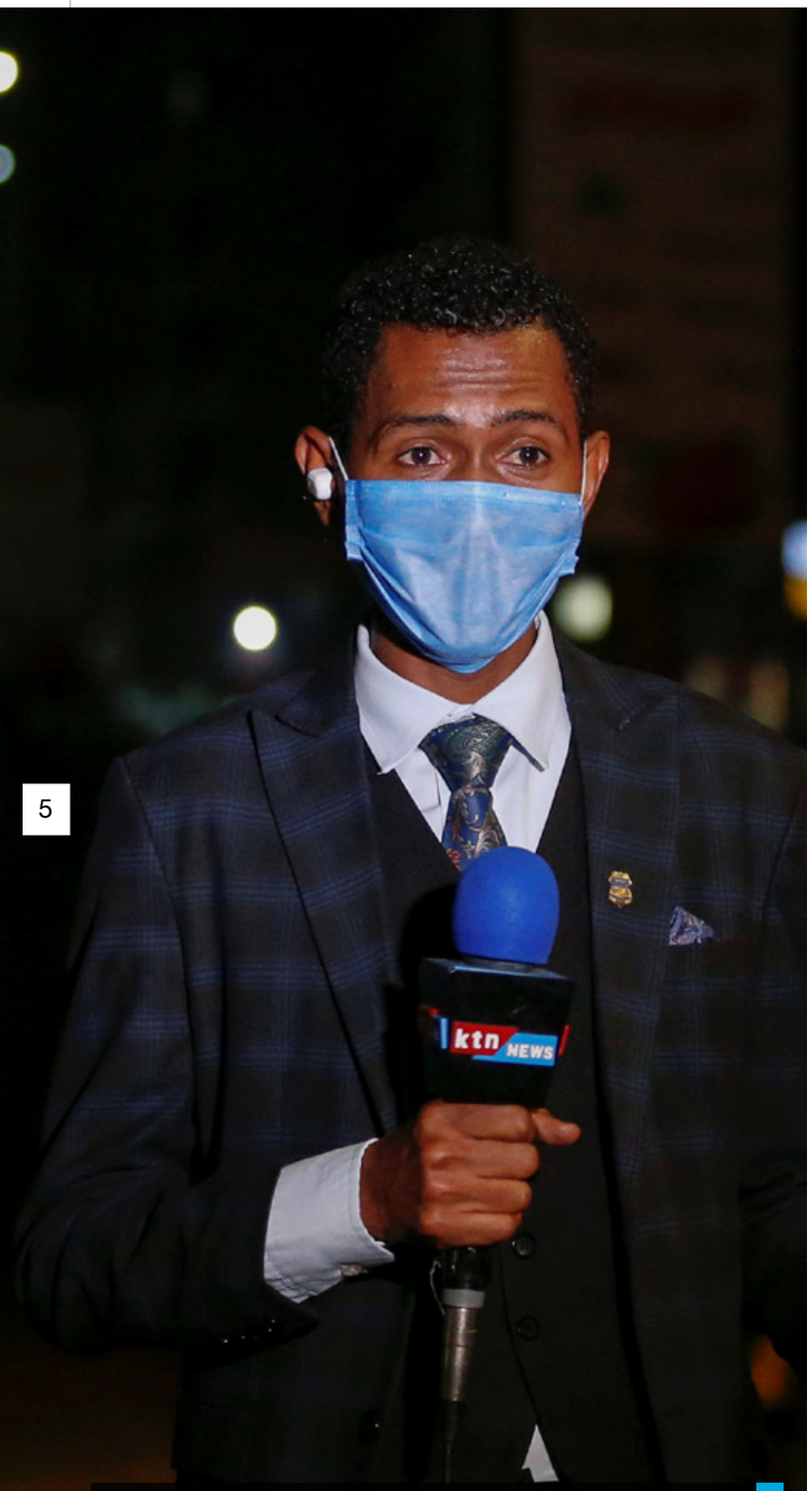

«إنّ معظم «الأخبار» و«المعلومات» التي تلبس لباس العلم تنشأ في الأغلب عن مصلحة تجارية بحتة» (تصوير: توماس موكويا - رويترز).

يمكن اعتبار هذه المسألة مشكلة طبيعية ناجمة عن تطور الحياة البشرية لو استقرت حدودها عند مجالات السياسة والإعلام، لكن إصابة المجالات العلمية "بوباء" التضليل والتزييف والتشويه والاختزال والاقتطاع، يضع على الصحافة والإعلام واجب التخصص العلمي لضمان النقل السليم إلى الجمهور.

كوفيد-19.. تهديد وفرصة

هل من الضروري أن نرتدي قفازات أثناء خروجنا من المنزل؟ ما علاقة قطع الأشجار بانتشار "كوفيد-19"؟

قد تبدو هذه أسئلة مفاجئة للبعض، لكنّ الإجابة عنها ليست بالسهولة التي نعتقد، فالأمر يتعلق بالعلم أوّلا.

لقد باتت المصطلحات الطبية المرتبطة بالأوبئة مألوفة لأسماع الجمهور هذا العام. وللوهلة الأولى يبدو أن الإعلام يؤثر بالشكل المطلوب في الثقافة العلمية للرأي العام، على الرغم من سيل الأخبار الزائفة في كل مكان.

لكن التدقيق في هذه الفرضية يدفعنا إلى التوقف قليلا عند السمات المهنية للصحافة العلمية.

في الواقع، ما يطغى على الصحافة في أيامنا هذه هو النقل عن الخبراء والاختزال من الأبحاث العلمية.

لنعطِ مثلا على ذلك. تُصدر جهة أكاديمية بحثا عن نتائج اختبار عقار محتمل لعلاج "كوفيد-19". يخضع البحث العلمي للكثير من الشروط التي يفهمها جيدا أصحاب الاختصاص، كعيّنة البحث ومجتمعه وأهدافه، فضلا عن اعتبارات "تجارية" بحتة تتحكم بالدفق الإعلامي نفسه، إذا ما علمنا أن تكتلات شركات طبية تمتلك أسهما في كبرى وسائل الإعلام العالمية.

وما إن تصدر هذه الأبحاث حتى يبدأ تداولها "مختزلة" في الإعلام، من دون مقاربة الكثير من الظروف المحيطة بها، إما لقصور معرفي لدى الصحفي نفسه، أو عن قصد لأنه يؤدي خدمة مدفوعة الثمن.

في الحالتين، فإن النتيجة نفسها: انتشار أخبار مضللة أو منقوصة تتعلق بصحة الإنسان وبمجالات علمية. من هنا تستمد الصحافة العلمية أهميتها.

بروك بوريل، إحدى الرائدات عالميا في الصحافة العلمية، تعرّف الصحفي العلمي بالموجز التالي: "هو الذي يبحث ما وراء البيانات والحقائق العلمية، ويدقق في خلفيات الباحثين العلميين، ويكشف وجود تضارب المصالح في النشاط العلمي".

وبما أننا نعيش في عصر العلم والثورة التكنولوجية، كما تزايدت الظواهر الطبيعية الناجمة عن نشاط الإنسان، فإن الصحافة العلمية تبدو متحررة من القلق الذي يسود في أصناف الصحافة الأخرى كالسياسة والرياضة وحتى المنوعات.

واليوم تبدو الحاجة إلى وجود صحفيين مختصين في الصحة والعلوم ضرورية في غرف الأخبار.

ومن إيجابيات "كوفيد-19" هي اتجاه عدد أكثر من الصحفيين إلى التخصص في الصحافة العلمية، بعد أن حلّت السياسة في المرتبة الثانية لاهتمامات الجمهور في معظم أنحاء العالم خلال الأشهر الأخيرة.
وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الصحافة العلمية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخضع لمعايير "السبق الصحفي" الذي تتنافس عليه وسائل الإعلام، فالمهم هنا هو الدقة لا السرعة، والبساطة لا الاختزال.

وفضلا عن مكافحة الأخبار الزائفة والتضليل، يمكن اعتبار التخصص في الصحافة العلمية حلا حقيقيا للكثير من الصحفيين الذين يخشون فقدان وظائفهم، مع تبدل الأولويات العالمية للبشرية.

عندما يتعلق الأمر بالصحافة العلمية، فإن الدقة أهم من السبق الصحفي (تصوير: كارلوس جاسو - رويترز).

> **الصحافة العلمية تبدو متحررة من القلق الذي يسود في أصناف الصحافة الأخرى كالسياسة والرياضة وحتى المنوعات.**

نحن إذن أمام ولادة جديدة للصحافة، صحافة علمية تواكب طابع العصر.

وهكذا بدل التحسر على الخوض في "مهنة المتاعب" أمام الصحفيين من جميع الفئات العمرية، فإن الظروف مواتية لتحويل تهديد "كوفيد-19" إلى فرصة مهنية وحاجة متزايدة في سوق العمل.

ولكن ما هي سمات الصحافة العلمية؟ وما المهارات الواجب اكتسابها؟

الاستقصاء لدواع علمية

لعلكم واجهتم تقارير إعلامية متضاربة خلال أزمة "كوفيد-19" الراهنة. بعض هذه التقارير يتحدث عن أبحاث علمية أو ينقل عن لسان أطباء أو خبراء في الصحة. وسبب هذا التضارب في كثير من الأحيان هو عدم إحاطة الصحفي بموضوع الدراسة والتجربة، لا في نفس نتيجة البحث العلمي.

على سبيل المثال، يتفق العلماء على أن "عينة البحث" تختلف عن "مجتمع البحث". فما ينطبق مثلا على الشعب السويسري لا يعني أنه يصح أيضا على الشعب النيجيري. وفي علم النفس، نستخدم مقاييس تُسمى "الروائز"، ونتحقق من "صدق" و"ثبات" النتائج عبر آليات خاصة كي يكون البحث دقيقا. وفي مختلف العلوم، يُعتبر "الصدق" و"الثبات" شرطين رئيسيين لإضفاء ميزة "العلم" على البحث.

يشبه ذلك -إلى حد بعيد- الآلة التي يستخدمها صائغ المجوهرات للتأكد من جودة الذهب. هذه الآلة هي نفسها ما على الصحفي العلمي استخدامه -مجازا- لفهم الأبحاث العلمية.

تقول البروفيسورة في جامعة "كونكورديا" ليزا لينتش إن "الصحفي العلمي يلعب دور الوسيط بين البحث العلمي والجمهور، مع توفير الوسائل المتاحة للجمهور كي يفهم البحث".

الاختزال والبحث عن الإثارة من أعداء الصحافة العلمية (تصوير: غليب غرانيش - رويترز).

للوهلة الأولى، قد يظنّ البعض أنّ التكنولوجيا تسهّل عملية البحث والتدقيق، ولكنّ في هذه الفرضية إشكاليات عديدة. لنأخذ محرك "غوغل" على سبيل المثال.. لم يعد خافيا أنّ نتائج البحث فيه تخضع لتصنيف خوارزمي يأخذ بعين الاعتبار عوامل عديدة، ليست معظمها "مهنية"، كعدد القراءات وحجم الكلمات المفتاحية والموقع الذي نشر المادة محل البحث، فضلا عن قيود مفهومة تخضع لاعتبارات سياسية وقانونية وربما أمنية أحيانا.

وبغض النظر عن كل هذه العوامل، فإنّ تأمل آلاف نتائج البحث التي يوفرها لك "غوغل" في كل مرة تسعى فيها للحصول على جواب ليس هو في الحقيقة ما تحتاجه، فأنت لن تقرأ كل هذه النتائج، كما أنك لا تعرف الصحيح منها. أنت تعرف ما يخبرك به "غوغل" في أفضل الأحوال.

صار لدينا عدة حوافز إذا للجوء إلى الصحافة العلمية: الأخبار الزائفة، الطفرة المعلوماتية، الانحياز التكنولوجي، لوبي الشركات التجارية المتحكمة والممولة لوسائل الإعلام والأبحاث العلمية على حد سواء، عدم تخصص الجمهور.

من هنا تماما بات بمقدورنا تحديد سمات الصحفي العلمي، فهو:

- يصل إلى المصادر الأولية بغض النظر عما نُشر في الإعلام وعلى الإنترنت.

- يمتلك أدوات للتصنيف واستخراج المعلومات التي يبحث عنها.

- يدرك خلفيات الباحثين العلميين أنفسهم والجهات الممولة لهم، ويركز دائما في عمله على "من" و"لماذا".

- يقدر على نقل مفاهيم معقدة إلى عامة الجمهور بأسلوب سردي سهل.

- يتحرى الدقة أولا على حساب بقية الاعتبارات، بما فيها السبق الصحفي الذي يسيء إلى عمله هنا ولا يُعد فضيلة.

وسواء كنت تنوي الكتابة في مواضيع صحية أو بيئية أو تقنية، فإن معارف الصحافة العلمية واحدة:

- البحث العلمي: سواء كان تخصصك الجامعي الصحافة أو غيرها، فإن مادة البحث العلمي أداة من أدوات الصحفي العلمي لكونها تتيح له فهم سياقات الأبحاث والدراسات، ومناهجها وطريقة استنتاجاتها وأدواتها وعيناتها وأهميتها وفرادتها.

في كثير من المجتمعات المتقدمة تقنيا، يتم اعتماد "البحث الإجرائي" (Action Research) الذي يعالج مشكلة بنفسها، من دون أن يعني هذا البحث إمكانية تعميمه في أماكن أخرى. الفروق بين أنواع المناهج البحثية هو أحد عناوين مادة "البحث العلمي" الضرورية، علما بأن الأكثر شيوعا في العالم العربي هي الأبحاث التقليدية التي تعتمد المنهج الوصفي أو المنهج التجريبي أو المنهج التاريخي. ويمكن الحصول على المعرفة بمادة البحث العلمي عبر الدراسة الأكاديمية، أو بشكل مستقل عبر منصات تعليمية عبر الإنترنت.

- الكتابة العلمية: نتعلم جميعا القواعد نفسها في كليات الصحافة والإعلام، ونعلم جميعا أن "الهرم المقلوب" أحد أهم النماذج التطبيقية في القصص الصحفية. الأمر يختلف قليلا في الصحافة العلمية، فهيكل القصة الخبرية العلمية يفرض على الصحفي ضمان وضوح المصطلحات أولا بالنسبة للقارئ أو المشاهد. ومهما أخبرتني عن أهمية مفاعل "سيرن"، فلن أستطيع فهم ما تقوله ما دمت لم تشرح لي القليل عن فيزياء الجسيمات و"بوسون هيغز". وهكذا قد تجد نفسك في كثير من الأحيان مضطرا لتقديم خلفية الموضوع على الموضوع نفسه في الصحافة العلمية، فأنت هنا لست مُلزما بالإبهار ولا بتحقيق سبق صحفي سياسي، بل يستند قياس نجاحك إلى قدرتك على الشرح ونقل المعلومة إلى ذهن الجمهور. يشبه ذلك -إلى حد بعيد- ما قاله الفيزيائي الشهير ألبرت آينشتاين: "إن لم تستطع أن تشرح فكرتك بعبارات بسيطة لطفل في الخامسة فأنت لا تفهمها!".

ولا يمكنك بأي حال من الأحوال أن تختم قصتك العلمية كما تختم قصتك الخبرية التقليدية. ماذا بعد؟ ما الذي يعني هذا للبشرية؟ هناك دائما أفق جديد للإضاءة عليه في نهاية قصتك.

- الاستقصاء: الصحفي العلمي صحفي استقصائي بالفطرة، ولكن "المتهم" هنا هو الجهة البحثية نفسها: من موّلها؟ من تتبع؟ ما مؤهلاتها؟ لماذا الآن؟ فهم مصدر التقارير والتحليلات العلمية يوازي مضمونها. ألم نصادف جميعا دراسات وأبحاثا تزيّن لنا استخدام منتج بعينه، وأخرى تنفي النتائج نفسها لصالح "ابتكار" أحدث مطلوب تسويقه؟ إن تعارض المصالح آفة من آفات البحث العلمي التي على الصحفي الانتباه إليها ولعب دور الشرطي في كشفها.

في الواقع، يزخر التاريخ بأمثلة على انعطافات كبرى تسببت بها أبحاث علمية "موجهة" من حكومات ودول وأنظمة وجهات لغايات سياسية أو اقتصادية.

وفي زمن "كوفيد-19" ومع تزايد التنافس العالمي بدل التعاون، يمكن القول إن الصحافة العلمية باتت ضرورة وحاجة وربما حلا للكثير من الصحفيين، في زمن اختلط فيه مفهوم الصحفي والمواطن.

الصحافة الاستقصائية العلمية.. الرحلة من الشك إلى اليقين

محمد أحداد

في العلم كما في الاقتصاد، تفسر الأرقام بمنطق «الرأسمال جبان»، ووسط الأرقام والمعطيات تضيع الحقائق وتزدهر أرباح الشركات. في هذه المساحة تجد الصحافة الاستقصائية العلمية موطئا لها. هذه قصة تحقيق استقصائي بدأ بلقاء مع «تاجر سلاح» وانتهى في مختبر علمي.

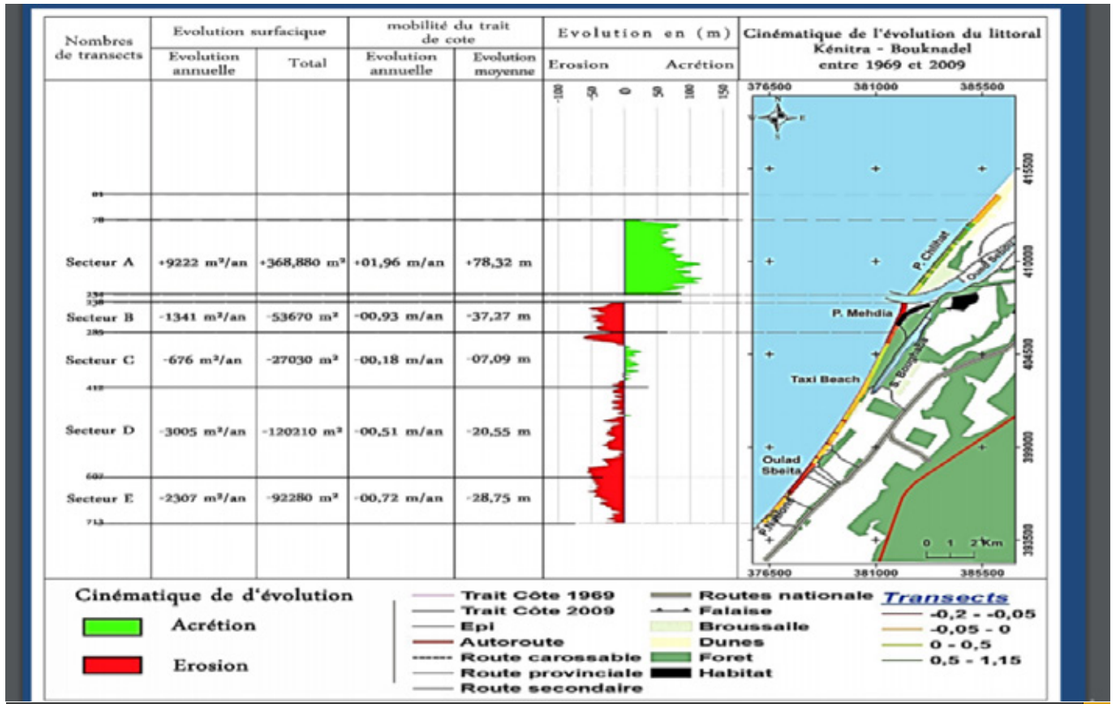

تحويل المعطيات العلمية إلى تحقيق سردي يستلزم «التبسيط» دون السقوط في الابتذال للوصول إلى أكبر جمهور ممكن (صورة من التحقيق الاستقصائي).

لم أكن يومها أعرف أني ذاهب للقاء متهم بتجارة الأسلحة يتوفر على علاقات متشابكة مع استخبارات دول إفريقية وتتابعه المخابرات الفرنسية. بعدها بشهرين، سأقرأ تقريرا معلوماتيا مطولا أنجزته مجلة "جون أفريك"، يتعقب مسار الرجل ودوره في الكثير من الصفقات الغامضة. كان لقاء مهنيا حول رأي مدير أكبر شركة لجرف الرمال في المغرب. طرحت بعض الأسئلة عن "فرضيات" الرمال المغشوشة التي تروج في السوق وتهديدها بانهيار الشقق السكنية، وعن التقارير الرسمية حول تهديد شركات "جرف الرمال" لاختفاء السواحل المغربية من الخريطة بسبب الاستغلال المفرط وغير القانوني، لكن الأجوبة اتخذت منحى آخر.

"الشيطان في الأرقام"

كانت فكرة التحقيق الاستقصائي تنطلق من معطيات علمية وتفاصيل تقنية تحتاج إلى نفيها من متخصصين أو إلى رأي المختبر الحاسم، لكن مع فحص عشرات الوثائق والدراسات والمراسلات، سواء تلك التي حصلت عليها من مصادري الخاصة أو المتأتية من المصادر المفتوحة، بدأت أرى الخيط أو الطريق الأول: توظيف الانتقاء العلمي من أجل إثبات أمور غير علمية والتلاعب بالنتائج وتقديم معطيات خاطئة لربح صفقات بملايين الدولارات.

بالنسبة لصحفي عمل لسنوات في التحقيق الاستقصائي على قضية جوهرية: تشابك اللوبيات الاقتصادية مع السلطة، كانت قراءة معطيات علمية أمرا مستعصيا رغم أن "الحدس" كان يخبرني أن ثمة "أمرا ما" غير واضح تماما في كل هذه العملية، وإلا لما تحول لقائي مع مدير الشركة إلى "لقاء مساومة".

حملت الوثائق والمعطيات إلى أساتذة العلوم الطبيعية بجامعة "ابن طفيل" بالقنيطرة (غربي المغرب)، بسؤال واضح: هل المسوغات العلمية التي استندت إليها الشركة من أجل الدفاع عن موقفها تصمد أمام المنطق العلمي؟

على امتداد أسبوع كامل، تهت في كومة لا تنتهي من الأرقام والإحصائيات والقراءات، وفهمت أن التفسير العلمي أيضا يخضع للمزايدة والانتقاء والتضليل، ومن هذا المنفذ بالذات تسللت لوبيات جرف الرمال لتستثمر جهل السلطات وجهل الرأي العام وغياب المتابعة الصحفية لتسمين أرباحها خارج القانون. شرح لي الأساتذة الكثير من الحقائق العلمية، لكن الذي كان يهمني وقتها، كيف أقدم هذه المعطيات إلى القارئ، وكيف أشرح له بأسلوب بسيط وواضح ما الذي يجري داخل "هذه العلبة السوداء". والأهم، أن أثبت ما قاله الأساتذة العلماء بأن الرمل المستخرج من عمليات الجرف يشكل خطرا على المباني، وقد يتسبب في مآس إنسانية.

ليست هناك اجتهادات كثيرة حول إيجاد صيغة في تعامل الصحفيين مع العلماء والمتخصصين رغم أن منظمة اليونسكو (1) حاولت تنظيم حلقات دراسية حول الموضوع بحثا عن الوساطة بين العلم والرأي العام.

الصحفي المتخصص في الشؤون العلمية بجريدة "لوموند" بيار بارثيليمي الذي عمل كثيرا حول التغيرات المناخية، يقول: "إن الكثير من العلماء أغلقوا على أنفسهم في المختبرات، ويتعاملون بأرستقراطية، ودائما يجدون الحجج الغامضة لأشياء غير مفهومة.. إنهم يتعمدون ذلك.. فهمتُ في حواراتي مع جزء منهم بأن هذا الأمر متوارث".

هذا الميل نحو "الأرستقراطية المعرفية" ساعد لزمن طويل الشركات الكبرى -يضيف بارثيليمي- على توسيع منطقة الغموض وتبرير الدراسات العلمية المبتورة وغير الحقيقية. ولولا الإنترنت الذي أشاع بعض المعطيات، فإن "شركة بوينغ -على سبيل المثال- كانت ستبرر سقوط الطائرتين الماليزية والإثيوبية، بارتكاب الطيار أخطاء قاتلة لا بوجود خلل فني.. لاحظوا أن أول من أثار قضية العطل الفني صحفيون متخصصون في المجال العلمي المرتبط بالطيران".

11
العدد: 3547 السبت-الأحد 24-2018/03/25
www.almassaepress.com
وثائق تنشر لأول مرة تكشف معطيات خطيرة عن «الرمال المغشوشة»
«المساء» تفتح «العلبة السوداء» لشركات جرف الرمال
في رمال الشواطئ المغربية تختفي الملايارات وكثير من السياسة ولعب الكبار، كانت في الماضي بعيدة عن الأنظار إلى غياب قوانين تؤطر المقالع وجرف الرمال، لكن اليوم صار كل شيء واضحا: شركات كبرى تتنقل دفاتر التحملات مع الدولة وتدمر البيئة وتسوق في بعض الأحيان «رملا مغشوشة»، تسببت حسب دراسات ووثائق حصرية حصلت عليها «المساء» في تشققات وتصدعات في مشاريع سكنية كبيرة.
قبل أيام فقط رفضت وزارة النقل والتجهيز أن ترخص لشركة «درابور» التي تستحوذ على نسبة كبيرة من سوق الرمال ورمت الكرة عند الوكالة الوطنية لاستغلال الموانئ، وفي ثنايا هذا الرفض «غامض» من عمل شركات تعجز وزارة النقل- باعترافها- عن مراقبتها، وتعود كذلك إلى فصلة شركة كانت مملوكة للدولة مهمتها تهيئ الموانئ وتوفير الرمال لتشييد الأوراش الكبرى قبل أن تتحول إلى شركة خاصة تبيع وتسوق في ظل انتقادات لا تنتهي.
ورغم أن مسؤولا كبيرا في الشركة يقول إن كل تعاملاتها شفافة مع احترام لدفتر التحملات إلا أن الأسئلة لا تكاد تتوقف، في أي إطار تتم عملية جرف الصبانة لفائدة الوكالة الوطنية للموانئ؟ وهل صراع مرير أضلاعه عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، والجمعيات المدنية وأساتذة جامعيون شطّوا لوبيا إيكولوجيا قويا، وشركة «درابور».
«المساء» تفتح ملف جرف الرمال والملك البحري التابع للدولة، متكئة على وثائق ومستندات تنشر لأول مرة، منها وثائق ترتبط باللجنة الاستطلاعية التي شكلها مجلس النواب من أجل مراقبة عمل شركات جرف الرمال.
بطبيعة الحال لا ندعي اننا وصلنا إلى نتائج قطعية حول فرضيات الملف/ التحقيق، لكننا على الأقل نكشف عن جزء قامت الشركات بتقديم دراسات التأثير على البيئة السنوية كما اشترط ذلك دفتر التحملات الموقع من طرف الشركة سنة 2002 ثم تجديده سنة 2008؟
كيف تتم مراقبة جودة الرمال من طرف المختبر التابع للشركة؟ وهل تتوفر الرمال المسوقة من طرف الشركة على معايير الجودة المعمول بها وطبقا لأي معدّل صناعة الخرسانة والبناء (NM 10-01-271)؟ وما هي حدود مسؤولية الشركات بالنسبة للمشاكل التي قد تطرحها جودة الرمال المسوقة؟
هي أسئلة محورية تشكل عصب هذا التحقيق، محاولين شرح أو بعبارة أدق تبسيط كثير من «الشباطين» التي تختفي ضمن مساطر علمية وتقنية معقدة جدا.
• أعد الملف •
• محمد أحداد •

التحقيق الاستقصائي العلمي يشكل سلطة مضادة للشركات الكبرى التي تلجأ للاحتيال على القانون (صورة من التحقيق الاستقصائي).

في الصحافة الاستقصائية العلمية، لا نتعامل مع الحقائق التي يحيط بها الشك، أو التي ستشكل موضع تأويل أو تفسير.

هذا بالتحديد ما فعلته شركة "جرف الرمال"، التي استعانت ببعض الأساتذة في الجيولوجيا وعلم البحار، وكلفتهم بإنجاز دراسة قدمت للمختبر الوطني بأنها الرأي الفاصل من أجل الاستفادة من رخصة جديدة للجرف في السواحل المغربية، رغم التحذيرات التي أطلقتها الجمعيات البيئية.

أجمع الأساتذة الذين عرضت عليهم الوثائق، أن الخلاصات تعرضت للكثير من التزييف ومن الخلط المقصود، وأن دراسة التأثير على البيئة قفزت على معطيات علمية دقيقة إلى درجة أن لجنة تحقيق منبثقة من البرلمان لمراقبة عمل هاته الشركات عجزت عن صياغة تقرير نهائي حول الموضوع، أولا بسبب قوة لوبي جرف الرمال في المؤسسة التشريعية، ثم لأن أعضاءها لم يستطيعوا تفسير الكم الكبير من الأرقام ومن التفاصيل التقنية.

يمكن للصحفيين أن يلعبوا دورا في تحديد الاحتيال العلمي، كما هو الحال عندما شككت مجلة "نيتشر" (Nature) (2) في صحة أبحاث الخلايا الجذعية في كوريا الجنوبية. ولكن بالنسبة لمعظم الصحفيين، فإن الإبلاغ عن الاحتيال العلمي يتعلق أكثر بفحص التهم التي وجهها أشخاص آخرون، لذلك وجدتني أعرض الأبحاث العلمية الخاصة بالشركة على أكثر من جهة بحثية اتفقت على خلاصة لا تحتاج إلى تأويل: ما حدث كان كارثة علمية.

الوسيط بين العلم والجمهور

أمامي الآن كل المعطيات و726 وثيقة علمية بحتة، اختصرتها على النحو التالي:

الشيطان يختفي في التفاصيل وقد عثرت على "شياطين" كثيرة، منها بالأساس التأثير الخطير لعملية الجرف على الكائنات البحرية وجودة الرمال المتسببة بشكل رئيسي في مشاكل في المشاريع السكنية، بالإضافة إلى "ضعف الضرائب المقدمة للدولة" بالمقارنة مع حجم الاستغلال. هذا في الظاهر على الأقل، أما الذي يختفي ضمن مساطر تقنية معقدة جدا فيكمن أساسا، في الرخص الممنوحة لشركات أخرى لا تحترم "مواقع الجرف". ففي الوقت الذي تنص فيه دفاتر التحملات بشكل صريح جدا، ولا يقبل أي تعسف في التأويل، على أن الجرف يجب أن يكون من قعر البحر لإحداث ممرات بحرية آمنة للسفن تجنبا لخطر الاصطدام، تماما كما حدث مع سفينة كانت تحتوي على 5000 طن من مادة "الفيول" المعدة للتسويق التي اصطدمت بسبب عمليات التجريف المفرطة، فإن الشركة لم تحترم أيا من هذه البنود. كما أن الدراسة الكيميائية لهذه الرمال تظهر أنها غنية بأيونات الكلور بنسبة تتجاوز 0,01٪، وهو ما يشكل خطرا على ورشات البناء. تخلص هذه الدراسات إلى أن الرمال المستخرجة غير صالحة للاستعمال في ورشات البناء لعدم توافقها مع المعايير المعمول بها.

في الصحافة الاستقصائية، لا نتعامل مع الحقائق التي يحيط بها الشك، أو ستشكل موضع تأويل أو تفسير، لذلك كان عليّ أن أسلط طريقا واحدا وأنا أنجز هذا التحقيق: المختبر. بعد خمسة أيام فقط، ستؤكد تحاليل المختبر ببرهان علمي طويل أن هذه الرمال التي تجرفها الشركة غير صالحة للبناء.

على هذا النحو، أصبح لدي دليل علمي لا يرقى إليه الشك، ولا يمكن أن يكون محط احتجاج ولا متابعة قضائية، أسندت به التحقيق الذي امتد على أربع صفحات كاملة (انظر الصورة 2) بلغة صحافية معززة ببعض المعطيات العلمية، لكن دون السقوط في الأرقام الجافة المنفّرة، أو التبسيط الفج الذي يُفرغ المحتوى العملي من ماهيته الحقيقية.

بين هذين الحدين، كنت أبحث عن صيغة وسطى لا تغضب العلماء الصارمين فيما يخص التفاصيل ولا تصيب القارئ بالدوار، مع الاستعانة بصحافة البيانات واستعمال المصادر المفتوحة، خاصة في الحصول على المراسلات بين الشركة والمؤسسات الحكومية.

ولأن الشركة التي استغلت -على مدى فترة طويلة- هذه الفجوة العلمية للحصول على تراخيص من الدولة بطرق ملتوية، لم تجد فجوة لسلك المسار القضائي (كما دأبت على ذلك فيما سبق)، فلجأت إلى "قضاء الفيسبوك" عبر تجنيد كتائب إلكترونية بهدف إستراتيجي هو تسفيه التحقيق والتشكيك في خلاصاته. (انظر الصورة 2)

لقد فاز التحقيق، فيما بعد، بالجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، ولكن في اليوم الموالي وصل إنذار قضائي لإدارة الجريدة يطلب الرأي الآخر في الموضوع. هكذا تطور الأمر من الإنكار التام إلى البحث فقط عن مساحة للرأي الآخر.

إنه جزء من البيئة التي تعمل فيها الصحافة الاستقصائية في العالم العربي، لذلك تستمر وسائل الإعلام في إنتاج أخبار يومية مدفوعة بالرأي، مع توجيه سياسي، دون نقد ذاتي. وحسب الصحفي الاستقصائي بشبكة الجزيرة مصعب شوابكة، فإنه "كي تنهض الصحافة الاستقصائية في المجال العلمي، يتوجب توفير بيئة داعمة تتمثل في توفير مساحة كبيرة من الحرية، بالإضافة إلى إدراك رؤساء التحرير لأهمية الصحافة الاستقصائية في القضايا العلمية، والتخلي عن اعتبارها ترفا أمام القضايا السياسية، وذلك عبر ربطها بالواقع وما يعيشه الناس، مثل قضايا البيئة والتغيير المناخي، والتحور والتعديل الجيني في الصناعات الغذائية، والأمن الرقمي للناس وسرية مراسلاتهم في ظل التطور التكنولوجي والرقمي لدى الشركات والحكومات.. الإدراك هو الخطوة الأولى لكنه غير كافٍ، ورؤساء التحرير معنيون بتطوير الصحفيين وتأهيلهم لفهم هذه القضايا العلمية، وتطوير مهارات تقصيها".

الشركات الكبرى تتوفر على منافذ في البرلمان وفي الحكومة، كما أنها تتوفر على «الذباب الإلكتروني» لمواجهة الصحافيين الذين يفضحون خروقاتها.

عندما ادعى مستشفى خاص للعيون في تشيناي بالهند أنه أجرى عددًا قياسيا من عمليات الخلايا القرنية (استبدال القرنية المريضة بأنسجة القرنية المتبرع بها)، أثار ذلك الكثير من الشكوك لدى صحفي استقصائي هندي، إذ استشعر بحدسه الصحفي أن شيئا ما وراء هذه العمليات، ليكتشف في الأخير أن القرنيات التي تبرعت بها سريلانكا اشتراها أثرياء كبار، بينما الفقراء غرقوا في ظلام الفساد.

هذه المنطقة المظلمة بالذات هي التي تبحث عنها الصحافة العلمية الاستقصائية، معتمدة على "أنسنة" الأرقام، واختيار المواضيع التي لديها تأثير مباشر على المجتمع وعلى الاقتصاد. قبل فترة قصيرة، حل الطبيب ديدييه راؤول صاحب علاج "كلوروكين" المثير للجدل، ضيفا ثقيلا على لجنة برلمانية فرنسية تحقق في مدى فعالية الإجراءات التي قامت بها الحكومة في مواجهة وباء كورونا. قال راؤول : "أدعوكم إلى التحقيق مع المختبرات، إنها طيلة عقود تكذب على العلم وعلى الناس وعلى الدولة، والكل يتفرج..". ودور الصحافة الاستقصائية، قبل كل شيء، ألا تتفرج.

> **التفسير العلمي أيضا يخضع للمزايدة والانتقاء والتضليل، ومن هذا المنفذ بالذات تسللت لوبيات جرف الرمال.**

المصادر:

1-https://en.unesco.org/events/unesco-south-east-european-science-journalism-school
2-Nicolas Witkowski «Vulgarisation», Dictionnaire culturel des sciences, Paris
3-https://www.nature.com/news/south-korea-steps-up-stem-cell-work-1,10565

الصحافة الصحية.. ما بعد كورونا ليس كما قبلها

دعاء الحاج حسن

بعيدا عن ضجيج السياسة وأخبار الحروب، استحوذت أخبار الصحة طيلة شهور على شاشات التلفزيون ومنصات التواصل الاجتماعي. وكان واضحا جدا أن تقديم المعطيات العلمية الصحية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا، يحتاج إلى مهارات دقيقة تسمح بأن يصبح الصحفي وسيطا بين عالم الطب والرأي العام.

بعد نحو 6 أشهر على ظهور أول إصابة معلنة بجائحة "كوفيد-19"، بات واضحاً مدى حاجة البشرية إلى الصحافة الصحية، خصوصا أن تراكم المعلومات وسرعة انتشارها ساهما في الكثير من الأحيان في وقف التدهور الصحي لمجتمعات ودول، لكنها لم تكن كافية، لأنها لم تكن أولوية لدى الإعلام العالمي عموماً والعربي خصوصاً.

ويقيناً أنه لو كان الإعلام الصحي منتشراً قبل مئات السنين في زمن الأوبئة والأمراض، لما سقط الآلاف بل الملايين من الضحايا بسببها، ولكانت حملات التوعية والبرامج الوقائية الصحية نجحت في إرساء ثقافة صحية طبية، كما حصل ويحصل مع جائحة "كوفيد-19"، ولكان العالم بأسره -بطبيعة الحال- ينتظر بشائر توصّل العلماء إلى اللقاحات والعلاجات. ذلك لأن حياة الإنسان وصحته وسلامته مؤشر هام على حياة الأمم ومستقبلها. لا بد إذن من حلقة وصل بين عالم الطب والرأي العام.. إنها الصحافة العلمية المتخصصة.

يكفي مراقبة سلوكيات الناس في الفترة الأخيرة كي نتثبت من ذلك: لم تعد أسئلتهم اليومية متمحورة حول حدث سياسي أو رياضي أو فني، بل أضحى في صلب التفاصيل الطبية. من كان يتخيّل قبل الإعلان عن "كوفيد-19"، أن يتحدث الناس عن ضرورة اعتماد طريقة وقائية للحماية من الفيروس؟ من كان يعتقد أن البشرية التي بحثت عن رفاهيتها بين مجتمعات اشتراكية ورأسمالية وليبرالية، انخرطت في عالم من النقاشات الصحية، في سعي لتوسيع أفقها المعرفي؟

الصحافة الصحية عملياً، هي أحد أنواع الصحافة المتخصصة التي تُعنى بدراسة قضايا صحة الإنسان وسلوكياته الصحية. كما تسلط الضوء على أبرز التطورات في مجال الطب لمكافحة الأمراض المحتملة والوقاية منها، من خلال تقديم المعلومات الصحية الدقيقة بالإضافة إلى النصح والإرشاد، بهدف زيادة الوعي والثقافة الصحية لدى الأفراد.

«كان علينا التكيّف مع طريقة عملنا الجديدة، أي ارتداء الكمامة بصورة دائمة والحفاظ على مسافة آمنة بين الأشخاص، وأجرينا مقابلات مع أشخاص لم نر منهم سوى العينين» (تصوير: كارل ريسين: غيتي).

ولكن ماذا يعني أن تكون صحفياً صحيا؟ وهل يتطلب العمل في الصحافة الصحية أن تكون طبيبا؟

بحسب مدير المعهد العالي للصحافة في جامعة "ليل" الفرنسية بيار سافاري، فإنه لا يتعيّن على الصحفي المتخصص في الشؤون الصحية أن يكون طبيبا، بل يجب عليه بناء قاعدة معرفية تمكنه من معالجة المواضيع المراد تناولها، وعليه أن يكون قارئاً نهماً دائم الاطلاع على كل ما يتعلق بالأمور الصحية. فقد علمّتنا يومياتنا في العام الحالي، أن الكثير من المستجدات اليومية تبرز من اكتشافات وأبحاث، بالإضافة إلى إقرار حقائق جديدة قد تكون معقّدة، ولا يستطيع صحفي آخر فهم طبيعة هذه المعلومات وكيفية التعامل معها بغية تبسيطها ونقلها إلى الجمهور. وعلاوة على ذلك، فإن بناء قاعدة المعارف ستُمكّن الصحفي من الوصول إلى المعلومات من مصادرها الأساسية، وبناء جسر ثقة بينه وبين الجهات الصحية التي تتخوف في كثير من الأحيان من الصحفيين الذين ينشرون معلومات صحية خاطئة نتيجة عدم إلمامهم بالمواضيع الصحية.

في هذا السياق، برز موقف للمراسلة الصحفية المتخصصة في الشأن الصحي في موقع "فرانس إنفو" سولين لو إن التي تحدثت عن تجربتها أثناء تغطية جائحة "كوفيد-19"، مؤكدة أن على الصحفي الصحي نقل الصورة كما هي، من دون إضافات. وعليه تحديدا نقل ما يقوله الأطباء وعلماء الأوبئة والفيروسات، وما تقوله الحكومة والأصوات المعارضة. وأضافت: "كان من صميم عملنا على مدى أربعة أشهر نقل ما يجري في المستشفى الفرنسي بشكل حصري، كما كان علينا التكيّف مع طريقة عملنا الجديدة، أي ارتداء الكمامة بصورة دائمة والحفاظ على مسافة آمنة بين الأشخاص، وأجرينا مقابلات مع أشخاص لم نر منهم سوى العينين". ما نقلته مراسلة "فرانس إنفو" قد يكون جزءا بسيطا

في الدول العربية ليست هناك قاعدة بيانات متدفقة تسمح للصحافي العلمي المتخصص بإنتاج قصص حول القضايا التي تشغل الناس (تصوير: كيفن فراير- غيتي).

مما يتعرض له الصحفيون المتخصصون في هذا المجال. فعلى الرغم من كثافة الإجهاد والتعب في الصراع مع الأوبئة، فإنه ينبغي على الصحفي متابعة أهم القصص الحصرية التي تتطلب عقلاً يقظاً، بالإضافة إلى القدرة على الحصول على معلومات صحيحة، بعيداً عن السبق الصحفي الذي يسعى إليه أهل المهنة. هنا يتوجب على المتخصص في الشؤون الصحية الاستعانة بأدوات تمكّنه من بناء قصة واضحة الأهداف ولا لبس فيها، كأن يستعين بالبيانات أو يلجأ إلى الصحافة الاستقصائية. وقد يتعرّض الصحفي إلى بعض الصعوبات والعقبات، أهمها عدم تجاوب الجهات المعنية -سواء الخاصة أو الرسمية- في تزويده بالمعلومات اللازمة، خصوصاً في الدول النامية التي لا تعير اهتماماً لوجود اختصاصيين في هذا المجال.

> **لا يتعيّن على الصحفي المتخصص في الشؤون الصحية أن يكون طبيباً، بل يجب عليه بناء قاعدة معرفية دقيقة.**

يشكّل ذلك -بكل تأكيد- فجوة تؤدي إلى وقوع المسؤولين بهذه الدول في أخطاء تسمح للصحفي المتخصص في الشؤون الصحية برصدها وتتبّعها للحصول على الخبر اليقين. مع العلم أن أغلب المؤسسات الصحية في الدول النامية، وبدلاً من نشر البيانات الصحفية عن الأبحاث العلمية الجادة الجارية في مؤسساتها، تركز على نشر الخطابات والأحاديث الافتتاحية للوزراء والمسؤولين التنفيذيين في الشركات ومديري الإدارات العلمية، عكس الدول المتقدمة التي تسعى إلى تنظيم المؤتمرات واللقاءات وإرسال البيانات بصورة دائمة تمكّن المتخصصين من فهم آخر التطورات ومواكبتها.

أثناء بحثك عن الصحفيين الصحيين ستجد أن كبريات الصحف والمواقع الإلكترونية تخصص مساحة لا بأس بها لتغطية القضايا الصحية، الصحية، وتتمثل مهمتها في تحسين جودة ودقة ووضوح تقارير الرعاية الصحية. كما يجتمع في هذه الجمعية أكثر من 1500 عضو.

في مقال له عن الصحافة الصحية لشبكة الصحفيين الدوليين، يذكر الصحفي أتش. آر. فينكاتيش أنه لم يكن يفكّر في أن يصبح صحفياً صحياً، وقال: "حتى اليوم لا أعتقد أنني كذلك، ولكن بعد أكثر من 16 عاماً من الخبرة، لدي احترام جديد لأولئك النساء والرجال الذين يغطّون القضايا الصحية.. أدركت أيضاً -خلافاً لما يعتقده الكثيرون- أنّ هذه الوظيفة تتطلب المهارة والالتزام فقط لإتقان الأساسيات".

الأهم، أن الصحافة الصحية لا تقف عند حدود جائحة "كوفيد-19"، وليست محطة موسمية، بل هي مسار محتوم لكل دولة ترغب في تأسيس مرحلة جديدة لمستقبلها. وقد تكون الجائحة فرصة لتوسيع آفاق هذا النوع من الصحافة في المستقبل.

المصادر:

1.https://mediateur.radiofrance.fr/chaines/franceinfo/le-travail-dune-journaliste-specialiste-sante-pendant-cette-crise-sanitaire/
2.https://www.observatoiredelinfosante.com/journalisme/faut-il-etre-medecin-pour-etre-journaliste-sante-65.htm
3. https://ijnet.org/ar/story/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-

المؤسسات الإعلامية الكبرى خصصت دورات تدريبية لفائدة صحافييها في مجال الصحافة العلمية (تصوير: داريان تراينور- غيتي).

الصحافة العلمية أصدق إنباء..

هاني بشر

من كان يتوقع أن تحتل أخبار الصحافة العلمية شاشات الأخبار، وتتراجع السياسة إلى الوراء؟ ومن كان يتوقع أن يعوض الأطباء والمتخصصون رجال السياسة ومحلليها؟ هل كانت الصحافة العربية مستعدة للظرف الاستثنائي؟ وهل أصبح الممولون مقتنعين بضرورة الاستثمار في الصحافة العلمية في زمن الوباء؟

إذا فتحت أية وسيلة إعلامية خلال النصف الأول من العام الحالي 2020، ستجد نفسك أمام فيض من الأخبار العلمية. والسبب بكل تأكيد يعود إلى جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ تم توجيه كل إمكانيات وسائل الإعلام من مراسلين لنشرات إخبارية وبرامج نحو إذاعة وتحليل وتدقيق الأخبار العلمية، سواء فيما يتعلق منها بالتأثيرات الصحية للجائحة أو بالتجارب العلمية للمصل واللقاح. وفي ظل هذه الطفرة غير المسبوقة للأخبار العلمية في وسائل الإعلام العربية، برز السؤال عن مدى حضور الصحافة العلمية في كل هذا الزخم الخبري والمعلوماتي المتدفق يوميا.

يقينا أن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج أولا إلى تشخيص وضع الصحافة العلمية في سياق وضع الصحافة العربية عامة من ناحية التعريف والتمويل، ثم تسليط الضوء على مدى مواكبة الصحافة العلمية لجائحة كورونا، والدروس المستفادة من الجائحة وتأثيرها على مستقبل هذه الصحافة.

الصحافة العلمية عربيا

صدرت أول مجلة طبية متخصصة عربية في مصر عام 1865 تحت اسم "اليعسوب" عن مدرسة الطب حينها، وتميزت بعرض المعلومات الصحية والعلمية بطريقة يسهل على العامة فهمها واستيعابها. كما كانت أول مجلة تسمح للنساء بالكتابة فيها(1). توقفت التجربة بعد خمس سنوات، ولم تتكرر مرة أخرى إلا بعد نحو مئة عام، وتحديدا في 1969 مع تأسيس مجلة "طبيبك" الخاصة التابعة لدار "الهلال" المصرية الحكومية. توالت بعدها الإصدارات العربية التي بقيت محدودة الانتشار مقارنة بأنماط الصحافة الأخرى، لا سيما السياسية والاقتصادية والرياضية.

بشكل عام، تعد الصحافة العلمية أحد فروع الصحافة المتخصصة، مثل الصحافة الرياضية والفنية. غير أنها تختلف عنهما بكونها لا تقع ضمن منظومة اقتصادية مثل اقتصاديات الرياضة أو الأفلام وصناعة الترفيه. ولهذا، فإنها محرومة من مصدر مالي منتظم ومتدفق يسمح بتعدد منصاتها ونشر أخبارها. كما أن رأي الجمهور ليس عنصرا أساسيا في البحث العلمي مثلما هو الحال في المجال السياسي أو الرياضي أو الفني، الأمر الذي قلل من فرص السعي الحثيث للترويج للصحافة العلمية بين الجماهير.

«رأي الجمهور ليس عنصرا أساسيا في البحث العلمي مثلما هو الحال في المجال السياسي أو الرياضي أو الفني» (تصوير: داريان تاينور - غيتي).

وليس سرا أن الصحافة العربية بشكل عام تعاني من هيمنة السياسة على كافة مناحيها، وأن التمويل لأغراض سياسية يلعب الدور الأبرز في تأسيس واستمرار العديد من وسائل الإعلام العربية، سواء أكان هذا التمويل عبر الجهات الرسمية أو عبر رجال الأعمال.

ولا يعد وضع الصحافة العلمية في العالم العربي استثناء من وضعها في بقية دول العالم، مع فارق الانتشار ومستويات التمويل. فالصحافة العلمية في الدول الأوروبية مثلا تعاني من مشاكل أخرى تتعلق بغلبة العنصر المعلوماتي على العنصر التحليلي، والخلط بين الترويج للقضايا الصحية الهامة والجهد المفترض في سبر أغوار علاقات السطوة المالية والنفوذ والسياسة وتأثيراتها على البحث العلمي. هذا بالإضافة إلى تغول الخبر السياسي والرياضي والفني على الخبر العلمي(2).

"وباء المعلومات"

ومع إعلان منظمة الصحة العالمية عن جائحة كورونا، وجد الصحفيون العرب أنفسهم أمام حرب على جبهتين: أولاهما تبسيط المعلومات العلمية المعقدة لغير المتخصصين، وهي مهمة شاقة لدى جمهور متعطش لتفسير كثير من القرارات الصحية التي تمس نمط حياته مباشرة. وكان يفترض أن يقوم بهذه المهمة صحفيون علميون. والثانية تفنيد سيل متدفق من الأخبار المزيفة، الأمر الذي دعا مجلة "ساينتيفيك" الأميركية أن تخصص في نسختها باللغة العربية "للعِلم" سلسلة تقارير لمكافحة ما وصفته بانتشار "وباء المعلومات" الناجم عن الشائعات والمعلومات المغلوطة التي صاحبت انتشار الجائحة(3).

غلاف أحد أعداد مجلة «ساينتيفيك» الأميركية الصادر خلال جائحة كورونا (صفحة المجلة على فيسبوك).

وقد حذرت عدة وسائل إعلامية ناطقة بالعربية من مغبة انتشار الخبر العلمي المزيف عن الجائحة في تقارير متعددة خلال الأشهر الماضية، مثل تقارير "الجزيرة" و"بي بي سي" العربية و"يورو نيوز" و"روسيا اليوم"، بالإضافة إلى الصحف والمواقع المحلية. ترافق ذلك، مع جهود منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر في إبراز الخبر العلمي المتعلق بفيروس كورونا، وتوفير أقسام خاصة لهذا الخبر من مصادر موثوق بها.

غير أن هذه الجهود لم تصمد كثيرا أمام قوة الأخبار المزيفة التي تفشت بشكل كبير، وأبرزها نظرية المؤامرة التي تشكك في وجود الجائحة أو تأثيرها الحقيقي، مثل فيديو الشابة المصرية "مي خريستي" الذي حصد أكثر من تسعة ملايين مشاهدة على فيسبوك في غضون أيام قليلة، قبل أن يتم حذفه بعد عدة بلاغات تتهمها بنشر معلومات مغلوطة.

تغول الخبر السياسي والاقتصادي في العالم العربي حد بشكل كبير من ظهور صحافة علمية متخصصة تحظى بثقة ومتابعة الجمهور (تصوير: غليب غرانيش - رويترز).

لا يزال المحتوى العربي الصحفي الجاد في العلوم غائبا، خصوصا فيما يتعلق بدقة الترجمة العربية للمصطلحات.

بدا واضحا أن الإعلام العربي يدفع ثمن غياب الصحافة العلمية المتخصصة، سواء ضمن المؤسسات الإعلامية والصحفية أو عبر منصات إعلامية متخصصة في العلوم. فالجمهور من ناحية غير معتاد على التفاعل مع الخبر العلمي، وليس هناك برامج أو وسائل إعلامية علمية ذات شعبية يمكن أن تتفاعل بشكل جذاب لتقديم معلومات وتحليلات صحيحة حول جائحة كورونا، باستثناء برنامج "الدحيح" على منصة "AJ+" العربية.

وكانت المفارقة أن يزداد الطلب على مهمة الصحفي العلمي في وقت يبلغ تعداد هؤلاء الصحفيين نسبة قليلة جدا في العالم العربي، ويتركزون بشكل أساسي في النسخ العربية من المطبوعات الأجنبية -وهي محدودة- مثل الطبعة العربية لمجلة "نيتشر" البريطانية، أو مجلة "ناشيونال جيوغرافيك" العربية، أو منصة "للعِلم" التابعة لمجلة "ساينتيفيك" الأميركية. ولا يزال المحتوى العربي الصحفي الجاد في العلوم غائبا، خصوصا فيما يتعلق بدقة الترجمة العربية للمصطلحات(4).

لقد مثلت جائحة كورونا جرس إنذار للمؤسسات الإعلامية وجهات التمويل الخاصة والحكومية حول أهمية الصحافة العلمية ومخاطر غياب تبسيط المحتوى الصحي والعلمي، تماما كجرس الإنذار الذي دقته للحكومات والأنظمة الدولية حول أهمية الرعاية الصحية وفداحة الإهمال في هذا القطاع وتأثيره على الأمن القومي. ولأن الصحافة العلمية غير مؤدلجة فكريا وغير قابلة للتسييس بطبيعتها، فإن أمامها فرصة للتطور عبر استحداث أقسام وبرامج ومنصات علمية جديدة ذات محتوى عربي أصيل.

وربما يمثل البعد عن المشاكل السياسية ميزة لتوسع التمويل الأجنبي المرصود للتدريب الصحفي، إذ شهد هذا التمويل تركيزا على دعم الصحافة العلمية في الفترة الماضية، مثل مشروعات للكتابة العلمية للصحفيين المدعومة من معهد "غوته" الألماني والهيئة الألمانية للتبادل العلمي في كل من الأردن وتونس ومصر.

المصادر:

1- تاريخ الصحافة المصرية.. دراسة تاريخية ومعاصرة، د. عواطف عبد الرحمن، د. نجوى كامل، 2020

2-the Guardian. 2020. The Problem With Science Journalism: We'Ve Forgotten That Reality Matters Most. [online] Available at: <https://www.theguardian.com/media/2015/dec/30/problem-with-science-journalism-2015-reality-kevin-folta>

3-زايد، ه.، 2020 "كورونا المستجد" يوفر بيئة خصبة لـ"وباء المعلومات". للعِلم. [online] Available at: https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/covid19-provides-fertile-environment-for-infodemic/

4- واقع وتحديات الصحافة العلمية في العالم العربي، هبة حسين، Arab Media & Society، الجامعة الأميركية بالقاهرة.

دروس صحفية من زمن الوباء

أيمن الزبير

في إسبانيا توقفت الحياة وامتلأت المستشفيات بالضحايا. وفي الجانب الآخر كان الصحفيون يواجهون وضعا استثنائيا لنقل الحقيقة أمام إجراءات الطوارئ الصحية. مراسل الجزيرة في مدريد يسرد قصته مع الوباء، وكيف حافظ على القصة الإنسانية وسط الأرقام الجامدة.

من الشاشة يطل مدير مركز تنسيق الإنذارات وحالات الطوارئ الصحية بوزارة الصحة الإسبانية فرناندو سيمون -الرجل البسيط الذي كان يحاول تفسير هول الكارثة وطمأنة الرأي العام- إلى جانب مسؤولين من القوات المسلحة وأجهزة الأمن المختلفة ووزارة النقل لم تكن لديهم خبرة في المجال الإعلامي سابقا، ولكن وقع على عاتقهم جميعا عبء مهمة شرح الإجراءات الحكومية المتخذة على مدار الأسابيع الأولى من حالة الطوارئ الصحية المعلنة في البلاد.

في قاعة الندوات داخل مجمع قصر رئاسة الحكومة، فرضت كورونا على الإعلاميين تغيير عاداتهم والاكتفاء بالحضور الافتراضي الذي عقّد عملهم في الأسابيع الأولى من الجائحة، لكن هذه العوائق لا تحجب حجم المجهودات التي فُرِضت على الصحفيين لنقل الصورة أولا بأول في وضع استثنائي.

ذلك كان وضع مكتبنا الذي صادفته واحدة من أعقد التجارب المهنية، فالمراسل وإن كان في بلد مستقر سياسيا راكمَ الصحفيون فيه خبرة للتعامل مع الأوضاع الاستثنائية والطارئة، فإن هذه الأزمة رسمت في بدايتها منطقة رمادية فرضت على الصحفيين أسئلة الالتزام بالمهنية والحفاظ على سلامة الطاقم، دون المساس بجودة المنتوج الإخباري.

إنها مهمة لم تكن لأسئلتها الكثيرة وصفات جاهزة، لأنها تقتضي البحث المضني عن المعادلة السليمة لإنجاح عمل المراسل الميداني. في البداية كانت الصدمة وسبل احتوائها، فالمراسل وإن لزمه التجرد والحياد، يُعتبر جزءا من محيطه الإنساني والاجتماعي، يتأثر بمآسيه ويفرح بإنجازاته، وينقب عن الصيغة الحيادية لنقل كل هذه الأحداث والانطباعات.

كانت أولى القواعد تلك التي جاءت في شهادات وأعمال مراسلين ميدانيين كالكاتب الصحفي البولندي ريتشارد كابوتشينسكي، الذي علمنا أن هذه المهنة ليست مهنة للمتهورين، وأن المخاطرة بصحة وحضور أي إعلامي تعني إلغاء صوت ينقل إلى العالم ما يجري حوله.

من هنا كانت الأولوية لسلامة الطاقم وتنظيم طريقة العمل وفقا لظروف مرعبة، لكن رغم بشاعة المنظر تمكن معظم الصحفيين من الحصول على معطيات دقيقة ومحدَّثة عبر مصادر وزارة الصحة التي كانت منبعا لا ينضب من الأرقام والأخبار القيّمة التي نقلناها إلى المشاهدين.

وأمام استحالة الحضور المباشر في الندوات الصحفية، وفرت الحكومة الإسبانية كل الإمكانيات التكنولوجية للسؤال والتعقيب على كل ما كانت تعرضه الخلية الإعلامية الجامعة لكل الوزارات والمعنية بإدارة أزمة كورونا، لكنها رغم ذلك واجهت انتقادات من طرف إعلاميين إسبان ومراسلين أجانب أخذوا عليها "غربلة" الأسئلة واستبعاد "غير المريحة منها للحكومة" قبل طرحها على المسؤولين، وهو الموقف الذي تغيّر بعد توسيع السلطات الإسبانية فرصة التفاعل المباشر للصحفيين مع الخلية الإعلامية عبر تقنيات الدوائر التلفزيونية المغلقة.

لا شك أن البدايات الأولى كانت مرتبكة لأنه رغم خبرتنا مع الطوارئ لم نعهد أن نتعامل مع حدث كبير ببعد عالمي، لكن بعد ذلك، بدأت مرحلة الخروج إلى الميدان لمعاينة الأوضاع العامة في بلاد بدت مشلولة أمام الأعداد الهائلة من المصابين والوفيات.

من المستشفيات ومن دور المسنين ومن الأحياء المنهكة، نقلنا قصصا لمواطنين فقدوا أقاربهم وتغيرت حياتهم بين عشية وضحاها. في هذا التحدي لم نغفل ضرورة سلامة الطاقم، فكانت تعقيدات تقنية كالتكيف مع العمل عن بُعد، ومسابقة الزمن لتعلم تقنيات كانت حتى الأمس القريب اختصاصا بعيدا عن أولويات عمل المراسل.

لكن بخلاف باقي المكاتب، لم نفلح في الدخول إلى أحد المستشفيات، فالسلطات الإسبانية حاولت قدر الإمكان الحفاظ على خصوصية المرضى وسلامتهم، وهي المعايير التي أفرزت جدلا حادا في أوساط الإعلام الإسباني الذي اتهم الإدارة الاشتراكية بممارسة سياسة تعتيم تُغيِّب صوت الضحايا وصورتهم لتخفيض آثار الأزمة والتقليل من درجة حدتها.

بالإضافة إلى تجميع عناصر التقارير والتفاعل مع المستجدات الإخبارية عبر الاتصالات المباشرة، فُرِضَ علينا في هذه المرحلة توزيع العمل بين المصور والمراسل بطريقة يتمكن خلالها الفريق من تأمين كل المواد المطلوبة دون المساس بأولويات السلامة، فكان أن تعلّمْتُ بعض تقنيات المونتاج والتصوير، ووجدتني أجري مقابلات مع ضيوف عجز المصور عن الوصول إليهم نظرا لإجراءات العزل العام.

تلك مكتسبات مهنية جادت بها علينا هذه الظرفية الاستثنائية وفتحت لنا أبواب السؤال عن أهمية التكوين المستمر لتفادي المفاجآت التي قد تجهض

رغم أن إسبانيا فرضت حجرا صحيا مشددا، فإن الكثير من الصحافيين رابطوا بالميدان بحثا عن زوايا جديدة (تصوير: ناشو دوسيه - رويترز).

مراسل الجزيرة بمدريد مزج بين تقديم التغطية الإخبارية وبين البحث عن قصص إنسانية تعبر بعمق عن آثار الوباء (صورة من صفحة أيمن الزبير على فيسبوك).

العمل الصحفي في مثل هذه الأوضاع. فالمراسل -حتى وإن لم تكن من اختصاصاته الآنية- سيتوجب عليه في القريب العاجل إجادة التصوير، وربما المونتاج، في عالم مهني متغير وخاضع لإضافات التكنولوجيا المتواصلة.

وشيئا فشيئا تجاوزنا هذه التعقيدات لننتقل إلى مرحلة ثالثة تمكننا من الخروج من العاصمة الإسبانية لنقل واقع كورونا في مناطق أخرى مثل إقليمي كتالونيا والأندلس.

فرغم أن مدريد كانت وما زالت البؤرة الرئيسية للوباء، ثمة أقاليم أخرى جُرِحَت بدورها بمخالب هذه الأزمة، لذا كان لزاما أن ننتقل إليها.

في أول بنود قانون الطوارئ الرسمية، شددت السلطات على ضرورة البقاء في أماكن الإقامة دون التنقل بين الأقاليم، لكنها فتحت بابا لبعض المواطنين للتحرك بين المدن لدواعٍ مهنية. من هذا الباب خرجنا إلى مدن برشلونة وغرناطة وألميريا، حيث رصدنا أوضاع بعض المهاجرين الذين كانوا من بين أكثر المتضررين من الأزمة التي أصابت -في مقتل- السياحة الإسبانية في مدن مثل غرناطة، إذ التقطت كاميراتنا صورا لم نعهدها في المدينة الأندلسية: قصر الحمراء الفارغ، وحي البيازين الصامت، وميادين المدينة الخاوية على عروشها بعد أن كانت تعج بالحياة في السابق.

ولأن لكل مرحلة نهاية، لم نتوانَ في نقل بوادر الأمل الأولى التي ظهرت ملامحها عندما أعلنت الحكومة الإسبانية بدء تخفيف إجراءات العزل العام. من صالونات الحلاقة ومن المقاهي ودروب مدن صغيرة مثل وادي الحجارة، ارتأينا أن نصاحب المواطنين الإسبان في عودتهم البطيئة إلى الحياة الطبيعية.

تطور لم ينته بعد، لكننا سعينا لمرافقة مشاهدينا إلى حيث عاد الأمل بعد أن كان مختفيا في كبريات المدن مثل برشلونة. هناك وفي المرحلة الثانية من تخفيف الإجراءات، بحثنا أيضا عن قصص السباق من أجل الحصول على لقاح وأدوية تجابه الجائحة.

يبقى الآن أن نستعد للتفاعل مع ما يمكن وصفه بالجزء المقبل من هذه الكارثة، والذي بدأت تتكشف معالمه في بعض المدن الإسبانية.

«فُتحت لنا أبواب السؤال عن أهمية التكوين المستمر لتفادي المفاجآت التي قد تجهض العمل الصحفي في مثل هذه الأوضاع».

طوابير طويلة للحصول على المساعدات الغذائية، إحصاءات يتم تحديثها كل شهر، فضلا عن مشاهد الركود الاقتصادي في أهم الأقاليم. كلها عناصر توحي بأن الطريق إلى لملمة الأوضاع المالية والاجتماعية ما زال طويلا، وسيفرض تغطية إعلامية شاملة تنقل وقع هذا الكساد على أهم القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، وعلى ملايين المواطنين الذين فقدوا وظائفهم.

لكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة، ونحن نعيد النظر إلى الوراء، نعتقد أنه لم يمر الوقت الكافي لتقييم المسار الذي حملنا إلى هذه اللحظة والوقوف عند كل نواقصه، لكنه يظل تجربة استثنائية تعلمنا منها الكثير وطبقنا خلالها كل ما يفرضه العمل الصحفي الرصين من تجميع للأخبار الدقيقة من مصادر موثوقة، وتغليب لكفة الإنسان ومعاناته، وتعاطٍ متواصل مع كل التحديات التي قد تقف أمام عمل الإعلاميين وسط حدث عالمي لم تنته بعد كل تداعياته.

لا شك أن البدايات الأولى كانت مرتبكة لأنه، رغم خبرتنا مع الطوارئ، لم نعهد أن نتعامل مع حدث كبير ببعد عالمي (تصوير: أندري إيغلييّاس - غيتي).

نشر فيديو جورج فلويد، وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، أعاد إلى الواجهة الحدود بين المصلحة العامة والخاصة (تصوير: هنري نيكول- رويترز).

البحث عن سؤال أخلاقيات الصحافة في قضية فلويد

أحمد أبو حمد

في صخب الاحتجاجات والحماس الصحفي الذي رافق تغطية قضية قتل جورج فلويد، كان من النادر طرح الأسئلة الأخلاقية في تناول موضوع كان دائما مثار حساسية في أميركا. فمن نشر فيديو «الخنق» إلى التقييم الأخلاقي داخل قاعات التحرير بين الخصوصية الفردية والصالح العام، امتزجت الصحافة بالموقف الإنساني، بطريقة لا يمكن الفصل بينهما.

بالنسبة للكثير من الصحفيين قد تبدو قضية الشاب الأسود جورج فلويد الذي قضى أثناء الاعتقال على يد شرطي في مدينة مينيابوليس الأميركية جليّة خالية من الأسئلة الصعبة والقرارات الجريئة في غرف الأخبار، فنشر فيديو يوثق أحد انتهاكات الشرطة لا يحتاج إلى الكثير من التفكير في بعض الأحيان، ولكن على أرض الواقع قد تبدو القضية أكثر تعقيداً مما هي عليه.

خصوصية الموت بين إيلان وفلويد

فيديو تبلغ مدته قرابة 9 دقائق لرجل يحتضر ويعاني، يخفت صوته شيئاً فشيئاً إلى أن يختفي تماماً. ورغم أن الفيديو لا يحتوي على مشاهد إراقة دماء أو أشلاء متناثرة، فإنه يوثق موت شخص بطريقة قاسية ومؤلمة وبطيئة، وبطريقة تمس كرامته الإنسانية، فكيف على الصحفيين التعاطي مع هذا الفيديو؟

في مثل هذه الحالات، يكون الرأي الأوسط للصحفيين بين النشر المطلق وعدم النشر المطلق هو الموازنة بين المصالح، المصلحة العامة من جهة، ومصلحة الضحية وعائلته التي قد لا ترغب في نشر فيديو لابنها وهو يعاني ويحتضر. فهل يعتبر نشر الفيديو الذي يوثق الوحشية القاتلة للشرطة تجاه فئة معينة من المجتمع أكثر أهمية من احترام الكرامة الإنسانية للضحية؟ وهل يؤدي نشر الفيديو إلى إحداث تغيير جذري في القضية إلى درجة تصبح فيها مشاعر أفراد عائلة الضحية الذين سيفجعون بمشاهدة الفيديو كل مرة يشاهدون فيها الأخبار، أقل أهمية من المصلحة العامة؟

تشبه الصدمة التي أحدثها فيديو فلويد الصدمة التي تسببت بها صورة الطفل إيلان الكردي الذي غيّرت صورة انتشال جثته عن شاطئ البحر مسار تعاطي العالم مع ملف اللجوء. ورغم أنها ليست الصورة الأولى أو الوحيدة لأطفال كانوا ضحايا الغرق خلال رحلة عبور اللاجئين إلى أوروبا، فإنها كانت مختلفة بسبب عدم قسوتها بشكل مبالغ فيه، والتكامل الفني والجمالي في الصورة التي ظهر فيها إيلان وهو مستلق على الرمال وخلفه بحر أزرق وهو يرتدي ملابسه كاملة، ليتساءل المشاهد: هل هو نائم أم ميت؟!

في العام 2015 وبعدما نشرت صحيفة الإندبندنت صور إيلان، أتبعتها بنشر مقال بعنوان "رسالة من المحرر" تقول فيه: "إذا صدمتك صورة إيلان الكردي، فهذا يعني أننا قمنا بعملنا"، وتضيف أن "قوة الصدمة هي أداة حيوية للصحافة، وبالتالي للديمقراطية، وأن خيار النشر كان لصدم العالم من أجل العمل لتحسين سياسة اللاجئين والضغط على رئيس الوزراء الذي كان سلوكه في هذه الأزمة محرجاً".

في حالة فلويد أيضاً، لم يكن هذا الفيديو الأول لتوثيق حالة اعتداء وحشي من الشرطة على شخص أسود، وليست حالة القتل خارج نطاق القانون الأولى أيضاً، إلا أن انتشار الفيديو قاد إلى احتجاجات عالمية ضد العنصرية تجاه ذوي البشرة السوداء. ورغم أن الفيديو يحتوي على مشاهد قاسية، فإنها لا تقارن في قسوتها بفيديوهات وصور القتل التي كان ينشرها تنظيم الدولة الإسلامية على سبيل المثال.

بالفعل استطاع الفيديو تحريك عشرات الآلاف من الأشخاص، مما يعني أن تغيراً جذرياً على المستويات الاجتماعية أو السياسية قد يحدث في ملف العنصرية تجاه السود بسبب نشر الفيديو، لكن هل ذلك يعني الاستمرار في نشره؟

أستاذة العلوم السياسية ميلاني برايس نشرت مقالاً في صحيفة "نيويورك تايمز" بعنوان "الرجاء التوقف عن عرض فيديو وفاة جورج فلويد"، تتساءل فيه "لماذا يجب أن يكون مقطع الفيديو هذا في دائرة ثابتة في كل نشرة أخبار وعبر منصات التواصل الاجتماعي؟"، مضيفة أن الأحداث في الفيديو باتت معروفة والاقتباسات أصبحت مدونة مثل "لا أستطيع التنفس" و"ليس لدي مسدس" و"سوف تقتلني".

وتقترح برايس بدائل لوسائل الإعلام مثل وضع حظر على المحتوى بعد 48 ساعة من نشر مقطع الفيديو، أو نشره على الإنترنت مع الكثير من التحذيرات للأشخاص الذين يرغبون في العثور عليها عند البحث، معتبرة أنه "يجب نشر

تغطية وسائل الإعلام تظهر العنصرية والتمييز الجنسي والفقر وأشكال أخرى من الظلم الاجتماعي، وكأنها أجزاء طبيعية وحتمية من الحياة اليومية (ليا ميليس - رويترز).

صور الضحايا التي تعطينا شعوراً كاملا بإنسانيتهم".

وسائل التواصل الاجتماعي تقود الإعلام التقليدي

لم ينتشر فيديو مقتل فلويد من خلال وسائل الإعلام التقليدية، وإنما انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو فيديو مصور من قبل مواطنة كانت مجهولة الهوية في البداية، تم تداوله بسرعة على فيسبوك وتويتر وبات حديث الساعة، مما جعله ذا قيمة خبرية مضاعفة ولا يمكن تجاهله من قبل وسائل الإعلام التقليدية حتى وإن قررت ألا تنشره في البداية، أي أن وسائل التواصل لعبت دوراً في جعل غرف الأخبار تتخذ قرار نشر أجزاء من الفيديو، على الأقل.

ولولا انتشار الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي لما تحولت قضية فلويد إلى مستوى عالمي، ولكان خبر وفاته قد اقتصر على بيان الشرطة الذي نشرته مساء يوم الاثنين بعد إعلان الطب الشرعي وفاته، ولكانت قضيته قد سلّمت للرواية الواحدة وباتت طي الكتمان، كما هي غالبية حالات القتل خارج نطاق القانون التي لا يكون فيها شهود عيان.

على سبيل المثال، تابعت قناة "سي أن أن" القضية بعد يوم من انتشار الفيديو، وأضافت على موقعها الشرح التالي: "يبدو أن مقطع فيديو تمت مشاركته على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر رجلا -تعرّف محامي العائلة بن كرومب على أنه جورج فلويد- على الأرض، مع ضابط من قسم شرطة مينيابوليس يضع ركبته خلف رقبته، مما دفع وجه فلويد إلى الأرض". وتبين الإشارة إلى محامي عائلة فلويد إلى جهد القناة في تحرّي الدقة بالتحقق من الفيديو وعدم نشره قبل التأكد منه.

وبعد ذلك بيوم نشرت مقاطع أخرى من الفيديو مع توضيح أن المقاطع تم التقاطها من قبل "bystander"، وهي كلمة تعني بالإنجليزية شخصا متفرجا ولم يتدخل بشيء، الأمر الذي أعطى الفيديو مصداقية أكبر إذ أن الشخص الذي التقطه ليس طرفاً في الحادثة، وبالتالي حقق قيمة الحياد التي رفعت من نزاهته.

وفرض التشكيك الرسمي في الفيديو الأول والإصرار على رواية أن فلويد قاوم رجال الشرطة، على المؤسسات الصحفية أن تبحث أكثر في فيديوهات أخرى من زوايا مختلفة ومن كاميرات مراقبة وشهود عيان آخرين كي تثبت واقعة القتل ببطء دون وجود مقاومة.

> حتى خلال الاحتجاجات المندلعة بسبب مقتل فلويد، لم تتوقف الأخطاء المهنية من المؤسسات الصحفية الأميركية بما فيها العريقة منها.

بعد ذلك قادت حملة "حياة السود مهمة" غرف التحرير في وسائل الإعلام الكبرى على مستوى العالم، وأضحى تفاعل السياسيين والمشاهير والناشطين معها عناوين رئيسية للأخبار. عزز ذلك أن غالبية تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب الرسمية ينشرها على تويتر، مما يعني أن المصدر الرئيسي للمعلومات لرأس الدولة هو مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً.

أحد أهم أسباب لحاق الإعلام التقليدي بوسائل التواصل الاجتماعي هو تحولها في مثل هذه الحملات إلى مركز الثقة الاجتماعية، حيث يتفاعل الناس مع بعضهم مباشرة بشأن قضاياهم وقصصهم الشخصية والفردية دون تدخل من المحررين أو الصحفيين، مما يجعلها أكثر مصداقية لدى الجمهور، الأمر الذي يدفع وسائل الإعلام إلى التماشي مع السياق العام.

"لقد ارتكبنا أخطاء"

صحيفة "ذي إيغل" التابعة للجامعة الأميركية في واشنطن، نشرت مقالا جاء فيه "نحن نقر ونعترف بأن ذي إيغل لديها عمل تقوم به لخلق علاقات أفضل مع المجتمعات الممثلة تمثيلا ناقصا في الحرم الجامعي.. لقد ارتكبنا أخطاء، ولدى ذي إيغل تاريخ في عدم تغطية مجتمعات الأشخاص ذوي البشرة الملونة بما يكفي".

قد يكون الحديث هنا مكاشفة من صحيفة متخصصة معنية بشؤون الطلبة ومدينة واشنطن العاصمة، لكنّه ينسحب أيضاً على الكثير من وسائل الإعلام التي انشغلت عن تغطية الشؤون المحلية وقضايا الفئات المهمشة في المجتمعات لصالح قضايا أكثر أهمية من وجهة نظرها، مثل الصراعات السياسية بين النخب الحاكمة والقضايا الجيوسياسية، مما جعل الفئات الضعيفة بلا صوت لفترات طويلة.

تشير دراسة صادرة عن جامعة "أركنساس" الأميركية أن وسائل الإعلام التقليدي الأميركية تروي القصص المتعلقة بالسود والأقليات من جانب واحد فقط. ولا تنصف هذه الروايات الأحداث الجارية لأن وسائل الإعلام الإخبارية يمكنها تصفية المعلومات لإرضاء جمهور محدد، وجعل صور نمطية معينة سائدة أكثر، وهذه الصور "مصممة لجعل العنصرية والتمييز الجنسي والفقر وأشكال أخرى من الظلم الاجتماعي، تبدو كأنها أجزاء طبيعية وحتمية من الحياة اليومية".

حتى خلال الاحتجاجات المندلعة بسبب مقتل فلويد، لم تتوقف الأخطاء المهنية من المؤسسات الصحفية الأميركية بما فيها العريقة منها، إذ أطاحت الاحتجاجات بكل من محرر مقالات الرأي في صحيفة "نيويورك تايمز" الذي اضطر للاستقالة جراء نشر مقالة لسيناتور أميركي يدعو فيها إلى رد عسكري على الاحتجاجات، وبرئيس تحرير صحيفة "فيلادلفيا إنكوايرر" الذي استقال على خلفية نشر تقرير حول تدمير المباني العامة خلال الاحتجاجات حمل عنوانا مشابها لحملة "حياة السود مهمة".

وكما ألقت قضية مقتل فلويد بظلالها على معاناة السود في العالم، عليها أن تلقي بظلالها على طريقة تعاطي الإعلام مع مشاكل الشرائح المغيّبة قسراً عن واجهة الإعلام، حتى يتمكن من أداء دوره في الدفاع عن المحرومين من خلال تقديم ومساءلة أصحاب السلطة وتقديم المعلومات الدقيقة الكافية للجمهور، كي يبني قناعاته ويعمل على التغيير قبل خسارة أرواح جديدة من أجل التغيير كل مرة.

قد تكون قضية فلويد بعيدة جغرافياً وسياسياً عن المشهد العربي، لكنّها درس مهني علينا كصحفيين أن نتعلّم منه ولا نغفله، فنسعى إلى تجنّب الأخطاء التي وقع فيها صحفيون آخرون، ونعمل على إحداث تغيير إيجابي لصالح الفئات المهمشة، وإيصال أصوات الفئات المسحوقة، وإشاعة ثقافة النقاش المهني داخل غرف الأخبار في قضايا تحريرية مختلفة تلامس جمهورنا وقرّاءنا.

لم يجد محرر مقالات الرأي بصحيفة واشنطن بوست من مخرج لنشر افتتاحية لسيناتور يدعو للقوة العسكرية ضد المحتجين سوى الاستقالة (تصوير: برايان سنايدر - رويترز).

«تدقيق الحقائق» في العالم العربي.. صحفيون في حقل ألغام

ربى سلمى
مقال فائز بالجائزة التقديرية لأفضل مقال لمجلة الصحافة.

أمام تصاعد موجة السياسيين الشعبويين، صار «تدقيق الحقائق» من صميم الممارسة الصحفية، لكنها في العالم العربي ما تزال تشق خطواتها الأولى في بيئة يصعب أن تقبل أن يكون السياسيون موضع تكذيب.

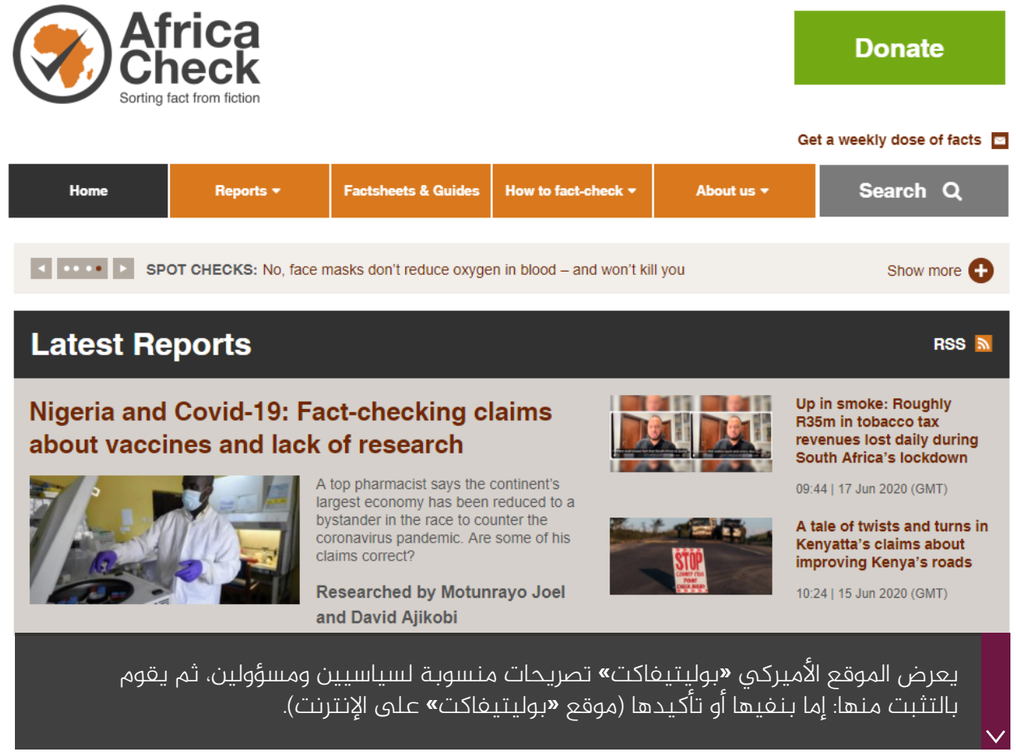

يعرض الموقع الأميركي «بوليتيفاكت» تصريحات منسوبة لسياسيين ومسؤولين، ثم يقوم بالتثبت منها: إما بنفيها أو تأكيدها (موقع «بوليتيفاكت» على الإنترنت).

شهد العالم خلال العقد الماضي انتشارًا واسعًا لمواقع "تدقيق الحقائق" (Fact Checking)، بعضها تابع لمؤسسات إعلامية كبيرة مثل وكالة الصحافة الفرنسية وصحيفة "واشنطن بوست"، والبعض الآخر تابع لمؤسسات مستقلة غير ربحية مثل موقع "بوليتيفاكت" (PolitiFact) التابع لمؤسسة "بوينتر" (Poynter) الأمريكية، وموقع "فاكت تشيك" (FactCheck) التابع لمركز "آنبرغ بوليك بوليسي" (Annenberg Public Policy) في جامعة بنسلفانيا.

تقوم هذه المنصّات بعمليّة "تقصّي الحقائق"(1)، أي التثبّت من مدى صحة ودقة الادعاءات التي تدور في الفضاء العام. وقد يكون صاحب هذه الادعاءات شخصيات عامّة بارزة كرؤساء الدول، والوزراء، والمرشحين السياسيين، وأصحاب رؤوس الأموال. وقد تكون ادعاءات منشورة في إحدى وسائل الإعلام العالمية أو المحلية، سواء كانت تقليدية أم إلكترونية، أو منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أحد أفراد المجتمع، أو واردة في بيان صحفي لإحدى المنظمات أو الشركات، حول مواضيع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. ويُشترط (2) في هذه الادعاءات أن تكون قد قيلت بالفعل، ولم يتم تلفيقها، وأن تتعلق بحقائق لا بآراء، وأن تكون ذات أثر مباشر على المجتمع وأفراده. فمواقع "تدقيق الحقائق" ليست معنية بالتقصّي وراء تصريح شخصية عامة عن سبب طلاقه مثلا، ولكنها معنية بالتأكيد عندما يكون تصريحًا حول تدني نسبة الفقر في الدولة. وقد بدأت وانتشرت مواقع "تدقيق الحقائق" السياسية في الولايات المتحدة عام 2003 (3).

ومن الجدير بالذكر أنّه عادةً ما يتم الخلط بين عمليّة "تدقيق الحقائق" (Fact-checking) وعمليّة "التّحقّق من صحّة الأخبار" (News verification) التي تقوم على التحقق من صحة صورة، أو فيديو، أو تصريح منسوب لشخصية عامة، أو رسم بياني، إذ تكون مهمة الموقع أن يتأكد من أنّ المادة المنشورة في الفضاء العام -خصوصًا على مواقع التواصل الاجتماعي- ليست مُفبركة، ولا مُستخدمة في سياق خاطئ، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من البرامج، وتقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد انتشر هذا النوع حول العالم مع تفشّي ظاهرة الأخبار الكاذبة منذ العام 2010، ومنها جهات التّحقّق المستقلّة التي تعاونت معهم فيسبوك للكشف عن المحتوى الزائف، وتقليل انتشاره على منصتها. هناك منصّات متخصّصة بتقصّي الحقائق، ومنصّات متخصّصة بالتّحقق من صحة الأخبار، وأخرى تقوم بكلتا العمليّتين معًا.

ولتوضيح الفرق بين العمليّتين بشكل أفضل، نسوق المثال التالي: إذا كان هناك تصريح منتشر على مواقع التواصل الاجتماعي منسوب لرئيس الوزراء في دولة ما حول انخفاض نسبة البطالة، فمهمة المواقع التي تقوم بـ "التّحقّق من صحّة الأخبار" أن تتأكد مما إذا كان الوزير قد قال هذا التصريح فعلا، أم تمّ تلفيقه فقط. أما المواقع التي تقوم بـ"تقصّي الحقائق" فتبدأ مهمتها بعد التأكد من أن الوزير قال التصريح بالفعل، إذ تقارن المعلومات الواردة في تصريحه بما يحصل على أرض الواقع عبر الاستعانة بالوثائق والإحصاءات وآراء الخبراء، لمعرفة إن كانت نسبة البطالة انخفضت بالفعل، أم أنّ تصريح رئيس الوزراء مضلّل.

تهدف منصّات "تدقيق الحقائق" إلى رفع مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع لجعلهم أفرادًا فاعلين، وإلى زيادة مناعتهم ضد المعلومات المضلّلة والشائعات، وجعلهم أكثر قدرة على مساءلة الادعاءات التي يسمعونها ويرونها قبل أن يصدّقوها وينشروها. وانطلاقًا من هذه الأهداف، بادرت مجموعات شبابية مختلفة في الأردن وسوريا ومصر ولبنان (4) وقطر خلال السنوات الخمس الماضية بإطلاق مواقع و منصّات تحت مُسمّى (Fact-checking) تفحص ما يُنشر في وسائل الإعلام بشكل عام، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص. ولكن يواجه القائمون على هذه المبادرات معيقات وتحدّيات تحول بينهم وبين تحقيق أهدافهم، فمن خلال إلقاء نظرة فاحصة على المشاريع العربية، ومقارنتها بمشاريع

أخرى من نفس النوع حول العالم، نرى أنّ هناك قصورًا في طريقة التنفيذ.

نستعرض في هذه المادة المعيقات والتحدّيات التي تقف أمام مبادرات "تدقيق حقائق" فاعِلة في الوطن العربي، ونوضّح كيف تؤثر هذه المعيقات على طريقة تنفيذ المشاريع الموجودة حاليا من خلال ملاحظة الفروقات بينها وبين مشاريع بارزة في هذا المجال مثل "بوليتيفاكت" و"أفريكا تشيك" من جهة، وكيف تباعد طريقة التنفيذ بين رؤية وأهداف القائمين على المشاريع وبين تحقيقها من جهة أخرى.

فهم قاصر ومشوّش

تُركّز معظم المبادرات العربيّة على "التّحقّق من صحّة الأخبار"، إذ تكتفي بإخبار الناس أنّ فيديو أو تصريحا أو صورة ما مُفبركة، أو أنّها استُخدمت في غير سياقها فقط. وتعتمد في ذلك على تقنيّات الذكاء الاصطناعي بشكل رئيسي، ويغيب فيها الدور التقليدي للصحفي في النزول إلى الميدان، والبحث عن المصدر والتواصل معه، وهذا يُحدث قصورًا في الجانب الصحفي من التدقيق، فيتم الخلط بينه وبين الجانب التّقني، ويصبح مجرّد التحقّق من صورة ما باستخدام تقنيّة البحث العكسي على "Google Reverse Image Search"، ونشر مقال يُوضّح أنّ الصورة مُفبركة، وعرض الصورة الأصليّة، عملا صحفيًا بينما هو عمل تقني.

وما نعنيه بالجانب الصّحفي من العمل هو طريقة التفكير النقدي والمنهجي، ومراعاة المبادئ الصحفيّة عند إعداد أي مادة، حيث يجب أن تكون هناك معايير مهنية لاختيار الأخبار بحيث تُراعى القيمة الخبرية فيها، فليس كل ما يُفبرك على الإنترنت يجب تصحيحه، بل يجب أن يكون ذا أثر مباشر على المجتمع وعلى الرأي العام. فعلى سبيل المثال، تصحيح فيديو مفبرك عن القبض على شخص في نيويورك لأنه لا يحمل تذكرة مترو، أو تصحيح تغريدة فنان تحدّث فيها عن فنان آخر، أو تصحيح فيديو عن هجوم أسراب من البعوض على الصين، ليس لها أثر مباشر على المواطن العربي. أما تصحيح فيديو حول عدد المصابين بفيروس كورونا في إحدى الدول العربية فيحمل قيمة خبرية، ويؤثر على النقاش في الفضاء العام في العالم العربي.

إضافة إلى ذلك تفرض المعايير المهنية (5) ألا يلعب رأي الصحفي أو ميوله السياسية أو الأيدولوجيّة دورًا في التركيز على تصحيح أخبار عن جهة معينة أكثر من جهة أخرى، كما أنّه يجب أن تكون هناك سياسات تحريرية محدّدة تشتمل على دقّة ووضوح اللغة، والعودة إلى مصدر الخبر أو الصورة أو الفيديو، سواء أكان ذلك المصدر وثيقة أو دراسة أو إحصائيّة أو بيانا صحفيا أو تسجيلا صوتيا، أو جهة أو شخصا يجب التواصل معه، فلا يكفي التحقّق من فبركة صورة ما، بل يجب محاولة الوصول إلى مصوّرها، أو الشخص الذي يظهر فيها. ولا ينبغي تهميش الاستقصاء في عملية التدقيق، فهناك أخبار ومعلومات تتطلّب من الصحفي النزول إلى الميدان للتأكّد منها، كما أنّ توضيح الأدوات التي تم استخدامها في التحقّق، من السياسات التحريرية المهمة التي تمكّن الفرد من التأكد بنفسه من الأخبار.

ويمكننا أن نعزو عدم إدراك الجانب الصحفي في مواقع "تدقيق الحقائق" العربية إلى ثلاثة أسباب رئيسية:
1- حداثة الفكرة وانتشارها الكبير والسريع حول العالم.
2- المصطلح نفسُه.
3- غياب الصحفيين بشكل عام.

فكرة جديدة.. انتشار سريع

إنّ حداثة الفكرة وانتشارها الكبير والسريع ساهما في حدوث تشويش عليها، ففي أقل من 20 عامًا انتقلت مشاريع "تدقيق الحقائق" من الولايات المتحدة إلى معظم دول العالم، حتى إنّ أستاذ الصحافة

موقع «أفريكا تشيك»، يمثل نموذجا لتدقيق الحقائق السياسية، التي صارت عنصرا رئيسيا من الممارسة الصحافية الحديثة (الصورة من موقع «أفريكا تشيك» على الإنترنت).

في جامعة "ويسكونسن" لوكاس غريفز يقول: "من الصعب إيجاد فكرة جديدة في الصحافة انتشرت حول العالم بهذه السرعة، حتى فكرة المقابلات الإخبارية -فكرة أنك ستقابل مصدرًا وستقتبس من كلامه في الصحيفة- التي تم اختراعها في النصف الثاني من القرن الماضي، استغرق انتشارها حول العالم أكثر من نصف قرن" (6). ومن الطبيعي أن تأخذ أي فكرة جديدة وقتًا حتى يتم استيعابها وضبطها كما يجب.

ونلاحظ عندما نبحث عن مصطلح "تدقيق الحقائق" أنّه فضفاض ويُحيل على معانٍ كثيرة، وقد يقصد منه شكل جديد من أشكال الصحافة يقوم على نشر تقارير تُعنى إمّا بتصحيح الأخبار والادعاءات الزائفة والمُفبركة، أو بالتأكّد من دقّة المعلومات الواردة في تصريحات حقيقية لشخصيّات عامّة (7). ويحيل كذلك إلى الممارسة الصحفية فقط، وتعني تأكّد الصحفي من دقّة الاقتباسات والأسماء والتواريخ وغيرها من المعلومات قبل نشر مادّته. كما يحيل إلى الممارسة التقنية فقط، وتعني عمليّة التحقّق من الأخبار والصور ومقاطع الفيديو، وكل ما يتم نشره على الإنترنت بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، باستخدام البرامج وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ليس هذا فقط، فقد صار المصطلح يحيل إلى ثقافة يجب نشرها لمحاربة الشائعات والخرافات في المجتمع، وتقوم على تحقّق الفرد من مصادر معلوماته أيًا كانت، فلا يُشترط فيها أن تكون أخبارًا، بل قد تكون خرافات صحية أو دينية أو اجتماعية. وعلى الرغم من هذه الإحالات الكثيرة للمصطلح فغالبًا ما يتم استخدامه على أنّه ذو دلالة واحدة، ونتيجة لذلك يتم الخلط بين الممارسة التقنيّة والشكل الصحفي، ويتم التعامل معهما على أنّهما شيء واحد.

المبرمج مكان الصحفي

أمّا غياب الصحفيين عن هذا المجال فيرجع إلى الفجوة التكنولوجيّة التي يعانون منها في عملهم (8)، فإدماج التكنولوجيا في مهنة الصحافة كمتطلب رئيسي يعدّ مطلبًا حديثًا وسريع التطوّر، ففي كل يوم هناك أداة أو برنامج أو تقنية جديدة يتعيّن على الصحفي تعلّمها واستخدامها في عمله. وبينما أصبحت المهارات التكنولوجيّة بهذه الأهميّة للصحفي، لا تستطيع جميع المؤسسات الإعلامية تحمّل تكاليف تنظيم برامج تدريب لصحفييها، وليس هناك برامج تراعي في تصميمها هذه النقلة النوعية في المهنة في كليّات الصحافة والإعلام العربية، ولذلك يُعاني كلا الجيلين القديم والجديد من الصحفيين الأكفاء من هذه الهُوّة. ونتيجة لذلك يكون حضور المتخصصين في علوم الحاسب والبرمجة طاغيا في مثل هذه المبادرات على حضور الصحفيين، خصوصًا أنّ المبادرات العربيّة في معظمها مبادرات شبابيّة مستقلّة ليست تابعة لمؤسسات إعلاميّة، أو لمراكز بحثيّة، أو لمؤسسات مجتمع مدني.

وطالما أنّ رفع الوعي وتمكين الفرد وتثقيفه هو الهدف الحقيقي وراء "تدقيق الحقائق"، نجد أنّ المواقع الأمريكية تُركّز على تقصّي الحقائق في المعلومات الواردة في تصريحات الشخصيّات العامّة حول الشؤون الداخلية في البلاد وتطابقها مع الواقع، إضافة إلى التحقّق من الأخبار والصور ومقاطع الفيديو المفبركة المُتداولة في الفضاء العام، أي أنّها تقوم بتقصّي الحقائق و التحقّق من صحّة الأخبار على حدٍ سواء.

وبينما اتّبعت المواقع في أوروبا وجنوب أفريقيا النموذج الأمريكي ذاته، اقتصرت المواقع في دول أخرى كالدول العربيّة والهند والصين على التركيز على التحقّق التّقني من الأخبار، إذ لا يتم التطرّق إلى تدقيق الادعاءات الواردة في تصريحات الشخصيّات العامّة، رغم أنّ تضليل الرأي العام بمعلومات خاطئة لا يقل خطورة عن فبركة المعلومات ذاتها.

من أمثلة ذلك، تفنيد موقع "بوليتيفاكت" لادعاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حملته الانتخابية الحالية بأنّه أنعش الاقتصاد الأمريكي الذي ورثه ضعيفًا عن إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، وهو التثبت الذي يرفع من وعي المواطن الأمريكي ويؤثّر على قراره الانتخابي. وللتدقيق في مزاعم ترامب خلال الجلسة المشتركة للكونغرس يوم 4 فبراير/شباط 2020، التي قال فيها "لقد انتهت سنوات الانحطاط الاقتصادي"، و"لو أننا لم نغير السياسات الاقتصادية الفاشلة للإدارة السابقة، لما شهد العالم هذا النجاح الاقتصادي الكبير"، راجع الموقع 15 إحصائية اقتصادية رسمية حول معدلات البطالة، وإجمالي نمو الناتج المحلي، ومعدلات الفقر، وغيرها، التي تغطي الفترة منذ الركود العظيم عام 2008 إلى الآن، فوجد أنّ ترامب ورث اقتصادًا ناجحًا عن الإدارة السابقة، وذلك على عكس الرئيس السابق باراك أوباما الذي ورث الركود العظيم عن جورج دبليو بوش (9).

ومن ذلك أيضا، تصحيح موقع "أفريكا تشيك" لادعاءات رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا حول إنجازات الحكومة منذ أول انتخابات ديمقراطية قبل 25 عامًا في البلاد، وهو مثال يرفع من وعي المواطن ويؤثر على الرأي العام تجاه الأداء الحكومي في البلاد (10). وهكذا يكون الأثر المباشر لتدقيق الحقائق هو جعل المواطن فاعلا ومشاركا في المجتمع. ولكن يصعُب على الصحفيين العرب القيام بذلك لسببين رئيسيّين:

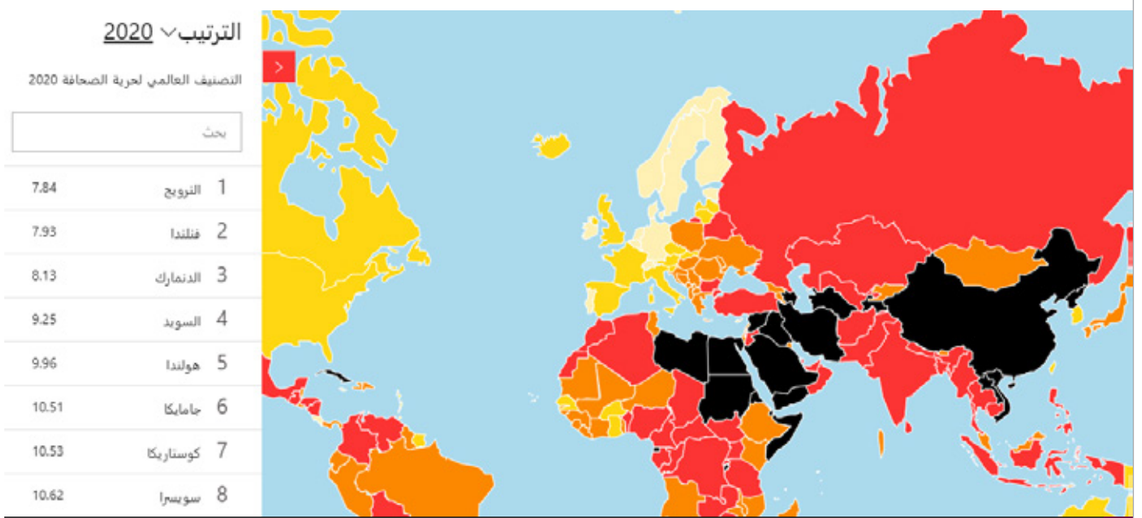

تدقيق الحقائق السياسية في العالم العربي مهمة لا تخلو من خطورة قد تقود إلى السجن أو إلى المضايقة الدائمة (موقع منظمة مراسلون بلا حدود على الإنترنت - التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2020).

> **تفرض المعايير المهنية ألا يلعب رأي الصحفي، أو ميوله السياسية، أو الأيدولوجية، دورًا في التركيز على تصحيح أخبار عن جهة معينة.**

خوف من مصير معروف

يمكن التعبير عن صحافة "تدقيق الحقائق" بأنّها صحافة استقصائية تلاحق المعلومات الواردة في التصريحات، خصوصًا تلك التي يدلي بها السياسيون للتثبّت من صحتها ودقتها من خلال الرجوع إلى الإحصائيات والوثائق والتحليلات والوقائع لإثباتها أو تفنيدها. وفي ظل تدهور حرية الصحافة في الوطن العربي، وتعرّض الكثير من الصحفيين للتهديد والاعتقال والقتل، لن يجرُؤ الصحفيون على تطبيق صحافة "تدقيق حقائق" فاعلة.

وفقًا لتقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" حول حرية الصحافة في العالم عام 2019، فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعتبر المنطقة الأخطر على سلامة الصحفيين، وخطرها لا يقتصر فقط على ممارسات رسمية ضدهم، وإنما يشمل اعتداءات واغتيالات انتقامية تنفذها جهات غير رسمية، خصوصًا في ظل الاضطرابات والانقسامات السياسية التي يعاني منها العالم العربي في الوقت الراهن. ووفقا لليونسكو، فقد بلغ عدد القتلى من الصحفيين في أول شهرين من العام الجاري 12 صحفيا، ستة منهم في دول عربية (العراق وسوريا والصومال) (11). وفي المقابل لا يوجد في معظم الدول العربية قوانين تضمن حماية الصحفيين، ولا يوجد استقلال للنظام القضائي، ولا توجد تشريعات تضمن حرية الصحافة، ولا تنفيذ فاعل للالتزامات الدولية حول حرية الإعلام.

وعلى الرغم من أنّ حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام منصوص عليهما في معظم الدساتير العربية، فإنّ المصطلحات الفضفاضة مثل "في حدود القانون"، وعدم مخالفة "المصلحة العامة"، وعدم نشر معلومات تُخالف "النظام العام"، والصحفي حُر "لا سُلطان عليه إلا القانون"، وعدم "الإضرار" بالصحفي ما لم يكن فعله "مخالفًا للقانون"، دون تحريرها وتوضيحها، من شأنه أن يُوسّع دائرة تجريم العمل الصحفي، ويجعل الإضرار به قانونيًا إذا خالف القانون. وكذلك كلمة "إضرار" تجعل من طبيعة العقوبة وشكلها أمرا غير واضح، ويحتمل أن يكون أكثر العقوبات قسوةً على "مخالفة القانون". وتتراوح العقوبة من الاعتقال، إلى الخطف والإخفاء القسري، والاحتجاز، وصولا إلى الاغتيال.

وذلك على العكس تمامًا من القانون في الولايات المتحدة -مثلا- الذي لا يسمح

للكونغرس بإقرار قوانين تحد من حرية الصحافة، وكذلك القوانين في معظم الدول الأوروبية، وفي جنوب أفريقيا، والدول الإسكندنافية التي تضمن حرية الصحافة، مع أنّ هناك تجريما لبعض الأفعال، ولكن يتم تحديدها. وهكذا، يُعاقب القانون الفرنسي على تبرير جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال العنف. ومع أنّ تصاعد اليمين في الغرب أثّر على حرية الصحافة في السنوات الأخيرة (12)، إذ أظهر تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" أنّ هناك تراجعًا في حرية الصحافة على مستوى العالم كله، وأنّ الكراهية ضد الصحفيين تزداد، وأنّ إلحاق الأذى بهم لم يعُد حكرًا على دول العالم الثالث، فإن المناخ الديمقراطي واستقلال النظام القضائي في تلك الديمقراطيّات، يُشكّلان حماية للصحفيين.

فالتقرير الذي نشره موقع "بوليتيفاكت" وفيه تفنيد لادعاء مرشح الحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة جو بايدن (13) أنّ تكلفة تأمين العلاج المجاني لجميع الأمريكيين أكبر من ميزانية البلاد، لم يُعرّض حياة الصحفي الذي نشره للخطر، وكذلك التقارير التي ينشرها الموقع حول ادعاءات المرشحين الآخرين، وادعاءات دونالد ترامب. ولكن نشر تقارير مماثلة فيها تفنيد لادعاء أحد المسؤولين في أيٍّ من الدول العربية قد يُعتبر "مخالفًا للقانون" لأنه يثير الفتنة ويُهدّد الأمن العام، وبالتالي يستحق "الإضرار" بالصحفي الذي كتبه.

لذلك من الطبيعي أن يخشى الصحفيّون العرب على أنفسهم، خاصّة وأنّ معظم المشاريع العربية هي مبادرات شبابية مستقلة، مما يجعل القائمين عليها عرضة للخطر بشكل أكبر. وهذا الخوف من المصير المعروف يجعل "تدقيق الحقائق" سطحيا في العالم العربي، ولا يرتكز إلا على إخبار الناس بأنّ صورة ما أو فيديو أو تغريدة إنما هي مفبركة، دون تقديم معلومات حقيقية مدعومة بالدلائل، من شأنها تثقيف المواطن العربي وجعله فردًا فاعلا في المجتمع.

صحافة معصوبة العينين

يُؤكّد موقع "بوليتيفاكت" أنّ الصحفيين والباحثين العاملين فيه يعتمدون على الوثائق الأصلية، والتقارير الحكومية، والدراسات الأكاديمية، وغيرها من البيانات الصادرة عن جهات حكومية ومستقلة رسمية، عند التحقيق في صحة ادعاء ما. وكذلك يؤكد موقع "أفريكا تشيك" على أهمية الاستعانة بمصادر موثوقة ومتنوعة للبيانات، فهذا هو جوهر صحافة "تدقيق الحقائق"، وطالما أنّها تستند بشكل أساسي إلى الإحصائيات والوثائق وتحليلات الخبراء، ومقارنتها مع المعلومات الواردة في تصريح أو ادعاء ما، فهذا يعني أنها مقترنةٌ بمبادئ الشفافية، والإيمان بأهمية المواطن الواعي والفاعل والمشارك في اتخاذ القرارات، وهذا يتطلّب أمرين أساسيين: أن يكون هناك قانون فاعل لحق الوصول إلى المعلومات، وأن يكون هناك مصادر رسمية متنوعة للبيانات، وغير مقتصرة على المصادر الحكومية. ويُقصد بالمصادر الرسمية، تلك البيانات التي تقدّمها مراكز الأبحاث، ومؤسسات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص المرخّصة في الدولة.

ومن المهم التأكيد أنّ جميع البيانات الرسمية يجب أن تكون متاحة، ويجب ألا يأخذ الصحفي وقتًا للوصول إليها، لأنّ استقصاء الحقيقة هنا ليس بالبحث عن وثائق سريّة وبيانات مزوّرة لأشهر طويلة من أجل الكشف عن قضايا الفساد، بل بالبحث عن الحقيقة في البيانات الرسمية الموثوقة لتثقيف المواطن، وحمايته من أن يكون فريسة سهلة للاستقطاب والانجرار وراء الخطاب الشعبوي، خاصّة أنّ آلية العمل في "تدقيق الحقائق" تعتمد على الآنية بشكل رئيسي، وتقوم على تفنيد مجموعة من الادعاءات بشكل يومي، لا على التحقيق في كل ادعاء لأسبوع أو أكثر.

أشارت ورقة سياسات نشرتها شبكة "أريج" في العام الماضي حول قوانين حق الحصول على المعلومات في الدول العربية (14)، إلى أنّ 119 دولة حول العالم فيها هذا القانون، 74 دولة منها تقرّه في دساتيرها، منها أربع دول عربية تُقر القانون بنص دستوري هي المغرب وتونس ومصر والجزائر، بينما تقرّه الأردن والسودان ولبنان واليمن بدون نص دستوري. وعلى الرغم من إقرار القانون في هذه الدول، فإنه في معظم الحالات لا يكون هناك تطبيق حقيقي وفاعل له على أرض الواقع، ويرجع ذلك إلى أسباب تشريعية، وقصور في القانون ذاته، أو تعارض قوانين أخرى معه، أو قد يكون السبب في أن إقراره لا يعود إلى الإيمان بأهميته، وإنما لتحسين صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، وزيادة الفرص في تلقّي المساعدات الخارجية. فجميع الدول العربية -وحتى التي أقرّت هذا القانون- باستثناء تونس، محكومة بقوانين سريّة المعلومات، وتُعاني فيها الصحافة من بتر لليدين والقدمين، وتكميم للأفواه وتعصيب للعينين، فتحرص النخب الحاكمة في الدول العربية على تقييد السلطة الرقابية للصحافة، ليس فقط من خلال تقييد حرية التعبير، ولكن عبر تقييد وصول الصحافة إلى المعلومة، فحتى لو أُتيحت الحرية للصحفي، ماذا سيقول بدون المعلومة؟

> **تهدف منصّات «تدقيق الحقائق» إلى رفع مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع**

ففي الأردن صدر أول قانون لحق الحصول على المعلومات في العالم العربي عام 2007، وينص على وجود بعض المعلومات المُستثناة من ذلك، ولكن المشكلة هي غياب آلية التصنيف في القانون، فما هي الوثائق المُستثناة والوثائق غير المستثناة؟

لابد من إقامة التمييز بين التحقق من الأخبار المزيفة وبين تدقيق الحقائق، إنهما يسلكان نفس الطريق لكن بغايات مختلفة (تصوير: توم برونير - رويترز).

كما يواجه قانون الحصول على المعلومات في السودان الصادر عام 2015 المشكلة ذاتها، ولكن في تونس صدر القانون بعد الثورة عام 2011، وتميز عن القانون الأردني بوجوب النشر الاستباقي للمعلومات والوثائق تطبيقًا لمبدأ الشفافية مع المواطن، كما أنّ طالب المعلومات -وفقًا للقانون التونسي- ليس مجبرًا على توضيح سبب طلبه، إضافة إلى أنّ الوثائق المستثناة مُشار إليها بشكل واضح في القانون.

من جهة أخرى لا تقتصر المشكلة في الدول العربية على الجانب التشريعي فقط للقانون، وإنما على الجانب التطبيقي أيضًا، ويعود ذلك إلى تباطؤ بعض الوزارات والجهات الحكومية في تزويد الصحفي أو المواطن بالمعلومات، وعدم أخذ القانون على محمل الجد، ففي معظم الأحيان لا يكون هناك موظف خاص لتزويد الأفراد بالمعلومات وتسهيل مهمتهم، ولا يوجد تعاون مع مؤسسات المجتمع المدني للتوعية بوجود هذا القانون وبأهميته وبكيفية الاستفادة منه. كما يقتصر القانون على إلزام القطاع العام فقط، ولا يُلزم القطاع الخاص ولا الجهات المُمولة من الخارج في الدولة بالكشف عن بياناتها.

ومن المهم التأكيد على عدم إعفاء الصحفيين العرب من مسؤوليتهم في عدم فعالية هذا القانون، إذ إنّ عدد الصحفيّين الذين يستخدمون القانون ويقدّمون شكوى ضد الجهة التي ترفض تزويدهم بالمعلومات قليل، ففي تونس تلقّت هيئة النفاذ إلى المعلومة 228 قضية منذ العام 2017 حول رفض جهات رسمية الإفصاح عن المعلومات، ولكن الصادم أنّ هذه القضايا مرفوعة من قبل المواطنين والجمعيات والمؤسسات والجهات المعنية الأخرى، ولا توجد أي قضية منها رُفعت من قبل أي صحفي. وكذلك في الأردن، أشارت دراسة إلى أنّ 5٪ فقط من الصحفيين استخدموا القانون عام 2010، وفي اليمن لم يستخدمه الصحفيون ولم يلجؤوا إلى القضاء في حالات الرفض، وفي هذا دليل دامغ على عدم إدراك الصحفيين العرب لأهمية هذا القانون في عملهم، أو على عدم ثقتهم في أداء القضاء وعدم ثقتهم في استقلاليته عن السلطة التنفيذية.

وفي جانب آخر من المشكلة، يجد الصحفيون صعوبة في الحصول على المعلومات أحيانًا لعدم توافرها من الأساس، فهناك الكثير من العيوب في نظام توثيق المعلومات والأرشفة في المؤسسات الرسمية في معظم الدول العربية. كما توجد مشاكل في تحديد وتوضيح المنهجية المتبعة في جمع البيانات وإجراء الإحصاءات والتوصّل إلى النتائج، ولذلك فإنّ غياب المنهجية يجعل من البيانات غير دقيقة ومشكوكا فيها.

يضاف إلى ذلك غياب الدور الفاعل للمراكز البحثية المستقلة، فهذه المراكز تُعدُّ مصدرًا مهمًّا للمعلومات والبيانات والإحصاءات للصحفي الذي يكتب تقريرًا يتحقّق فيه من التصريحات والادعاءات حول إحدى المشاكل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، وغيابها يجعل من عمل الصحفي قاصِرًا، خصوصًا إذا ما أراد مقارنة مجموعة من البيانات من مصادر مختلفة حول الموضوع ذاته. فإذا تمكّن من إيجاد بيانات حول عدد مدمني المخدرات في الدولة مثلا، فلن يجد إلا تلك الصادرة عن الجهات الحكومية، إضافة إلى أنّ الدراسات التي تنشرها مراكز الأبحاث المستقلة لا تساعد الصحفي في التحليل والتفسير.

وهكذا، يبدو جليًّا كيف يؤثّر عجز الصحفي عن الحصول على المعلومات والوثائق والبيانات، أو منعه من الوصول إلى هذه المصادر، على إعداد تقارير يُثبت أو يُفنّد فيها ادعاءات مفبركة أو مضللة.

المصادر:

1. https://ifcncodeofprinciples.poynter.org/

2. https://africacheck.org/about-us/how-we-work/

3. https://core.ac.uk/download/pdf/161442732.pdf

4. https://aawsat.com/home/article/1361641/منصات-عربية-في-مهمة-تقييم-مصداقية-الخبر?amp

5. https://factuel.afp.com/ar/tqsy-shw-lkhbr-mbdy-wtrq-ml

6. https://www.politifact.com/article/2013/aug/09/fact-checking-around-world/

7. https://ballotpedia.org/What_is_fact-checking

8. https://www.icfj.org/sites/default/files/ICFJTechSurveyFINAL.pdf/04-2018

9. https://www.politifact.com/factchecks/2020/feb/06/donald-trump/no-economy-didnt-suddenly-get-strong-under-donald/

10. https://africacheck.org/reports/fact-checked-president-cyril-ramaphosas-claims-about-progress-in-south-africa-since-1994/

11. https://bit.ly/2U1noAi

12. https://rsf.org/en/world-press-freedom-index-cycle-fear-2019

13. https://www.politifact.com/factchecks/2020/feb/13/joe-biden/does-medicare-all-cost-more-entire-budget-biden-sa/

14. https://arij.net/wp-content/uploads/2019/02/حق-الحصول-على-المعلومة.pdf

لماذا يحتاج الصحفيون التونسيون إلى «محكمة شرف»؟

محمد اليوسفي

أثبتت تجربة التنظيم الذاتي للصحفيين نجاعتها في الكثير من البلدان بعيدا عن السلطة السياسية. في تونس ما بعد الثورة، حاول الصحفيون البحث عن صيغة للتنظيم الذاتي، لكن المخاوف ما تزال تتعاظم حول إفراغ التجربة من محتواها أمام استبداد المال السياسي وتجاذبات الأطراف المتصارعة.

جوهر التنظيم الذاتي للصحافيين هو أن تتمثل المهنة دورها كسلطة مضادة بعيدة عن صراعات السلطة السياسية (تصوير: زبير سوسي - رويترز).

يعيش الإعلام التونسي بعد الثورة مفارقات جمّة تتطلّب مراجعات عميقة ووقفة تأمل جديّة وموضوعية بعيدة عن أي استقطابات أو اصطفافات لا تُعلي من شأن المسألة المهنية بدرجة أولى. ولعلّ من بين أبرز هذه المفارقات، قضيّة تنظيم حرية الإعلام من منظور أخلاقيات المهنة، أو بمعنى آخر انطلاقا من المقاربة القائمة على التنظيم الذاتي، مع الحيلولة دون تدخل السلطة مجددا في الصحافة والصحفيين.

لقد أقرت الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام في تونس في تقريرها الختامي بخطورة آثار العدوان الذي أصاب الصحافة والمؤسسات الإعلامية التونسية في زمن حكم الرئيس زين العابدين بن علي، حيث قدّمت جملة من التوصيات من أجل محو مخلفات الدمار الذي لحق بالمهنة الصحفية ولاسيما بأخلاقياتها، والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإعلام التونسي.

كما نبهت إلى تفشي مظاهر «الانفلات الإعلامي» وما وصفته «بالجرعة الزائدة» من حرية التعبير بعد حلّ وزارة الإعلام ووكالة الاتصال الخارجي اللتين مثّلتا ذراع الدكتاتورية لتدجين حرية الصحافة وإفساد المشهد الإعلامي، معتبرة أنّ من علامات هذا الانفلات تحوّل الفضاءات التلفزيونية والإذاعية وصفحات الجرائد والمواقع الإخبارية إلى ساحات لتصفية الحسابات الشخصية والسياسية، وإلقاء التهم دون إثباتات، وتشويه سمعة الآخرين، والترويج للإشاعات دون التثبت منها (1).

لكن على الرغم من جلّ المحاولات المبذولة منذ العام 2011 إلى اليوم من أجل تنظيم المشهد الإعلامي وتعديله ذاتيا وفق ميثاق الشرف ومدوّنة أخلاقيات المهنة الصحفية طبقا للمعايير الدولية، فإنّ التجاوزات والاختلالات أضحت بمثابة «الخبز اليومي»، وهو ما دفع الهياكل المهنية إلى الشروع في مسار تأسيسيّ لمجلس الصحافة الذي يُراد من خلاله بعث ما يشبه «محكمة الشرف» كآلية مركزية من آليات التعديل الذاتي.

أزمة ثقة

مع دخول الثورة التونسية عامها العاشر، بدا واضحا وجود ما يشبه الإجماع حول النجاح الذي تحقّق في علاقة بكسب أشواط كبيرة في معركة حرية الصحافة بتونس، رغم كلّ المحاذير والمخاوف التي تبقى قائمة. كما أنّه لا بد من الإقرار بأهمية ضرورة تعزيز هذا المكسب مستقبلا، على اعتبار أنّ قضيّة حريّة الصحافة لم تعد رهينة لخطر تدخّل السلطة السياسية ومراكز النفوذ والتأثير التقليدية فقط، بل هي أيضا وليدة بيئة كاملة يتداخل فيها السياسي مع الاقتصادي والقانوني، فضلا عن الهيكلي المتعلق بوضع المؤسسات الإعلامية في حدّ ذاتها وتأثيرات عمليات قياس نسب المتابعة(2) في تقسيم كعكة الإشهار التي هي بدورها محدودة، وهو ما يتطلّب إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية والتجارية المعتمدة، خصوصا في وسائل الإعلام الخاصة التي يعاني العديد منها من صعوبات مالية جمّة أثّرت على جودة المضامين الصحفية وعلى المناخ الاجتماعي للصحفيين ولمختلف العاملين في القطاع.

غير أنّ الزاوية التي تهمنا في هذه الورقة هي قضيّة العلاقة الجدلية بين الإعلام والجمهور في تونس. تجلّت أزمة الثقة بشكل بارز خاصة خلال الفترة الانتخابية الماضية في خريف 2019، حيث كان التعاطي الإعلامي مع الشأن الانتخابي مثار جدل واسع وصراعات وصلت في بعض الحالات إلى حدّ شنّ حملات متشنجة تعري جوهر المشكل الذي لا يمكن القفز عليه أو التغاضي عنه.

وقد وجّهت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (هايكا) تقريرا للهيئة المشرفة على الانتخابات يتعلّق بما وصفتها بالخروقات الجسيمة المسجلة في تغطية الحملة الانتخابية التشريعية، إذ تقرّ هذه الهيئة بوجود إشكال خطير يمثّل خرقا جسيما من شأنه التأثير على إرادة الناخبين، وبالتالي تغيير نتائج الانتخابات(3).

إنّ الاختلالات المهنية التي تمسّ من أخلاقيات العمل الصحفي في الإعلام التونسي تتجاوز الفترة الانتخابية، كما

باتت تشكل أحد أهم أسباب أزمة الثقة مع الجمهور، أو لنقل قطاعات واسعة منه. وهي في حقيقة الأمر أزمة مركبة متعددة الجوانب نجد لها صدى في عمليات سبر الآراء ذات المصداقية. ومن بين المصادر العلمية التي يمكن الاستئناس بها في هذا المجال، نتائج الدراسة التي أصدرتها جمعية «برّ الأمان» التي تعمل على عديد الملفات، من بينها مسألة تقييم السياسات العمومية، وذلك في سبتمبر/أيلول 2018 بالشراكة مع مؤسسة فرنسية تعنى بمساندة وسائل الإعلام وتدعى «CFI»، وقد تكفّل بتنفيذها معهد «ميديا سكان» للدراسات(4).

تفيد هذه الدراسة المنجزة في الفترة من 23 إلى 31 أغسطس/آب 2018 مع فئات اجتماعية مختلفة على مستوى العمر (من 18 سنة إلى ما فوق)، وأيضا على مستوى الجنس والفئة المهنية والانتماء الجغرافي، بأنّ 65٪ من العينة المستجوبة (1841 شخصا) ثقتهم في وسائل الإعلام تتراوح بين القليلة (34٪) والمنعدمة تماما (31٪)، في مقابل 19٪ بدت ثقتهم متوسطة. كما تمّ تسجيل نسبة 6٪ فقط من المستجوبين لديهم ثقة كبيرة في الصحافة الوطنية.

وكشفت هذه الدراسة أيضا أنّ 45٪ من المستجوبين لا ينتظرون أي شيء من وسائل الإعلام التونسية، في حين ينتظر 35٪ منها تقديم أخبار موثوقة. واكتفى 12٪ فقط بطلب التعبير أكثر عن مواقف وأفكار وآراء متعددة.

إنّ هذه النتائج التي تبدو صادمة للبعض، لا تختلف كثيرا عمّا قدمته مؤسسة «سيغما كونساي» في علاقة بنسبة ثقة التونسيين في المؤسسات والهياكل في آخر استطلاع رأي صدر في أبريل/نيسان 2020، حيث حلّ الإعلام في المرتبة 12، وقد سبقه في الترتيب الجيش وقوات الأمن وحتى الأئمة وعلماء الدين.

> **الإعلام في تونس، رغم تعدديته الظاهرية، يتجه نحو ضرب من ضروب التنوع الشكلي، حيث يتسم بالاحتكار من قبل قلة قليلة من المؤسسات.**

شكل رقم (2) يوضح ثقة المواطن التونسي في المؤسسات السياسية والإدارية والإعلامية

جزء من دراسة أنجزتها مؤسسة «سيغما كونساي» حول ثقة المواطن التونسي بالمؤسسات السياسية والإدارية والإعلامية، أظهرت مؤشرات مقلقة جدا.

مجلس الصحافة

تعود لبنات النقاشات الأولية التي برزت في قطاع الإعلام بتونس حول إحداث مجلس الصحافة إلى العام 2011، وقد كانت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أحد الأطراف التي دعت إلى ذلك. غير أنّ النقاش المحتدم والتجاذبات السياسية التي اتسم بها مسار تأسيس الهيئة الوطنية المستقلة للاتصال السمعي البصري، غيّب هذا الملف فظلّ يراوح مكانه لسنوات عديدة إلى يوم 20 أبريل/نيسان 2017، تاريخ الإعلان عن إطلاق الهيئة التأسيسية لمجلس الصحافة في تونس بمبادرة من قبل هياكل المهنة، بالشراكة مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان كممثل للجمهور.

لقد جاءت هذه المبادرة بعدما ارتأى المجلس الوطني التأسيسي الذي سنّ دستور الجمهورية الثانية في يناير/كانون 2014 عدم التنصيص على مجلس الصحافة في صيغة هيئة عمومية دستورية ومستقلة على شاكلة الهيئة التي تعنى بتنظيم المشهد الاتصالي السمعي البصري.

وعلى هذا الأساس، أطلقت هياكل المهنة الصحفية ممثلة في نقابات الصحفيين وأصحاب المؤسسات الإعلامية، مبادرة إنشاء مجلس الصحافة من أجل تنظيم حرية الإعلام لكي لا تتحوّل إلى وبال على الانتقال الديمقراطي، لاسيما في ظلّ سطوة اللوبيات السياسية والاقتصادية على القطاع والسلوك المهني السيئ لبعض وسائل الإعلام ولفيف من الصحفيين الذين ضربوا بأخلاقيات المهنة عرض الحائط، لدرجة أنّ بعض الفاعلين المهنيين باتوا يحذرون من مغبة تنامي ما يعرف «بإعلام المجاري» أو «الصحافة الصفراء» التي تتدثر بعباءة حرية التعبير من أجل تبرير انتهاك كل المبادئ والقيم الصحفية، وبالتالي الإساءة للمؤسسات الإعلامية وللإعلاميين الذين يتمسكون بناصية ميثاق الشرف المهني ضمن علاقة شفافة مسؤولة أمام الجمهور. في ظلّ غياب إطار تشريعي دستوري، انطلقت هذه المبادرة من خلال إحداث جمعية لدعم مجلس الصحافة قامت بدورها بمشاورات صلب قطاع الإعلام في تونس قبل الإعلان عن تركيبة الهيئة التأسيسية الوقتية. بيد أنّ هذا المسار المتعلق بإحداث مجلس الصحافة التونسي شابهُ الكثير من التعثر منذ العام 2017 إلى اليوم، خاصة فيما يتعلق بالحسم في التركيبة النهائية الرسمية التي ستناط بها مهمة القيام بالأدوار المتفق عليها لهذه المؤسسة التي ستكون بمثابة «محكمة شرف» بناء على مدونة أخلاقيات مهنية تُعدّ لهذا الغرض. لكن قبل الشروع في تعداد التحديات والمحاذير التي وجب التطرق إليها في علاقة بمستقبل هذا المجلس المرتقب في التجربة الإعلامية التونسية، من المهم التعريف بتاريخه في التجارب المقارنة ولاسيما فيما يتعلق بأدواره ووظائفه.

إنّ مفهوم التعديل الذاتي في المجتمعات الديمقراطية حيث تُمثل حرية التعبير وحق العموم في الوصول إلى المعلومة دعائم أساسية، يرتكز غالبا على المساءلة في علاقة بوسائل الإعلام. والمقصود بهذا المصطلح، القدرة على المطالبة بتفسير الأداء الإعلامي، أي تحمّل المسؤولية، ومن ثمّ إمكانية البرهنة على تحمّل الواجبات تجاه المجتمع والأفراد.

التعديل الذاتي المنشود من خلال هذه المقاربة هو الذي يقرره الفاعلون في مجال ما -مثل الحقل الإعلامي- بصفة حرّة واختيارية، أي أن يضعوا لأنفسهم مجموعة من قواعد السلوك في شكل ميثاق أخلاقي وأنظمة مثل مجلس الصحافة، للعمل على ضمان احترام الأخلاقيات. وتهدف مثل هذه الهياكل التطوعية أساسا إلى الحدّ من تدخل الدولة، كي تتحمّل وسائل الإعلام رفقة الصحفيين العاملين فيها مسؤولياتهم الاجتماعية المتعلقة بالحقوق وبحريّة الصحافة. وهكذا فإنّ آلية التعديل الذاتي تمثل وسيلة للحدّ من الانحرافات والانزلاقات التي يمكن أن تنجرّ عن مجموعة من العوامل والأسباب التي قد تتسبب في أخطاء مهنية جسيمة.

وينص الإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة للصحفيين على أنّ من يمتهن الصحافة بشكل محترف مطالب في إطار شرف المهنة وضمن السياق العام للقانون الوطني في بلده، بالاعتراف باختصاص هيئات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، والتي تكون مفتوحة أمام شكاوى الجمهور ومحمية من أي شكل من أشكال التدخل، سواء من قبل الحكومات أو أي جهة أخرى.

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على التجارب المقارنة، فإنّ تاريخ بعث أوّل مجلس للصحافة يعود إلى العام 1916 في السويد، لكنّ مجلس الصحافة البريطاني الذي تأسس عام 1953 يُعدّ من بين أبرز النماذج المتّبعة من طرف عديد المجتمعات الديمقراطية مثل الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والنمسا وبلجيكا وسويسرا وكندا ومقاطعة كيبيك وغيرها.

كما أنّ بعض البلدان الأفريقية مثل جمهورية بينين كانت سباقة في هذه القارة السمراء، حيث تأسس مرصد أخلاقيات المهنة الصحفية فيها يوم 6 أكتوبر/تشرين الأول 1998. وعربيا كانت تونس والمغرب (5) من الدول التي شهدت تجارب من هذا القبيل.

إنّ أدوار مجلس الصحافة وفق التجارب المقارنة في المجتمعات الديمقراطية يمكن تلخيصها في دور الوساطة ومحكمة الشرف، أي ضمان احترام الميثاق الأخلاقي المصادق عليه انطلاقا من جملة من المواصفات المعيارية بناء على قواعد واضحة ومعللة بشروط. في هذا المضمار يضطلع مجلس الصحافة بوظيفة أساسية هي تمكين المواطنين من تقديم شكاواهم دون اللجوء إلى المسار القضائي الذي يكون عادة طويلا ومكلفا. كما يعمل أيضا على فضّ النزاع بالحسنى بين المشتكي والوسيلة الإعلامية أو الصحفي موضوع الشكوى.

من هذا المنطلق، تمثّل هذه المرحلة مرحلة الوساطة، وعند فشل هذه المرحلة في الوساطة الأولية يتمّ توجيه الشكوى إلى لجنة الأخلاقيات. ومن المؤكد أنّ مبدأ الشفافية يكتسي أهمية قصوى لإضفاء المصداقية والمشروعية على المجلس في هذا الجانب. وعادة لا تكون لمجلس الصحافة سلطة عقابية عدا العقاب المعنوي من قبيل التوبيخ أو اللوم أو التأنيب... إلخ.

علاوة على ذلك، يلعب مجلس الصحافة دورا هاما في المساهمة في الدفاع عن حرية الصحافة وحق الجمهور في المعلومة، بالإضافة إلى الدور التوجيهي والبيداغوجي، وهو لا يقلّ أهمية عن بقيّة الأدوار والوظائف. إنّ من أدوار مجلس الصحافة التعريف بحقوق وسائل الإعلام والصحفيين العاملين بها وواجباتهم، وكذلك التعريف بحرياتهم ومسؤولياتهم، حيث يمكنه المبادرة بإقامة حوار عام وبناء حول وسائل الإعلام والصحافة والإعلام والديمقراطية من أجل تأمين حق المواطنين في الإعلام وتوعيتهم بخصوص هذه المسائل. كما يمكنه المشاركة في النقاش العام وتنظيم ندوات وملتقيات، والقيام بمبادرات بحثية والاستجابة إلى مطالب اللقاء مع وسائل الإعلام.

كما يمكن لمجلس الصحافة تشجيع وسائل الإعلام والصحفيين على اعتماد أفضل الممارسات في بعض المواضيع التي تطرح تحديات، مثل معالجة ظواهر من قبيل الانتحار والإرهاب وخطاب الكراهية والحريات الفردية وغيرها. فبقدر ما تهتم «محكمة الشرف» بقضايا خصوصية لاتخاذ القرارات بشأنها، يمكن لمجلس الصحافة معالجة مشاكل هيكلية تؤثر على عمل الصحفيين، مثل ملكية وسائل الإعلام ومصادر تمويلها وغياب التنوّع وتأثير المنافسة الشديدة وإستراتيجية احتكار المعلومة من طرف سلطة عمومية بعينها، وغيرها من الإشكاليات(6). فما الذي يجب أن يتوفر في التجربة التونسية كي لا يولد مجلس الصحافة ميتا، وكي يحقّق المسؤوليات المناطة به؟

محاذير لا بدّ منها

يمكن حصر شروط فاعلية مجلس الصحافة التونسي في مجموعة من النقاط على درجة عالية من الأهمية، وتتمثّل أساسا في قضيّة المشروعية حيث يستحسن أن تعترف بالمجلس الأغلبية القصوى لأبرز وسائل الإعلام العمومية والخاصة، وكذلك مسألة الإجراءات إذ يتعيّن وجود إجراءات واضحة ومرنة تحمي من منزلق اتخاذ قرارات اعتباطية. ومن المهم أيضا وضع لجنة مختصّة في الشكاوى يفضل أن تشمل -مناصفةً- ممثلين عن وسائل الإعلام والصحفيين وممثلين عن الجمهور، حيث تتجاوز في بعض التجارب تمثيلية الجمهور تمثيلية الإعلام نفسه.

إنّ مجلس الصحافة يجب أن يكون قادرا على المبادرة، أي أن يخوض بنفسه في بعض المسائل لدراسة ظواهر هيكلية بنيوية في قطاع الإعلام، عوضا عن الاكتفاء فقط بالإجابة على الشكاوى وعلى مطالب يتلقاها من خارجه.

لم تفض التجربة، رغم مساحة الحرية التي حررتها الثورة التونسية، إلى انبثاق مشهد إعلامي سليم (تصوير: كرستوفر فورلونغ – غيتي).

كما يجب أن يعتمد على تمويل مناسب(7) من أجل القيام بأدواره المختلفة في إطار الاستقلالية والشفافية والوضوح، وحماية أعضائه من أي تهديدات أو اعتداءات ممكنة جرّاء قرارات يتم اتخاذها.

في الحالة التونسية من الواضح أنّ من أكثر النقاط التي أثارت جدلا واسعا هي قضيّة تركيبة مجلس الصحافة. هذا المؤشر يمكن أن نستشفه من خلال عملية سبر للآراء أجراها الباحث الأكاديمي والأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار في منوبة الدكتور الصادق الحمامي، وقد شملت على مدى أربعة أيام (25 - 28 مايو/ أيار 2020) 136 صحفيا تونسيا يعتبر 122 منهم أنّ الصحفيين التونسيين سيقبلون بمجلس الصحافة كمحكمة شرف يتجه إليها المواطنون لكي تصدر قرارات متصلة بالأخلاقيات الصحفية. لكن من الملاحظ أنّ السواد الأعظم لهؤلاء المستجوبين يرون أنّ مسألة تركيبة المجلس قد تكون محددة في علاقة بعملية التزام الصحفيين بقراراته والاعتراف به.

إنّ تركيبة مجلس الصحافة المرتقب في تونس ستضم ممثليْن عن الصحفيين وممثليْن عن الجمهور أحدهما من ذوي الاختصاص القانوني، و3 ممثلين للناشرين وأصحاب المؤسسات السمعية البصرية. لكن على الرغم من أهمية هذا المكسب مبدئيا فإنّ هذه الهيئة الجديدة التي سيتم التوافق حول تركيبتها بين الهياكل المهنية الصحفية دون الالتجاء إلى آلية الانتخاب، ستعمل في حقل من الألغام وهو ما يهدّد مستقبلها.

ويمكن فهم وتفسير هذه المطبات انطلاقا من خصوصية المنظومة الإعلامية في تونس التي هي في حدّ ذاتها غير متشبعة بثقافة التعديل الذاتي، سواء بالنسبة للصحفيين أو حتى أصحاب المؤسسات الذين لهم ماض في دعم الاستبداد السياسي زمن الرئيس بن علي بناء على مصالح براغماتية مالية. فجلّ المشهد الإعلامي الحالي في البلاد موروث عن حقبة الدكتاتورية. وعلى الرغم من محاولات الإصلاح فإنّ الصحافة التونسية ما زالت ترزح تحت

التنظيم الذاتي يشكل مختبرا حقيقيا لقياس مدى قدرة الصحافيين على محاصرة انتهاكات أخلاقيات المهنة (تصوير: زبير سوسي - رويترز).

وطأة لوبيات المال السياسي التي تحاول التأثير في المسار الديمقراطي بعديد الأشكال التي أفسدت طرق إدارة الشأن العام.

لا نبالغ في القول بأنّ مهمّة مجلس الصحافة ستكون عسيرة حيث يُخشى أن يولد ميتا بناء على محاصصات لا تقوم على جوهر دوره ووظيفته المتمثلة في التعديل الذاتي على شاكلة محكمة شرف. كما أنّه بات من الواضح أنّ الدور التوجيهي والبيداغوجي لمجلس الصحافة تمّ تهميشه خلال هذا المسار رغم أهميته. فالقطاع الصحفي في تونس اليوم يعاني من مشاكل بنيوية تتطلب بداية توحيد الجسم الصحفي وفتح حوار داخله إزاء الفقر القائم في العلاقات البينية، وذلك بناء على مقترحات استشرافية تهدف إلى إصلاح القطاع والنأي به عن التوظيف السياسي والاصطفافات الأيدولوجية التي لا تراعي أخلاقيات المهنة، فضلا عن تحسين جودة المضامين لاسيما في ظلّ المنافسة غير الشريفة. إذ من المهم الإشارة إلى أنّ الإعلام في تونس -رغم تعدديته الظاهرية- يتجه نحو ضرب من ضروب التنوع الشكلي، حيث يتسم بالاحتكار من قبل قلة قليلة من المؤسسات الصحفية سواء المكتوبة أو الإذاعية أو التلفزيونية.

يعالج مجلس الصحافة قضايا مثل ملكية وسائل الإعلام ومصادر تمويلها وغياب التنوّع وإستراتيجية احتكار المعلومة من طرف سلطة عمومية بعينها.

في هذا الإطار، وجبت الإشارة إلى أنّ عدد الصحف الورقية قد تراجع من 298 دورية عام 2011 إلى 38 مطلع العام 2020. كما أن صحيفة «الشروق» اليومية تحتكر قرابة 45٪ من نسبة السحب التي تقدّر في السوق التونسية بنحو 90 ألف نسخة في اليوم. فضلا عن أنّ قطاع الصحافة الرقمية يشهد منذ الثورة فوضى سببها غياب التشريعات الضرورية لتنظيم هذا الصنف من الإعلام، بالإضافة إلى وجود عديد المواقع التي يقف وراءها رجال أعمال وأحزاب سياسية اتخذت منها منصة لتصفية الحسابات ولتشويه الخصوم.

إنّ المنظومة الإعلامية الحالية لا تشجع على التميّز وصحافة الجودة والعمق والابتكار صلب المؤسسات الصحفية، وقد طغى عليها في كثير من الحالات «الإشهار المقنّع» و«صحافة العلاقات العامة» التي يستفيد منها لفيف من «نجوم» الإعلام بناء على مصالح نفعية تتعارض مع أخلاقيات المهنة. هذه المنظومة المختلة بطبعها، باتت مهددة أكثر من أي وقت مضى بالاحتكار وضرب التعددية الصحفية في المقاربات التحريرية تماشيا مع تنوّع المجتمع التونسي بمختلف مشاربه الفكرية والسياسية والاجتماعية.

وفي هذا السياق يشير تقرير حول رصد الاتصال التجاري في القنوات التلفزيونية والإذاعية الذي أعدته الهيئة المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان من 24 إلى 30 أبريل/نيسان 2020، إلى أنّ قناتيْ «التاسعة» و«الحوار التونسي» استأثرتا بنسبة 80,7٪ من مجموع الومضات الإشهارية المرصودة. وقد لوحظ أنّ القناة الوطنية الأولى تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 16,2٪ من مجموع الحجم الزمني المخصص للومضات الإشهارية، علاوة على ضعف ملحوظ في الحجم الزمني الإجمالي المخصّص للومضات التي وقع بثها على قناة «حنبعل» بنسبة 3,1٪ وقناة «قرطاج+» التي لم تتجاوز النسبة فيها 1٪.

كما أنّ إذاعتيْ "موزاييك إف.إم» و«ابتسامة إف.إم» تستأثران بنسبة 83٪ من مجموع الومضات الإشهارية المرصودة، في ظلّ غياب شبه كلّي للومضات في إذاعة «شمس إف إم» وغياب كلّي للومضات بالنسبة للإذاعة الوطنية طيلة كامل فترة الرصد، وفق التقرير نفسه.

إنّ مجلس الصحافة المنتظر في تونس سيشكّل أهم مؤسسة تُعنى بالتعديل الذاتي في المشهد الإعلامي لما بعد الثورة، بالإضافة إلى هيئة الاتصال السمعي البصري. لهذا من المهم خلق إطار تنسيقي بينهما كي لا يكون هناك تنازع في الصلاحيات وتداخل في المهام. ومن الضروري أن يعمل المجلس على خلق مشروعية له داخل الجسم الصحفي حتى يحظى بالدعم والإسناد في قراراته. كما أنّه مطالب بالعمل على المساهمة في نشر ثقافة حريّة الصحافة والتربية على وسائل الإعلام لدى الجمهور، كي يكون ذلك رافدا في بناء مجتمع المواطنة الراشدة، وتحفيز السلطات الرسمية على وضع سياسات عمومية تدفع نحو إصلاح القطاع ومواكبة التحولات والتحديات التي يواجهها، لا سيما بعد أزمة كورونا التي تسبّبت في تعميق المشاكل الهيكلية -وتحديدا الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية- التي تؤثر أيما تأثير على أخلاقيات المهنة وجودة المضامين الصحفية.

وعلى الجمهور أن يكون فاعلا في هذا المسار، فهو الطرف الرئيسي في هذه المعادلة. صحيح أنّ الصحافة التونسية هي اليوم في أمسّ الحاجة إلى «محكمة شرف» من قبيل مجلس الصحافة، لكن من المهمّ أن يسعى الجمهور هو الآخر إلى الانتظام في شكل جمعية أو شيء من هذا القبيل من أجل فتح حوار بين الطرفين. فالإعلام ليس وحده من ساهم في صناعة نماذج من الرداءة والابتذال الصحفي الذي يتعارض مع أخلاقيات المهنة والمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، بل إنّ المتلقي أيضا له دور في ذلك، وهو الأمر الذي يقتضي من مجلس الصحافة شرح وتبسيط مفاهيم من قبيل الخط التحريري وحقّ الرد وحق التظلّم ودور «المعلّق في البرامج الحوارية» وقضيّة «الحياد الصحفي» الذي يظلّ مسألة تخضع للنسبية كي لا يتحوّل إلى «سيف ديموقليس» المسلّط على رقاب الصحفيين، في ظلّ بروز مفاهيم أكثر مشروعية من قبيل الإنصاف والموضوعية. فالصحفي لا يمكن أن يلعب دور «الصليب الأحمر» في زمن الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والتعددية الفكريّة والسياسيّة. بيد أنّ حريّة الصحافة يجب أن تقوم على ضوابط أخلاقية مهنية لا محيد عنها، تنسحب على الجميع دون استثناء أو تمييز.

خلاصة القول.. لا يمكن أن ينجح مجلس الصحافة في مهامه دون تحقيق شروط الفاعلية والنجاعة والمصداقية والاستقلالية بالنسبة لأدائه. لكن هذا لا يكفي، فالتعديل الذاتي منظومة كاملة تنطلق من الصحفي نفسه ومن غرف الأخبار في أقسام التحرير، مرورا بأصحاب المؤسسات ومدى إيمانهم وسعيهم لصحافة الجودة التي لا تخضع لإكراهات السوق ومقولة «الجمهور يريد هكذا». فالإعلام يجب أن يكون في مقدمة المؤسسات المدافعة عن صحافة جيّدة ترتكز على أخلاقيات المهنة قبل كلّ شيء.

ولا شك أنّ مجلس الصحافة يمكن أن يساعد على فرز الغثّ من السمين وإبراز التجارب الإعلامية التي تستحق التثمين والإشادة، فضلا عن تنمية وعي المواطن في هذا المجال حتى يكون المتلقي فاعلا لا مفعولا به. ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى أنّ مثل هذه النقاشات ينبغي ألا تبقى حكرا على المجلس نفسه، بل يجب أن تساهم وسائل الإعلام في هذا المجهود، خاصة من خلال إحداث برامج إخبارية تثقيفية تعنى بنقد الإعلام وتثقيف الجمهور فيما يتعلق بالمسألة الصحفية ودورها في المجتمعات الديمقراطية.

المصادر:

1-التقرير العام للهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، أبريل/نيسان 2012
http://www.inric.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=159&Itemid=162&lang=ar

2-http://www.inric.tn/rapports/ar/INRIC%20Rapport%20final%20ar%20intro.pdf

3- https://haica.tn/2019/10/14722/

4- https://news.barralaman.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A/

5- http://www.conseilnationaldepresse.ma/

6- «التعديل والتعديل الذاتي للإعلام.. نحو تعزيز الديمقراطية في تونس»، كتيب صادر عن منظمة «المادة 19»، فبراير 2016.

7- يتمتع مجلس الصحافة التونسي حاليا في طوره التأسيسي بدعم من قبل منظمات دولية تعنى بحرية الصحافة، مثل منظمة «المادة 19». وقد جابه في البداية مشاكل جمة على المستوى المالي بلغت درجة عجز الجهات المبادرة عن توفير مقر للمجلس في تونس العاصمة. هذا الإشكال يطرح مسألة ضرورة تعاون الدولة عبر إيجاد آلية قانونية يتمتع من خلالها مجلس الصحافة كهيئة مدنية مستقلة بشكل دائم بالدعم المالي العمومي، على غرار العديد من الجمعيات والمنظمات الوطنية، كي لا يبقى رهين الدعم الأجنبي، وذلك دون التدخل في عمله. ويمكن أن تكون هذه الآلية عبر التنصيص عليها في القانون الأساسي المرتقب لتنظيم حرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر الذي سيعوض المرسوم 115 المؤقت الذي صدر عام 2011 في سياق ظرفية الثورة.

8- دراسة مسحيّة قيد الطبع أنجزها صاحب المقال الباحث محمد اليوسفي، وهي تحمل عنوان «أزمة الصحافة الورقية في تونس»، وذلك بالتعاون مع جمعية «يقظة» من أجل الديمقراطية والدولة المدنية.

الفلسطينيون على الفيسبوك.. «رجال في الشمس»

محمد أبو قمر

التحريض على قتل الفلسطينيين على فيسبوك من سياسيين إسرائيليين مجرد وجهة نظر، وتغطية جرائم الاحتلال بحقائق ثابتة، لا بد أن تُحظر. هكذا يتعامل فيسبوك بمعايير مزدوجة مع المحتوى الفلسطيني، مشهرا سلاح الحظر والمنع ضد الصحفيين والنشطاء.

قبل أكثر من مئة عام، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، أطلق عالم الاجتماع الأمريكي هارولد لاسويل نظرية "الرصاصة السحرية"، أو "الحقنة تحت الجلد"، التي تقوم فرضيتها على قوة تأثير الرسالة الإعلامية.

ويبدو أن هذه الحقيقة أزعجت الاحتلال الصهيوني ومعه إدارة فيسبوك، ففي غداة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من مايو/أيار، تفاجأ ما يقرب من مئة صحفي وناشط فلسطيني بحذف إدارة فيسبوك لحساباتهم على المنصة الزرقاء في آن واحد، ودون إبداء الأسباب.

مركز "صدى سوشيال" المختص بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني والتضييق عليه، قال إن ذلك "يعد مساسا بحرية التعبير، وانحيازا إلى الموقف الإسرائيلي، وانصياعا لدعواته ضد المحتوى الفلسطيني في العالم الرقمي".

وعند الحديث عن محاربة المحتوى الفلسطيني، يجب الأخذ بعين الاعتبار كيف ساهم الضغط الإسرائيلي على إدارة فيسبوك للوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من التضييق.

ففي نهاية العام 2016، ذكرت إذاعة "صوت إسرائيل" أن اتفاقًا جرى توقيعه بين مسؤولين إسرائيليين وشركة "فيسبوك" لشطب ما أسموها "المضامين التحريضية" من على صفحات الشبكة، واتفقا على إنشاء فرق تتولى اكتشاف أفضل السبل لمواجهة وإزالة المحتوى الذي يزعم بأنه "تحريضي".

على إثر الاتفاق السابق، أعلنت وزارة القضاء الإسرائيلية أن إدارة موقع "فيسبوك" استجابت عام 2017 لما يقرب من 85٪ من طلبات "إسرائيل" لإزالة وحظر وتقديم بيانات خاصة بالمحتوى الفلسطيني على موقع التواصل.

الفيسبوك لم يحذف تدوينات تحرض على القتل الصريح للفلسطينيين (الصورة: دادو روفيك - رويترز).

التقديم السابق كان مهما للوقوف على تطورات ملاحقة حسابات الصحفيين عبر فيسبوك، وكيف اضطروا لتفعيل الرقابة الذاتية عليهم خوفا من حظر حساباتهم أو حذفها، وما هي السبل التي سلكوها لمحاولة تجاوز مقص رقيب فيسبوك.

من خلال التجربة الشخصية، والاطلاع على ما تعرض له الصحفيون الفلسطينيون، فإن إدارة فيسبوك تزعم أنها اضطرت لحظر الحسابات لأنها تخالف سياسات النشر الخاصة بها، مع أنها لا توضح ماهية تلك السياسات، أو الأسباب الحقيقية لإجراءاتها.

وبات لدى الصحفيين والنشطاء مجموعة محاذير لمصطلحات وكلمات وحتى صور تعارفوا عليها فيما بينهم نتيجة تجارب التضييق التي مروا بها، وأضحوا يتجنبون نشرها لأنها تعرضهم للحظر من قبل "فيسبوك".

تشمل القائمة كلمات أساسية تشكل عصب عمل الصحفي الفلسطيني، حيث لا يمكنه أن يتنازل عنها بطبيعة عمله الميداني، وتغطيته للتطورات السياسية المتلاحقة على الساحة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، يحظر نشر أي خبر يحتوي على عبارات "كتائب القسام، حماس، شهيد، مقاومة، السنوار، هنية، فضائية الأقصى"، أو صور تظهر مقاوما ملثما، أو عصبة رأس لفصائل المقاومة، أو شعار حركة حماس، أو صورا لشهداء قادة المقاومة المعروفين كالشيخ أحمد ياسين.

القائمة أعلاه باتت معلومة للصحفيين الفلسطينيين من خلال المتابعة، وعوقبوا عليها بالحظر والحذف، مما أوجد لديهم رقابة ذاتية على تلك المصطلحات وحاولوا الالتفاف والتحايل على خوارزميات فيسبوك، بكتابتها متقطعة أو إدخال حروف إنجليزية عليها، على سبيل المثال (حم ا س- ش ايد).

رقابة ذاتية ومقص الرقيب

الغريب في القصة أن فيسبوك صار ينبش في المنشورات القديمة التي تعود لما تزيد عن ثماني سنوات وتحتوي على أي من الكلمات السابقة، ويتخذ بناء عليها قرارا سريعا بحظر نشر الحساب لمدة تتراوح ما بين سبعة أيام إلى ثلاثة أشهر.

لديّ تجربة مريرة مع الحظر، حيث استمرت إحداها 30 يوما بسبب تغطيتي لأحداث تهم القضية الفلسطينية، ولم يكن أمامي من حل سوى تفعيل جهاز الاستشعار الذاتي أو الرقابة الذاتية، حيث حذفت كل المنشورات التي رأيت أنها تخالف سياسات فيسبوك المزعومة، وهي بالأساس تساند الرواية الصهيونية بشكل فاضح.

بحسب التقرير الصادر عن المركز الإعلامي الشبابي حول واقع الإعلام الاجتماعي في فلسطين عام 2019، فقد سجل 950 انتهاكا للمحتوى الفلسطيني من قبل فيسبوك، منها 174 إغلاقا أو حظرا للصفحات. ويشير التقرير إلى أن إسرائيل قدمت 209 طلبات لحظر وحجب صفحات فيسبوك، تعامل الاحتلال مع 76٪ منها، وأشار إلى أن العامل الأساسي للاستجابة لتلك الطلبات هو استضافة إسرائيل مقرا إقليميا لشركة فيسبوك، مما أتاح لها التأثير على المستوى الفلسطيني.

وتلتزم فيسبوك الصمت إزاء الصفحات الإسرائيلية التي تحرض على العنف وتنشر العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب، بحسب التقرير.

وتبرز البيانات بشكل واضح أن "اقتل الفلسطينيين" وردت عبر الحسابات الإسرائيلية على فيسبوك خلال العام 2017 ما يقرب من 27 ألف مرة، وهناك 6 صفحات من بين أكثر 10 صفحات إسرائيلية نشطة على فيسبوك، تعود لمسؤولين يحرضون على قتل الفلسطينيين، ورغم كل ذلك لم يتخذ فيسبوك ضدها شيئا. وفي دراسة لمؤسسة "بيرل كيتسلنسون"، فقد بلغ عدد تعليقات التحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين عامي 2015 و2016 أربعة ملايين تعليق، ولم يقم فيسبوك ضدها بأي إجراء! التحديات التي تواجه الصحفي الفلسطيني على الأرض،

والتهديدات التي تطال حياته خلال تغطيته الميدانية نتيجة انتهاكات الاحتلال، امتدت لتشمل وجوده عبر منصات الإعلام الجديد التي تحاول تغييب الصوت الفلسطيني، والإبقاء على صوت إسرائيل وحيدا، في محاولة توجيه الرواية الواحدة فقط، وهو ما تبذل سلطات الاحتلال جهدها للقيام به من خلال التربص بالمحتوى الفلسطيني.

ويقوم فيسبوك بدور مقص الرقيب على المحتوى الفلسطيني، وكأنه يعمل في غرفة تحرير الصحافة العبرية التي توجه مضمونها ضد الهوية الفلسطينية. ولذلك لم يكن مفاجئا أن بعض الصحفيين الفلسطينيين مسح فيسبوك وجودهم عن المنصة الزرقاء نهائيا، بمعنى أنه فور تعرفه على اسمه أو جزء من بياناته، أو حتى صورته الشخصية، فإن فيسبوك يحذفه عن الموقع تلقائيا.

وقد تكرر ذلك مع عدد من الصحفيين والنشطاء الذين كان لهم وجود فاعل على منصة فيسبوك، ويتابعهم عشرات الآلاف، لذا اتهمت مؤسسة "إمباكت" الدولية لسياسات حقوق الإنسان "إسرائيل" في العام الماضي "بتوظيف علاقاتها مع شركة فيسبوك لمحاربة المحتوى الفلسطيني في الفضاء الإلكتروني الأزرق". وكان تقرير نشره مركز "إعلام"، قد كشف أن نسبة التحريض الأعلى على الفلسطيني عامةً وجدت في صفحات التواصل الاجتماعي -خصوصا موقع فيسبوك- من قبل أعضاء في الكنيست الإسرائيلي ووزراء في حكومة الاحتلال بنسبة بلغت 26,9٪، الأمر الذي تتجاهله إدارة فيسبوك ولا تعيره أي اهتمام.

لمحاربة المحتوى الفلسطيني على فيسبوك أسباب وجيهة طبعا، إذ إن منصة فيسبوك تعد الأكثر متابعة على مستوى فلسطين، حيث كشفت معطيات تقرير حديث صدر عن شركة "آي بوك" (I poke) المتخصصة في دراسة وسائل التواصل الاجتماعي، أن عدد الفلسطينيين الذين يتوفرون على حسابات عبر فيسبوك بلغ 3,95 ملايين مشترك حتى نهاية العام 2019. ووصلت نسبة مشتركي موقع فيسبوك حوالي 7.93٪ من إجمالي المشتركين بالإنترنت في فلسطين.

لم تقتصر محاربة المحتوى الفلسطيني على منصة فيسبوك فحسب، بل سبقها إلى ذلك موقع يوتيوب. وفي بحث صدر مؤخرا عن المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي حول سياسات وانتهاكات يوتيوب تجاه المحتوى الرقمي الفلسطيني والتمييز ضد الفلسطينيين، كشف كيفيّة انحياز وتمييز سياسات وممارسات يوتيوب ضدّ الفلسطينيين، بما يشمل تقنيات المراقبة المتطورة التي تؤدي إلى حالات الإقصاء والعزل والتثبيط.

وخلص البحث إلى وجود تعريف غير واضح للعنف وفهم إشكاليّ وضبابيّ لما يُعتبر "محتوى عنيفًا" اعتمادًا على سياسات يوتيوب، مما يهدّد الكثير من المحتوى الفلسطيني الرقمي في الموقع بشكلٍ خاص. كما أن هناك سياساتٍ وممارسات تمييزية ضدّ المحتوى الفلسطيني. ويشمل هذا التمييز المكاني بإخضاعه للمراقبة العالية، والعقاب من خلال إلغاء القنوات وحجب التسييل النقدي، مما أدى إلى شعور فلسطيني بالإقصاء والتمييز والعزلة والاستبعاد والغضب وخيبة الأمل.

> **تشمل قائمة الحظر التي أقرها فيسبوك مصطلحات تشكل عصب عمل الصحفي الفلسطيني التي لا يمكن التنازل عنها.**

قاد صحافيون ونشطاء حملة واسعة لتخفيض تقييم فيسبوك احتجاجا على التضييق على المحتوى الفلسطيني (فيسبوك).

تحرك فلسطيني

لم يقف الصحفيون والنشطاء الفلسطينيون أمام التحريض الإسرائيلي على المحتوى الفلسطيني عبر فيسبوك، دون رد، بل شنوا حملتين مضادتين، الأولى على فيسبوك المنساق مع المطالب الإسرائيلية، والثانية على صفحتي المنسق الذي يتواصل مع المجتمع الفلسطيني عبر فيسبوك، والناطق باسم الجيش الاحتلال الإسرائيلي أفيخاي أدرعي.

الحملة الأولى دعت إلى الدخول إلى تطبيق فيسبوك عبر متجري "آب ستور" و"غوغل بلاي"، وتخفيض تقييمه إلى أدنى مستوى.

وقد لاقت تلك الحملة رواجا بين النشطاء في سبيل الضغط على فيسبوك لتغيير سياسته ضد المحتوى الفلسطيني، وانصياعه للضغط الاسرائيلي. الحملة الإلكترونية الشعبية الثانية انطلقت تحت وسم #يا_عندي_يا_عند_المنسق بهدف الدعوة إلى إلغاء الإعجاب بصفحتي منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والناطق باسم جيش الاحتلال.

وخلال الساعات الـ24 الأولى من الحملة، ألغى مئة ألف مشترك عبر فيسبوك إعجابه بصفحة المنسق. ويقول القائمون عن الحملة إنها تأتي للتحذير من خطورة الصفحات الإسرائيلية عبر فيسبوك الموجهة للجمهور العربي والفلسطيني على وجه التحديد، وساقوا عددا من الأسباب لحملتهم، أبرزها: كي لا يساهم المعجبون بتلك الصفحات في توسيع انتشارها، وحتى لا يُقتدى بهم لاحقا.

يقول خالد صافي أحد القائمين على الحملة والمدرب والاستشاري في الإعلام الاجتماعي «عند زيارة صفحة المنسق على فيسبوك أو صفحة أفيخاي أدرعي أو صفحة "إسرائيل بالعربية" أو صفحة "أوفير جندلمان"، ستجد كثيرا من أصدقائك المعجبين بتلك الصفحة» هنا قد تصيبك الصدمة عندما تعرف أن كل هؤلاء يتابعون صفحات

مشبوهة لمجرمين أوغلت أيديهم في دماء الأبرياء من الفلسطينيين، ولكن تأكد أن عددًا كبيرًا منهم لا يدري أنه معجب ومتابع لتلك الصفحات. وعن متابعة الفلسطينيين لتلك الصفحات الإسرائيلية، يرى مدرب الإعلام الاجتماعي أنه "عند إنشاء حساب جديد يقترح فيسبوك مجموعة من الصفحات لمتابعتها، وبما أن كثيرًا من الناس يكونون على عجلة من أمرهم وقتها يضغطون على زر "متابعة الكل". كما أن البعض يتابع بغرض معرفة وجهة نظر الاحتلال في الأحداث ومتابعة أخبارهم، بينما البعض الآخر يدافع عن ضرورة مواجهة الصفحة بالرواية الفلسطينية.

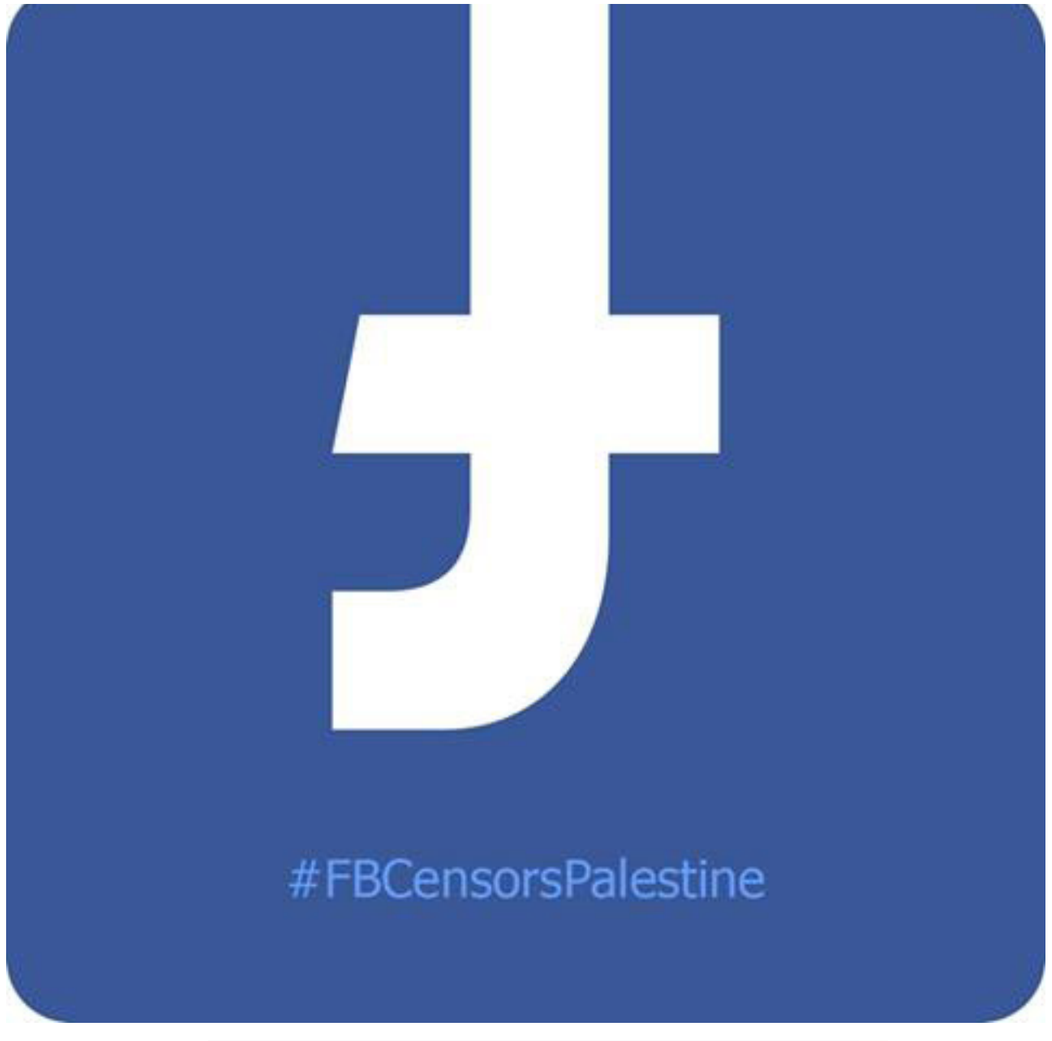

إعلان لحملة اتخذت وسم #FBCensorsPalestine لمناهضة سياسة فيسبوك ضد المحتوى الفلسطيني (متداولة على فيسبوك).

«كوبا والمصور».. حينما تمتزج الصحافة بالتعاطف

شفيق طبارة

كان الوحيد الذي يسأل كاسترو في حوار مباشر: هل ترتدي سترة رصاص؟ هل تشرب البيرة؟ الصحافي الأميركي جون ألبرت استطاع على مدى عقود أن يصبح «مؤرخا» لتاريخ كوبا من بدايات الثورة الحالمة إلى انكساراتها، لتتحول شهادته إلى فيلم وثائقي مشحون بالعواطف.

خلال 40 عاما يتغير الكثير؛ قد يموت البعض، بمن فيهم فيدل كاسترو.. 40 عاما استطاع خلالها الصحفي وصانع الأفلام الأميركي جون ألبرت أن يتقرب من كاسترو لدرجة أن يسمح له بزيارته قبل وفاته بشهور.. تبادلا الهدايا، ليس كصديقين حميمين، بل لأن ألبرت صحفي مخضرم نادر ينتمي إلى مدرسة صحفية لا نراها كثيرا اليوم.

رشح جون ألبرت عدة مرات لجائزة أفضل "فيلم وثائقي" في جوائز الأوسكار عن فيلمه "كوارث غير طبيعية في الصين.. دموع مقاطعة سيشوان" عام 2009، وفيلم "الفداء" عام 2012. وفاز بجوائز إيمي عن فيلمه "طوارئ بغداد" عام 2006، وفيلم "ميدان التحرير.. 18 يوما من ثورة مصر غير المكتملة" عام 2012.

شارك في عدة مهرجانات سينمائية عالمية وأنجز أكثر من 30 وثائقياً بين طويل وقصير. دفعه عمله الصحفي وشغفه التصويري للسفر إلى كثير من البلدان والتصوير في المناطق الساخنة في العالم. كان أول صحفي أميركي يدخل كمبوديا بعد حرب فيتنام. سافر إلى إيران أثناء أزمة الرهائن، وأنجز العديد من التقارير الحصرية. من إيران عبر الصحراء، كان أول صحفي يدخل أفغانستان مع "المجاهدين". وكان الصحفي الغربي الوحيد الذي بقي في نيكاراغوا بعد تولّي "الجبهة الساندينية للتحرير الوطني" الحكم، والصحفي الوحيد في أرض المعركة في حرب الكونترا.

تقارير كثيرة أنجزها ألبرت أيضاً من الصين والفلبين وروسيا وكوريا. وخلال حرب الخليج، كان الوحيد الذي تمكّن من نقل مشاهد غير خاضعة لرقابة السلطة الأميركية، وهو ما عرضه للكثير من المضايقات، حتى إنه طرد من المحطات التي كان يعمل فيها. وهو أيضاً الصحفي الأجنبي الوحيد الذي أجرى مقابلة مع صدام حسين.

لكن شهرته في أنحاء العالم ترجع إلى أنه واحد من الأميركيين القلائل الذين دخلوا للتصوير في كوبا على مدى العقود الخمسة الماضية، ولديه

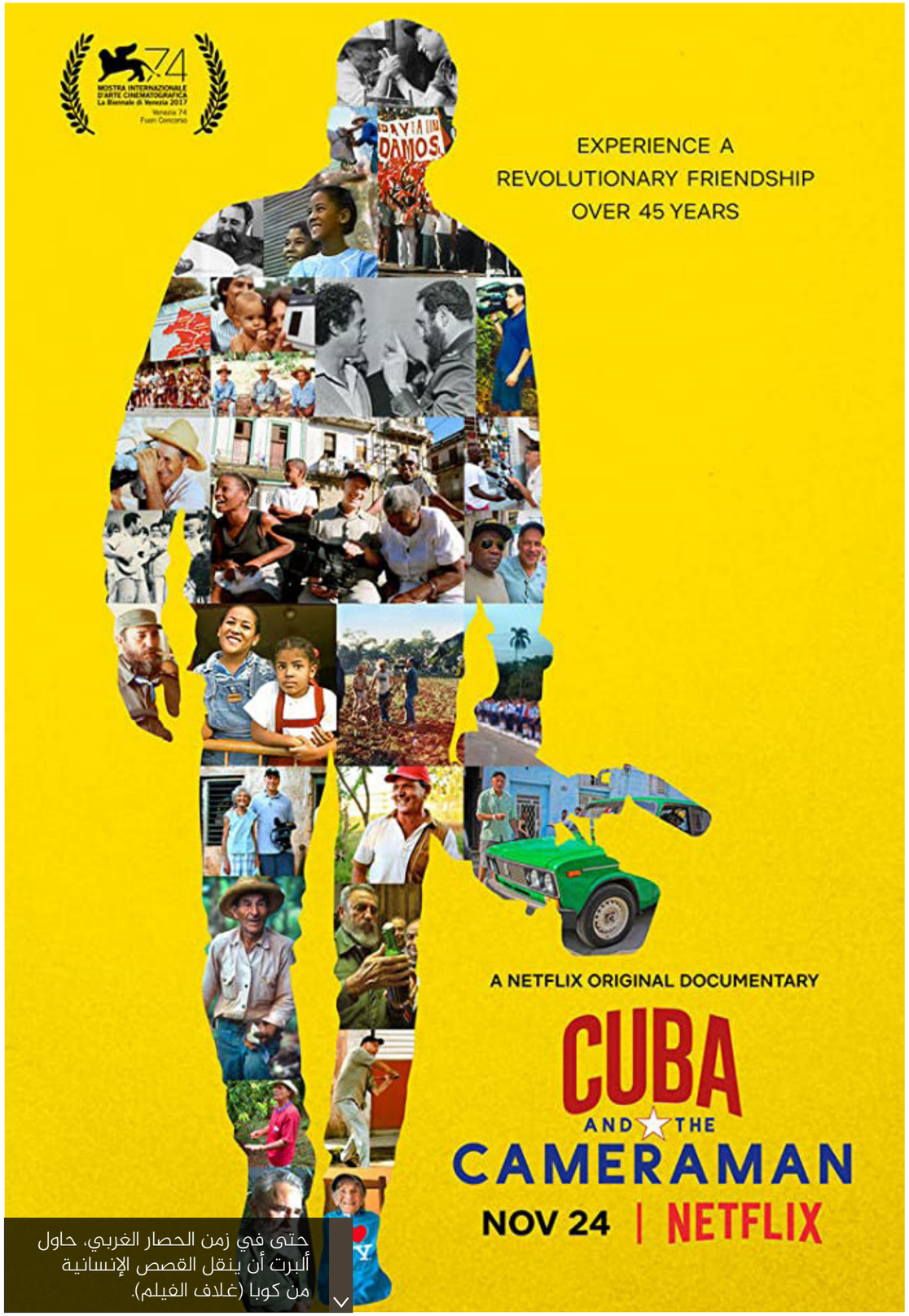

حتى في زمن الحصار الغربي، حاول ألبرت أن ينقل القصص الإنسانية من كوبا (غلاف الفيلم).

يعالج الفيلم قضية تعاطف صحافي ينتمي إلى بلد حاصر كوبا لعقود (مقطع من إعلان الفيلم).

العديد من الاتصالات والمقابلات المباشرة مع فيدل كاسترو، وهو الأميركي الوحيد الذي كان على متن الطائرة التي نقلت كاسترو إلى نيويورك لإلقاء خطابه في الأمم المتحدة عام 1979.

نتيجة لكل ذلك، ونتيجة لسفره إلى كوبا باستمرار، وعلاقته مع الشعب والدولة الكاريبية التي استمرت 45 عاما، وبسبب العمل الصبور والعمل المنهجي والتصوير (أكثر من ألف ساعة من المواد المصورة)، قدم ألبرت فيلمه "كوبا والمصور" عام 2017، وهو وثائقي صحفي بنغمة نادرة، موضوعي يوجه أسئلة أيدولوجية دون مقص رقيب.

زار ألبرت كوبا لأول مرة في أوائل السبعينيات، ثم تكررت زياراته حتى وفاة كاسترو عام 2016. أظهر المراحل المختلفة في حياة الجزيرة؛ نشوة البداية والثورة، السنوات الذهبية للبلد الاشتراكي، الفترة الخاصة بعد انهيار المحور الشيوعي، الهجرة، السوق السوداء، العقوبات الأميركية، الانفتاح التدريجي نحو الاستثمار الخاص الأجنبي والازدهار السياحي، وموت كاسترو.

لم يكن هذا هدفه الوحيد، بل كوّن ألبرت صداقات عبر هذه السنين، وكان يعود مرارا وتكرارا ليلتقي نفس الأشخاص ويسألهم عن أحوالهم: كاريداد، فتاة ستنتهي قصتها بالهجرة إلى فلوريدا. ولويس، العاطل عن العمل الذي يؤمّن قوته في السوق السوداء. والإخوة بوريغو، الفلاحون.. . شخصيات كثيرة يلتقيها ألبرت، نراهم عبر كاميرته يتقدمون في السن (ثم يموت بعضهم)، حتى ألبرت نفسه (الآن 72 عاما) وكاسترو يكبرون على الشاشة. لذا فإن "كوبا والمصور"، بالإضافة إلى أنه يشكل وثائقيا اجتماعيا سياسيا، هو أيضا رؤية مباشرة عن آثار مرور الزمن على البلاد والبشر.

مدرسة ألبرت في الصحافة نادرة، فهو يعرف كيف يتكلم مع من يحاور. لا يقدم نفسه على أنه صحفي، وإن كان ذلك واضحا من كاميرته التي يحملها دائما، خاصة في زياراته الأولى، حيث كان يحمل الكاميرا والمعدات الثقيلة في عربة أطفال، وهذا ما لفت نظر فيدل كاسترو أول مرة. يبني صداقات، يتعامل مع من يقابلهم بحب واحترام، يسأل عن أحوالهم باهتمام واضح. عندما يقابل كاسترو (في بعض الأوقات بطريقة شخصية جدا، مثلا في غرفته بالفندق في نيويورك)، يسأله بعجرفة أسئلة لا تخطر على بال أي صحفي "هل تحب البيرة، فيدل؟ هل ترتدي سترة واقية من الرصاص، فيدل؟".

ألبرت خفيف الظل، كاريزمي، يحب اللعب والفكاهة، مع القليل من الغوغائية. أما الأنا فيعرف كيف يحتويها حتى أثناء وجوده على الشاشة. لا يخفي تعاطفه مع الثورة

> **«قالوا لي: ماذا تفعل؟ وأجبت: أريد أن أرى كوبا». يقول المخرج عن رحلته الأولى للجزيرة التي وصل إليها مع زوجته على متن قارب شراعي وتم القبض عليهما.**

الكوبية وحبه غير المشروط لشعب الجزيرة، "تجربة اجتماعية ألهمت وأغضبت العالم" يقول ألبرت. ليس بساذج، ولا ينكر الحقيقة، خاصة في فترة الحصار مع النقص المطلق في الغذاء والدواء وانقطاع الكهرباء، والسطو، والشعور العام بالألم وخيبة الأمل، والفرار إلى الولايات المتحدة لإيجاد مستقبل أفضل. "قالوا لي: ماذا تفعل؟ وأجبت: أريد أن أرى كوبا". يقول المخرج عن رحلته الأولى للجزيرة التي وصل إليها مع زوجته على متن قارب شراعي وتم القبض عليهما.. "شرحوا لي أنني لا أستطيع الدخول، قلت لهم: مجانين، لديكم بلد جميل، لماذا تخفونه؟". يبتكر ألبرت رحلة عبر الزمن، وقبل كل شيء نجاحات وإخفاقات الثورة الكوبية. عمل صحفي يعرف ما يريد، وكيف يأخذ ما يريد. أوضح لحظات مختلفة في تاريخ كوبا، من أوائل السبعينيات عندما كانت البلاد تشهد تنمية اجتماعية واقتصادية متسارعة، ثم كارثة التسعينيات بعد اختفاء الاتحاد السوفياتي، والوضع الحالي للتغيرات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

يثير الوثائقي تفسيرات سياسية وأخلاقية تتعلق بمهنة الصحافة نفسها. المثالية التي بدت فيها كوبا بعد الثورة كانت ساذجة بعض الشيء رغم أنها

مخرج الفيلم جون ألبرت (تصوير: أليساندرو بيانكي - رويترز).

حقيقية، ثم جاءت اللحظات الصعبة بسبب الحصار. لذلك، فإن تعاطف ألبرت لم يمنعه من إظهار العيوب والإحباطات بفظاظة ومن دون تجميل.

الكثير من الأسئلة نحملها معنا بعد مشاهدة الوثائقي، وهي أسئلة مشروعة في عالم الصحافة، حتى لو أن الموضوعية كانت الهدف الأساسي، إلا أن لكل صحفي أن يسأل نفسه ويسأل ألبرت: هل تمكن ألبرت -رغم وقوعه في حب كاسترو- من الكشف عن الكارثة التي حصلت في كوبا، خاصة أن الكثيرين يحمّلون كاسترو المسؤولية؟ هل ما حدث في كوبا هو بسبب فشل الثورة والحكم؟ هل يمكن للصحفي أن يظهر عاطفته تجاه شخصية مثيرة للجدل؟ وهل يؤثر ذلك على الموضوعية؟ هل ألبرت متعاطف بشكل مقلق مع "دكتاتور متهم بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"؟ وهل نجح ألبرت في تقديم وثائقي موضوعي على الرغم من تعاطفه الواضح؟ صحيح أن ألبرت يعكس علاقته الشخصية مع فيدل، ويعكس ألم الشعب الكوبي بعد وفاته، لكن الوثائقي هو سجل وتاريخ دولة، وصورة للنشوة وأيضا للصعوبات الاجتماعية والحرمان. "كوبا والمصور" هو قبل كل شيء فيلم عاطفي، يعكس الخواص والتناقضات، ويناشد بناء مجتمع، والانفتاح على كوبا وشعبها الفرِح من الداخل كما يصفه ألبرت، وبالتأكيد محاضرة صحفية عن كيفية صنع فيلم وثائقي صحفي.

صحفيات على خطوط النار

نزار الفراوي

لم يُسأل الصحفيون الرجال يوما وهم يستعدون لتغطية مناطق النزاع: يجب أن تفكر قبل الذهاب.. لديك أطفال، لكنهم يسألون النساء بثوب الناصحين، رغم أن جدارتهن في المناطق المشتعلة لا تحتاج إلى دليل.

الصحفية النمساوية أليس شاليك (1956 - 1874) كانت أول مصورة حربية (غيتي).

يوقعن حضورهن في كل الساحات المشتعلة. ينافسن على الخبر والصورة، على الجوائز الكبرى للتقارير الميدانية، ثم لا يتخلفن عن قوائم الضحايا النازفة دماؤهم في ساحة الشرف الإعلامي المهني. وإن جنح الانطباع العام إلى أن هذه الجرأة النسائية في تغطية النزاعات المسلحة حديثة العهد، طفحت بها العقود الأخيرة، فإن التاريخ يسجل بصمات أكيدة للصحافيات اللواتي انبرين منذ بدايات القرن العشرين لرواية الفصول الدموية من التاريخ البشري بأصواتهن الخاصة. صحافة الحرب لا تخرج عن منحى التأنيث الذي يطبع مختلف الأنشطة الانسانية، المدنية منها والعسكرية. المرأة تمارس فعل الحرب في صفوف الجيوش والميليشيات، بقدر ما تنخرط في الشهادة عليه من موقع الممارسة الصحافية.

حضور مبكر في الجبهات

يشير سجل الصحافة النسائية في مناطق النزاع إلى أن النمساوية أليس شاليك Alice Schalek كانت أول مصورة حربية. وفي متحف الحرب العظمى ببريطانيا، تحفظ مجموعة صور لنساء صحفيات غطين الحرب، تعود إلى 1917. في الحرب العالمية الأولى كن ينحدرن أساسا من إنجلترا والنمسا. في الحرب العالمية الثانية، اتسع المشهد لنساء صحافيات من الاتحاد السوفياتي، فرنسا، اليونان، فنلندا، هولندا، النرويج، الولايات المتحدة وحتى من جنوب إفريقيا. كن أكثر من 120 صحافية ومصورة معتمدة لتغطية الحرب.

في الحرب الأهلية الاسبانية (1936-1939)، اتخذت تغطية الحرب بعيون نسائية بعدا دوليا. بعضهن كن إلى جنب الجمهوريين وأخريات دعمن بالكاميرا صف القوميين. واحتفظت ذاكرة هذه الحرب بسقوط الصحفية المصورة جيردا تارو Gerda Taro أثناء تغطيتها للمعارك (1).

من الحرب الأهلية الاسبانية (1936) حتى الغزو الأمريكي لبانما، كانت مارثا كيلهورن Martha Gellhorn (1908-1998)، شاهدة على حروب القرن العشرين. هي إحدى زوجات الكاتب إرنست هيمينغواي، تقاسمت معه الكتابة الأدبية والكتابة عن الحرب معا، وتقاسمت معه الإقامة الكوبية أيضا. سجلت مارثا حضورها في الحرب العالمية الثانية بتغطية إنزال القوات الأمريكية الشهير في النورماندي، ولم يكن لها أن تفوت حرب الفيتنام والسالفادور لتواكب في ال 81 من عمرها اجتياح أمريكا لبانما.

مع ذلك ظل وجود الصحافيات على ساحات الحروب استثناء ناضلن ضده من منطلق المساواة والقدرة المهنية المتكافئة على إنجاز المهمات ولو في ظروف بيئة معادية. في المقابل ظلت المؤسسات الإعلامية مترددة في إيفاد صحافيات إلى مناطق الحروب ولو من منطلق أمني حمائي أكثر منه بقصد تمييزي إقصائي. في فرنسا، بداية التسعينيات، منحت مؤسسة TF1 الفرصة لكارولين سينز Caroline Sinz لتغطية ساحة من الساحات المشتعلة للبلقان. تقول كارولين: "كانت حرب كوسوفو، في 1999، فرصتي. لا أحد أراد الذهاب. فكنت اختيارا في غياب المرشحين"(2).

أما في العالم العربي، فلم يكن استثناء من هذه الحركية النسائية في صحافة الحرب، فقد تضافر ظهور الفضائيات ذات التغطية الواسعة مع انفجار بؤر النزاع في ربوعه، وخصوصا في خضم انتفاضات الربيع العربي، ليفسح المجال أمام بروز عدد من الصحافيات العربيات اللواتي اخترقن مناطق النار بمهنية وجرأة لا تقل عن تجربة زملائهن.

> **فتاة في ربيع شبابها، أخطأتها النيران في أفغانستان وجنوب السودان، لتموت في مهمة خاصة على الحدود بين إفريقيا الوسطى والكاميرون برصاصة في الرأس وهي تغطي مشكلة استغلال مواقع للماس.**

قائمة الضحايا تتأنث

لقد جاءت حروب الألفية الجديدة، التي اتخذت في معظمها طابعا أهليا، مع ما يرافقها من خصائص ميدانية معقدة، وقواعد اشتباك ملتبسة، لتتفتح قائمة لا محدودة من الصحفيين والصحافيات الذين يسقطون على الميدان وهم بصدد تغطية الحروب التي يراد لها أن تشنن أحيانا في صمت، وظلام.

في السادسة والعشرين من عمرها، كانت كامي لوباج Camille Lepage، تواصل مغامراتها على خطوط النار من قارة لأخرى، حين لفظت أنفاسها بإفريقيا الوسطى في مايو 2014. مفعول صدمة لدى رأي عام يدهش لاختيارات مهنية وإنسانية "غريبة" تقدم عليها فتاة في ربيعها، أخطأتها النيران في أفغانستان وجنوب السودان لتموت في مهمة خاصة على الحدود بين افريقيا الوسطى والكاميرون. برصاصة في الرأس، وقعت المصورة الصحفية يوم 12 ماي 2014 في الطريق لتغطية مشكل استغلال مواقع للماس، أحد مصادر تمويل الحروب في القارة.

قبلها، في فبراير 2012 كانت الصحفية الأمريكية الشهيرة ماري كولفين Marie Colvin قد سقطت في حي بابا عمرو، مركز استهداف النظام السوري لمدينة حمص. كانت مراسلة "سنداي تايمز" في منتصف

عقدها الخامس، قد حازت العديد من الجوائز منها "جائزة الشجاعة في الصحافة" التي تمنحها المؤسسة الدولية لنساء الاعلام. هي الشجاعة التي كلفتها قبل ذلك إحدى عينيها في سريلانكا خلال انفجار عام 2001. وظلت الواقية السوداء المثبتة على عينها المفقودة لواء مميزا لمسار مهني استثنائي.

في العراق، أصيبت السويسرية فيرونيك روبير Véronique Robert من تلفزيون فرنسا في لغم بالموصل قتل أيضا زميلين لها عراقيا وفرنسيا، فأسلمت الروح بمضاعفات الإصابة. كانت الصحفية المختصة بقضايا الشرق الأوسط، تعد روبورتاجا للبث في البرنامج المعروف "مراسل خاص" على قناة فرانس 2.

لتصفية الشهود من مسرح الجريمة، فإن سؤال النوع يبقى حاضرا على مستوى الاعتداءات ذات الطابع الجنسي التي سجل تناميها في خضم النزاعات الأخيرة وخصوصا في الاضطرابات الداخلية، التي وان كانت لا تدخل ضمن تعريف القانون الدولي للحرب، إلا أنها تتقاسم بعض خصائصها الميدانية وحتى المعيارية.

مقاربة النوع.. تمييز إيجابي؟

لئن كان الموت قدرا لا يفرق بين الرجل والمرأة من الصحفيين الذين يغطون الحروب، سواء في سياق حوادث عرضية أو ضمن عمليات استهداف ممنهجة

سجلت مارثا كيلهورن (1998-1908) حضورها في الحرب العالمية الثانية بتغطية إنزال القوات الأميركية الشهير في النورماندي، كما غطّت وهي في عمر الـ18 اجتياح أميركا لبانما (كيلهورن، الثالثة من اليمين - غيتي).

لقد اتخذ الاعتداء الجنسي الذي تعرضت له لارا لوغان Lara Logan مراسلة CBS بميدان التحرير بالقاهرة بعدا إعلاميا وحقوقيا دوليا وصل إلى حد دعت معه "مراسلون بلا حدود" المؤسسات الإعلامية إلى وقف إيفاد نساء صحافيات مؤقتا، عقب تسجيل ما لا يقل عن ثلاث حالات مماثلة بالميدان.

كان تنامي حضور النساء ضمن الصحفيين الذين يغطون المناطق الخطرة مندرجا ضمن قناعات مترسخة بالمساواة بين الجنسين والايمان بالقدرة على الإنجاز وخوض المغامرة تحت ضغط المخاطر القصوى، لكن حوادث الاعتداء الجنسي خلخلت المشهد وتجدد معها الجدل حول إمكانية صياغة مقاربة للنوع تؤطر الحضور النسوي في المهام الخطرة بمناطق النزاع.

في المقابل، يبدو أن الصحافيات اللواتي يتغذين على شغف مهني بقصص تروى على حافة الخطر، رفضن الدخول في أي منطق ينطوي على تنازلات أو اشتراطات ولو بداعي الحماية. كارولين سينز Caroline Sinz، من التلفزيون الفرنسي، تعرضت لاغتصاب مماثل تسعة أشهر بعد زميلتها لارا، في نفس المكان. كان لافتا خروجها العنيف ضد موقف "مراسلون بلا حدود". لقد تمسكت بممارسة المهنة على قدر المساواة بين الجنسين. في حديث لمجلة "revue civique" قالت : "حينما يتعلق الأمر بامرأة تعمل مراسلة في ميادين صعبة، فإننا بالتأكيد ضد هذه الفكرة لأننا كافحنا من أجل الوصول إلى ما وصلنا إليه وسيكون منع النساء من الالتحاق بمناطق الحرب نكوصا حقيقيا". في مراكز إدارة التحرير نسأل غالبا: "هل أنت متأكدة من رغبتك في الذهاب؟" هل لديك أطفال، فكرت جيدا؟". سؤال الأطفال لا يطرح أبدا على الرجال (3).

نفس الرأي تشاطره إيزابيل ستايس Isabelle Staes من فرانس 2، التي تعرضت في رواندا عام 1994 لإصابات بالغة والاحتجاز لمدة 48 ساعة. بالنسبة لها إنها مهنة شجاعة وشغف "لم أشعر قط بأي اختلاف بين الرجل والمرأة في ممارسة هذه المهنة"(4). في المقابل، ترفض غالبية الصحافيات تخصيص معاملة متميزة لهن مقارنة مع نظرائهن الرجال. بل أكثر من ذلك، تقول غريتشن بيترز Gretchen Petrs التي غطت أوضاع باكستان وأفغانستان لمدة فاقت عقدا من الزمن إن الصحافيات في مجتمع محافظ مثل المجتمعات المسلمة لهن حظ أفضل في الوصول الى المعلومات بالنظر الى قدرتهن على الوصول الى نصف المجتمع (النساء) المحظور على الرجال (5).

نفس الطرح تؤكده الفرنسية آن نيفا Anne Nivat، الصحفية المستقلة التي غطت حروب العراق وأفغانستان والشيشان في كتاب Chienne de guerre (2001)، فقد اعتبرت أنه من الأسهل بالنسبة للصحفيات تغطية النزاعات داخل المجتمعات المسلمة (6).

ولعل شهادة صحافية عربية عن الواقع العربي في ارتباط مع مسألة النوع (الجندر) في تغطية الحروب، أكثر دقة وحرارة ميدانية. تقول زينة خضر، مراسلة "الجزيرة"، ذات التجربة الغنية بمناطق التوتر، في مقابلة أجراها معها عواد جمعة على موقع "معهد الجزيرة للإعلام"، إن الجندر يكون نعمة أحياناً ونقمة أحياناً أخرى. "ففي بعض الأوقات يرفض رجال من مجموعات معينة التحدث إلي لأني امرأة ولكني أعتقد أن هناك طريقة للتعامل مع الأمر. برأيي إن ذلك مرتبط بكيفية مقاربتك للناس إذ عليك أن تتصرّف بشكل مختلف، حازم وليس عدوانياً. فمجرّد كوني امرأة لا يعني أنّي أضعف من الباقين. كما عليك أن تكسب ثقة الناس، إذ إن الأمر برمّته مرتبط بالثقة وبكيفية تقديم نفسك للناس. والمراسلة التي تتمتع بالخبرة ستكسب الاحترام أكثر من مراسل عديم الخبرة غير قادر على إظهار الثقة بالنفس والتفهّم".

وتضيف زينة خضر أنه "إذا جعلت رجلاً يشعر بأنه شقيقك وأن لديه مسؤولية الحفاظ على سلامتك، فهذا عامل مساعد. ففي العالم العربي ثمة نزعة لدى الناس بأن من واجب الرجال حماية النساء ومعاملتهنّ كشقيقات" لتخلص بالتالي إلى أن "الأمر يرتبط بكيف تقارب الناس وكيف تتصرف وكيف تقدّم نفسك. وبمجرد أن تكسب احترام الناس، من المتوقّع أن يساعدوك"(7).

الأفق: تكوين في تدبير المخاطر

إن الموقف المبدئي الذي يقدم منطق المساواة على مقاربة الجندر، ويرفض أي تمييز إيجابي، لا يرفع واقع المؤشرات التي تفيد بأن المخاطر والانتهاكات التي تواجهها الصحافيات في قيامهن بمهام خطرة تتصاعد. دراسة أنجزها المعهد الدولي لسلامة الأخبار INSI في 2010 خلصت إلى أن صعوبات خاصة تواجهها النساء. وأفضت الدراسة التي مولتها الوكالة السويدية للتعاون من أجل التنمية الى أن أزيد من 80 في المائة من الصحافيات المستجوبات تحدثن عن اعتداءات جسدية وتحرشات مختلفة تعرضن لها أثناء مهامهن.

تظل حالات الاعتداء على الصحافيات قليلة بالمقارنة مع زملائهن، لكن لا يمكن إغفال المنحى التصاعدي في عدد الضحايا، والذي سجلته المنظمات الدولية منذ سنوات. من خمس قتيلات عام 2012، انتقل العدد إلى عشرة عام 2016، حسب البرنامج الدولي لتطوير الاتصال التابع لليونسكو. أما نسبة القتلى من النساء مقارنة مع الرجال، فارتفعت أيضا من 4 في المائة عام 2012 الى 10 في المائة عام 2016 لتصل الى 14 في المائة عام 2017.

بين المقاربة المساواتية الحقوقية ومراعاة الواقع الملموس الذي يفيد بأن المرأة معرضة أكثر من غيرها، خصوصا في مناطق بعينها، لمخاطر مضاعفة، بما فيها

مراسلة الجزيرة زينة خضر خلال تغطيتها في الموصل في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (تصوير: آدم سيموندس - كتاب الصحافة في زمن الحرب - معهد الجزيرة للإعلام).

خطر الاعتداء الجنسي، يتواصل الجدل، ليبقى الحسم عمليا بيد رؤساء التحرير ومدراء المؤسسات الاعلامية الذين قد يغلفون قرارات انتداب الصحافيين لساحات الحروب بدواعي مهنية حتى وإن كان المراد في الحقيقة إقصاء النساء من خوض المغامرة الاعلامية على ميدان الحرب.

وبرغم الشواهد الأخيرة حول الاعتداءات التي تعرضن لها، فإن أنصار المقاربة المساواتية يؤكدون أن النساء الصحافيات لسن أقل قدرة على المقاومة في مناطق النزاع. وجاءت الدراسات النفسية للبروفيسور أنتوني فينستين حول انعكاسات تغطية الحروب على الصحة النفسية للمراسلين، لتؤكد أن النساء لسن أكثر معاناة من أعراض ما بعد الصدمة والاضطرابات العصبية والنفسية للحرب.

ورغم كل التقدم المحقق في النظر إلى حقوق المرأة من باب المساواة، تجمع شهادات الصحافيات على أن الأحكام المسبقة السائدة تشكل عدوا حقيقيا لهن(8).

والواقع أنه يصعب في سياق تعلو فيه مقولات المساواة بين الجنسين، إقرار سياسات تدبيرية إعلامية مانعة للصحافيات من المشاركة في إنجاز مهام التغطية الإعلامية في مناطق الحرب، ولو بدافع الخوف على سلامتهن، وما يبقى مطروحا بالتالي هو تعزيز آلية الحماية على مستوى التكوين والتحسيس من أجل تدبير أمثل للمخاطر، يؤخذ فيه سؤال الجندر بعين الاعتبار، من حيث تمكين الصحافيات من استحضار الخصوصيات السوسيولوجية للبيئة موضوع التغطية الاعلامية، ضمن ترسانة السلامة الشخصية.

المصادر:

[1] Beckers, Marion et Moortgat, Elisabeth: Regards féminins sur la guerre. ARTE. 2 mars 2016. https://info.arte.tv/fr/le-regard-feminin-sur-la-guerre.

[2] Véronique Groussard: Journaliste agressée au Caire: France 3 refuse son témoignage en direct. L'Obs. 01 décembre 2011: https://www.nouvelobs.com/monde/20111130.OBS5709/journaliste-agressee-au-caire-france-3-refuse-son-temoignage-en-direct.html.

[3] Caroline Sinz: Retour sur viol, Place Tahrir. La revue civique. Printemps-été 2012. In : http://revuecivique.eu/articles-et-entretiens/responsabilite-des-medias/caroline-sinz-retour-sur-viol-place-tahrir/

[4] Caroline Sinz, violée en Egypte, en colère contre Reporters sans frontières. Purepeople 28 Novembre 2011. Disponible Sur: http://www.purepeople.com/article/caroline-sinz-violee-en-egypte-en-colere-contre-reporters-sans-frontieres_a91893/1 ..

[5]Joanne M Lisosky and Jennifer R Henrichsen War on Words: Who Should Protect Journalists? Praeger (July 13 2011). p 166.

[6] Ibid, P 167.

[7] دروس من مراسلة حربية.. مقابلة مع زينة خضر. إنجاز عواد جمعة. معهد الجزيرة للاعلام. 10 يوليو 2019.
https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/792

[8] Saadé, Sabine: Femmes reporters de guerre au Moyen Orient entre mythes et realites. Skeyes - Beyrouth. September 10, 2012: http://www.skeyesmedia.org/fr/a/Articles/Femmes-reporters-de-guerre-au-Moyen-Orient-Entre-mythes-et-ralits

التفاوت الجندري في الصحافة المصورة

دانيلا زانكمان
(ترجم هذا المقال بالتعاون مع نيمان ريبورتس - جامعة هارفارد).

تتراوح نسبة الإناث العاملات في مجال التصوير الصحفي بين 5 إلى 20٪ فقط. فكيف تعمل غرف الأخبار في «نيويورك تايمز» و«بلومبرغ» و«سان فرانسيسكو كرونيكل» على حل هذه المشكلة؟

في العام 2016، حضرت مهرجاناً للتصوير، وهو أحد التجمعات السنوية للمصورين ومحرري الصور في العالم. صادفت محررة في منصة إعلامية كبرى، كنت قد تعرفت إليها قبل فترة وجيزة، وجلسنا معًا نتبادل أطراف الحديث. كان ذلك في فرنسا خلال شهر يوليو/تموز، ودرجة حرارة الجو تتجاوز 30 درجة مئوية.. سألتها بنبرة تلقائية لا تخلو من الجدية: لماذا لا توظف المؤسسة الإعلامية التي تعملين بها مزيداً من المصورات؟

أجفلت بعينيها لوهلة، ونظرت إليّ وقالت: "حسناً، كنت لأوظف مزيداً من النساء لو عرفت أين أجدهن". لم تكن تلك المرة الأولى ولا الأخيرة التي أسمع فيها محرر صور ينطق نفس هذه الكلمات تحديداً، لكنها لا تزال تدهشني كلما أسمعها.

عدت إلى غرفتي في تلك الليلة وفتحت ملف جداول بيانات على غوغل وبدأت تجميع أسماء المصورات الصحفيات اللواتي أعرفهن. أصبح هذا الملف نواة تكوين منظمة "وومان فوتوغراف" (Women Photograph) غير الربحية التي تسعى لتكون صوت النساء العاملات في الصحافة المصورة. تشمل قاعدة البيانات لدينا حالياً 1000 مصورة صحفية في أكثر من 100 دولة، وتعتبر مصدراً للتوظيف بالنسبة للمحررين وأرباب العمل.

قدمنا منحاً بما يعادل 120 ألف دولار لتمويل المشاريع الجديدة والقائمة. هذا بالإضافة إلى برنامج للإرشاد وورشة سنوية، وجمعنا بيانات عن أساليب التوظيف والنشر في مجال التصوير الصحفي. نعرف تقريباً، أن نسبة النساء بين المصورين الصحفيين تتراوح بين 15 إلى 20٪. لكن تحديد الرقم الدقيق ليس سهلا، نظرا لعدم وجود توافق في مجال التصوير الصحفي يعيننا على تكوين نظرة شاملة عن أنواع الناس العاملين فيه.

> **الحقيقة هي أن أي مؤسسة إعلامية إن تحلت برغبة في التغيير، فلا بد أن يعقب ذلك تحول ثقافي بداخلها.**

تنشر «سان فرانسيسكو كرونيكل» أعمالا لمصورات صحفيات على الصفحة الأولى أكثر من أي منصة إخبارية كبرى أخرى. التقطت إيمي أوزبورن هذه الصورة في مسيرة طلابية احتجاجاً على اللامبالاة السياسية تجاه قضايا البيئة.

لعل هذا الرقم التقريبي ناتج عن تقارير مؤسسة "وورلد برس فوتو" عن حالة الصناعة، التي سجلت بين عامي 2013 و2018 استجابات تراوحت نسبة النساء فيها بين 15 إلى 18٪.

تؤكد بيانات منظمة "وومان فوتوغراف" هذه النسبة، واعتمدت في حسابها على عدد من المؤشرات لقياس التمثيل الجندري خلف العدسات في مجال التصوير الصحفي.

دأبت في كل يوم إثنين على تصفح عروض "صور الأسبوع" في تسع وسائل إعلامية كبرى تنشرها لجذب الزوار. وتهدف هذه العروض إلى تسليط الضوء على أهم أحداث الأسبوع وبعض الصور المؤثرة، وإبراز العمل الصحفي للمنصة.

واصلت فعل ذلك لعامين، أجمع فيهما النتائج كل أسبوع على تويتر للجمهور. في العام 2018 سجلت توصيفات 8665 صورة من الجزيرة، وأتلانتيك، والبي. بي.سي، وبلومبرغ، وبازفيد، والسي.أن.أن، والغارديان، ورويترز، وواشنطن بوست، أحصيت منها 1512 صورة -أي 17.4٪ منها فقط- لمصورات صحفيات.

وفي السنوات الثلاث الماضية، جمع فريق البيانات في منظمة "وومان فوتوغراف" كل صباح، توصيفات الصور الرئيسية في الصفحة الأولى لثماني صحف إخبارية أميركية وأوروبية هي: نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، ووول ستريت جورنال، ولوس أنجلوس تايمز، وسان فرانسيسكو كرونيكل، والغارديان، وغلوب آند ميل، ولوموند. وفي العام 2017 بلغت نسبة الصور المنسوبة إلى مصورات صحفيات 13.4٪، وفي 2018 ارتفعت هذه النسبة إلى 17.5٪.

تطول قائمة الأسباب التي تجعل قلة عدد المصورات الصحفيات مشكلة حقيقية، لعل أبرزها هي قضية عدالة التوظيف. حين نرى أن غالبية الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في مجال التصوير الصحفي من الإناث، فلا شك أن هناك خللا في النظام يبعد كل هؤلاء المصورات عن المجال. والأهم من ذلك هو التأثير الذي يخلفه هذا الإقصاء على الجمهور الأوسع.

يصوغ المصورون الصحفيون نظرتنا للعالم، فهم يقدمون لنا شعوبا وأماكن لم تكن الفرصة لتسنح لنا لرؤيتها بأنفسنا، وهم يسمحون لنا برؤية ما يرونه هم. ورغم الفكرة الشائعة عن المصور الوثائقي بأنه محايد وموضوعي، فإن الحقيقة هي أن هوياتنا وتجاربنا المعاشة تؤثر على القصص التي نرويها تأثيراً عميقاً.

ينجذب المصورون على الدوام إلى توثيق قصص الأشخاص الذين يرون فيهم أنفسهم، سواء كان ذلك بحثاً عن راحة أكبر أو سهولة في الوصول، أو بحثاً عن قصص أناس يشبهونهم. وحين تكون نسبة 15 إلى 20٪ فقط من المصورين الصحفيين من النساء، يعني ذلك أن النساء سيجدن أنفسهن على الدوام خارج الخطاب السائد.

في العادة تنشر «سان فرانسيسكو كرونيكل» عدداً كبيراً من الصور التي التقطتها مصورات صحفيات، لأن ستة من طاقم المصورين العشرة في الصحيفة من النساء، ومنهم يولندا جيمس التي التقطت صورة البورتريه هذه لأولاد العم كينغدام تشامبرز (على اليسار) وكودا ميلز أمام سيارة ميل شيفروليه شيفيلي طراز 1973 في أوكلاند بكاليفورنيا.

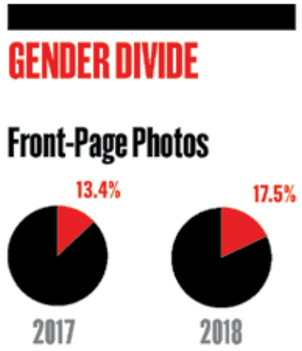

الصورة الرئيسية في الصفحات الأولى لثماني صحف هي: نيويورك تايمز، واشنطن بوست، وول ستريت جورنال، لوس أنجلوس تايمز، سان فرانسيسكو كرونيكل، الغارديان، غلوب آند ميل، لوموند، جمعت كل صباح لمدة عام كامل لحساب النسبة الكلية للصور المنسوبة لمصورات صحفيات.

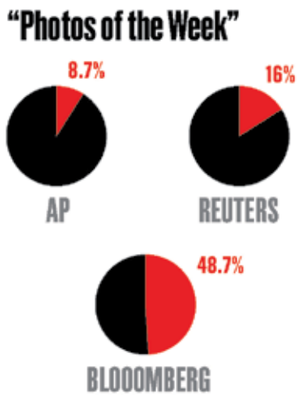

نسبة الصور المنشورة في أسوشيتد برس وبلومبرغ ورويترز في عروض «صور الأسبوع» والتي التقطتها مصورات صحفيات، من 1 يناير/كانون الثاني إلى 30 يونيو/حزيران 2019

صورة لرجل مشرد يدعى كيفي كريستوفر التقطتها مصورة «سان فرانسيسكو كرونيكل» غابريلا لوري. تسعى المنصة دائماً لعرض صور لمصورات صحفيات مثل لوري.

لا تبعث أي من الأرقام التي ذكرتها على الرضا، لكن من المهم أن نذكر في المقابل أن هناك بعض المؤسسات التي تحدّت الوضع السائد، وأن عجلة التغيير في هذا الصدد قد تحركت. ما زال هناك الكثير مما يتوجب إنجازه، لكن المهم أيضاً أن نحتفي بنماذج التقدم ونقتفي أثرها.

أستشعر على الدوام إحساساً مصطنعاً بالعجز في الحوارات التي تتناول أسباب انخفاض أعداد النساء العاملين في هذا المجال. من السهل إلقاء اللوم على الآخرين.. على وكالات الأنباء أو مشكلة التحيز الجنسي أو نقص المرشدين. لكن الحقيقة هي أن أي مؤسسة إعلامية إن تحلت برغبة في التغيير، فلا بد أن يعقب ذلك تحول ثقافي بداخلها.

في نهاية العام 2017، طلب رئيس تحرير الصور الدولية في "نيويورك تايمز" ديفد فروست من محرري الصور الدولية أن يراعوا المساواة الجندرية في تعييناتهم لطاقم العمل أو تكليفات المصورين المستقلين. وفي أبريل/نيسان 2018 وصلوا إلى عتبة المساواة الجندرية في تكليفاتهم في قسم التقارير الدولية، ولم يتراجعوا عنها منذ ذلك الحين.

تطول قائمة الأسباب التي تجعل قلة عدد المصورات الصحفيات مشكلة حقيقية، لعل أبرزها هي قضية عدالة التوظيف.

يقول فروست: "كان الأمر شاقاً وتطلب الكثير من العمل.. بذلنا الكثير لإعادة تكييف طرق عملنا لتحقيق ذلك، وللاعتراف بوجود خلل. لكني أردت أن أصل بالصحيفة إلى مستوى المساواة الجندرية في العمل الصحفي، لأنها تعين على تقديم صورة صحفية أدق عن العالم".

أما بالنسبة لصحيفة "سان فرانسيسكو كرونيكل" التي تتفاخر بطاقم التصوير المتنوع لديها (6 من مصوريها الـ10 إناث، و7 منهم ملونو البشرة)، فقد كان طريقها إلى تحقيق هذه النسب سلسا ومنهجيا.

تقول مديرة التصوير في الصحيفة نيكول فروغي "في الوقت الذي عانى فيه قطاع الأنباء المحلية لدينا ولم نتواصل مع القراء بالشكل الأنسب، لجأنا إلى هذه الطريقة البسيطة والسلسة لتمثيل المجتمع والتواصل مع الناس الذين نحاول الوصول إليهم.. كان ذلك فعلاً أنانياً نوعاً ما. كيف نبني فريقاً أفضل؟ الإجابة كانت بأن نبني فريقاً أكثر تنوعاً".

في العام 2018، زادت نسبة الصور المنشورة في الصفحة الأولى من "سان فرانسيسكو كرونيكل" لمصورات صحفيات، ربعاً تلو آخر، فقد بلغت في الربع الأول من العام 25,6٪ ثم وصلت إلى 37,4٪ في الربع الثاني، لتتجاوز 43٪ في الربع الثالث، وأخيراً وصلت إلى 56,5٪ في الربع الأخير. في المقابل لم تتمكن أي من صحف "وول ستريت جورنال" أو "الغارديان" أو "لوموند" من كسر حاجز الـ10٪.

تقول فروغي "كانت لدينا نساء كثيرات في طاقم العمل، لكن الأرقام في بداية العام 2018 لم تعكس تنوع طاقم العمل. أرادت محررة التكليفات أليكس واشبرن إحداث هذا التغيير ليظهر طبيعة منظمتنا، وقدمت لها الدعم قدر استطاعتي وساعدتها في البحث حتى نوسع من دائرة موظفينا". يستعين مكتب الصور لدينا على الدوام بمصادر مثل "أوثوريتي كولكتيف" (Authority Collective) وديفرسيتي فوتو" (Diversify Photo) و"وومن فوتوغراف" (Women Photograph) لتوظيف مصورين جدد، والاستمرار في إضافة أصوات جديدة إلى قوائمنا.

لكن للإنصاف، فإن سبب انخفاض هذه الأرقام لدى "وول ستريت جورنال" و"الغارديان" و"لوموند"، هو أنها صحف تعتمد على خدمات وكالات الأنباء للحصول على الصور، مما يأخذنا إلى وكالة أنباء "بلومبرغ" التي رغم

أنها لا تمتلك نفس النفوذ الفوتوغرافي لوكالات مثل "رويترز" أو "أسوشيتد برس" أو "غيتي"، نظراً لتركيزها على الاقتصاد، فإنها تبذل ما في وسعها لتغيير هذه النسب.

وإذا نظرنا إلى عروض "صور الأسبوع" في الأشهر الستة الأولى من عام 2019، نجد أن 8,7٪ من الصور في وكالة أسوشيتد برس منسوبة لمصورات، وبلغت هذه النسبة 16٪ لدى رويترز. أما في بلومبرغ فقد وصلت إلى 48,7٪. هناك فرق جوهري لدى بلومبرغ وهو أن لديها مصوراً ثابتاً واحداً، وتعتمد في بقية عملها على المصورين المستقلين، مما يسهل عليها تغيير قوائمها بالكامل. وليس الحال كذلك بالنسبة لرويترز أو أسوشيتد برس اللتين توظفان مئات من المصورين في طواقمهما حول العالم. لكن لا يعني هذا أنه ليس بوسعهما محاولة التغيير، سواء في التعيينات الجديدة أو في تكليفاتهم اليومية للمصورين المستقلين.

وقالت لورين إيستون المديرة الدولية للعلاقات الإعلامية في أسوشيتد برس في معرض تعليقها على الجهود التي تبذلها الوكالة لتحقيق المساواة: " نبذل بالفعل جهدنا لتكليف مصورات صحفيات مستقلات أو صحفيات محليات، ونحن ملتزمون بمنح النساء في قسم التصوير لدينا كل الفرص الممكنة للنمو والتقدم. ورغم وجود تحسن ملحوظ، فإن هناك الكثير من العمل الذي يتوجب إنجازه".

> **إن التغيير الأكثر سلاسة في أي منظمة يأتي من الأعلى إلى الأسفل.**

المصورة لويزا دور ذات الأصول البرازيلية أعدت تقريراً مصوراً عن «غاراراباز» (Guararapes) -أكبر جهة توظف الأشخاص المتحولين في البلاد- لصالح وكالة بلومبرغ. الصورة للموظفة بايا فيريرا.

وكشف ريكي روجرز رئيس تحرير الصور الدولية في رويترز أن نسبة تتراوح بين 8 إلى 9٪ فقط من التكليفات في الوكالة منحت لمصورات صحفيات خلال العام 2018، لكن هدف المؤسسة -الذي تكاد تبلغه- هو أن تصل إلى نسبة 20٪ مع نهاية العام 2019. هذا بالإضافة إلى أن نسبة 25٪ من طاقم التصوير والمصورين المتعاقدين في رويترز حالياً، من النساء.

ورفضت أسوشيتد برس التعليق على أرقام معينة تخص مصوريها أو تكليفاتها. كما لم تستجب غيتي على طلب مشاركة بيانات الوكالة حول التوظيف والتكليفات، لكن ليس لديها مصورات صحفيات بدوام كامل في طاقمها (رعت غيتي منحة بمقدار 10 آلاف دولار من مؤسسة "وومان فوتوغراف" عامي 2018 و2019).

تقول فرح شولمان رئيسة فريق الإعلام البصري في الأميركيتين بوكالة بلومبرغ: "كانت صور الأسبوع منصة رائعة لتقييم جهودنا في هذا المضمار. وإذا كان تحقيق نسب أفضل أصعب في كل أسبوع، فذلك يعني أننا لم نوظف ما يكفي من النساء لهذا العمل، الأمر الذي يدفعنا لبذل المزيد من الجهد الواعي".

وعلى غرار "نيويورك تايمز"، يقول غراهام موريسون رئيس تحرير الإعلام البصري على مستوى العالم في بلومبرغ إن التغيير الأكثر سلاسة في أي منظمة يأتي من الأعلى إلى الأسفل. يقول "يجب أن نسعى جميعاً إلى نفس الهدف المشترك، حيث يتحمل المديرون المسؤولية، ويدار نقاش على مستوى المؤسسة حول ضرورة توسيع مشاركة النساء المساهمات في صناعة الأخبار واللواتي يظهرن في الأخبار. يهمنا أن نعرف من يكلف ومن يعد التقرير ومن يحرر ومن يشكل الأخبار ومن الذي تتناوله هذه الأخبار".

ليس هناك حل واحد لإشكالية التفاوت الجندري الحاد في مجال التصوير الصحفي. اختارت كل منظمة من هذه المنظمات أن تسلك طريقها الخاص في التوظيف والتكليف لدفع عجلة التغيير قدماً إلى الأمام.

من السهل استكشاف وعرض كل الطرق التي تجعل من الكفاح لأجل المساواة الجندرية جهداً عبثياً. لكني أرغب في أن ننظر إلى مجال التصوير الصحفي باعتباره فرصة. لا نأمل تغيير تشكيل المحكمة العليا أو الكونغرس بين ليلة وضحاها، أو أن نصل إلى المساواة الجندرية في مجالس إدارة الشركات وقوات الشرطة. مثل هذا التغيير الشامل يتطلب سنوات من العمل الدؤوب. أما تغيير طريقة نظرنا للأشياء، وإعادة تكوين المؤسسات المسؤولة عن سرد قصص البشر، وتقديم أشخاص جدد وأماكن جديدة وأفكار جديدة لجمهورنا، فيمكننا نظرياً فعل ذلك بين ليلة وضحاها، ويجب علينا ذلك.

تقول فروغي "لا أعتقد أن الناس يجب أن يحجموا عن فعل شيء ما، فقط لأنهم لا يستطيعون إصلاح الأمر كاملا. على المزيد منا أن يشرعوا في المحاولة، سواء عبر المبادرة باختيار الموظفين الجدد وعدم انتظار المتقدمين، أو النظر في قائمة المصورين المستقلين لديك.. ابدأ بأكثر ما يتطلبه التغيير لديك وابنِ على هذا الجهد، خطوة بخطوة وشبراً بشبر.. أعتقد بالتأكيد أن عبء التغيير يقع على بعض الناس أكثر من سواهم، لكن يجب علينا جميعاً أن نحاول في كل الأحوال".

معهد الجزيـرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE